

معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣): اندماج الأعمال
معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): القوائم المالية المنفصلة والموحدة
معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الاستثمارات في الشركات الزميلة
مع تطبيقات عملية
ومحاضرة في محاسبة الشركات

الدكتور علي يوسف
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

معيار التقرير المالي رقم " ٣ " :

" اندماج الأعمال " :

١ - الخلفية والمقدمة:

تفترض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أنه من الممكن تحديد المنشأة المشتريّة في جميع عمليات اندماج الأعمال تقريباً، وينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ على كافة عمليات اندماج الأعمال باستثناء اندماج المنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة واندماج المنشآت المتبادلة واندماج بموجب عقد دون مبادلة أي حصص ملكية وأي عمليات خاصة بمشروع مشترك.

٢ - المصطلحات:

(١) **المنشأة المشترية:** هي العمل أو الأعمال الذي تملك المنشأة المشترية السيطرة عليه في اندماج الأعمال.

(٢) **المنشأة المشترية:** المنشأة التي تلك السيطرة على المنشأة المشترية.

(٣) **تاريخ الاستملاك:** تاريخ حصول المنشأة المشترية على سيطرة على المنشأة المشترية.

(٤) **الأعمال:** مجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول التي يمكن إجرائها وإدارتها بهدف توفير عائد على شكل أرباح أسهم أو منافع بتكاليف منخفضة أو منافع اقتصادية أخرى مباشرة للمستثمرين أو المالكين الآخرين أو الأعضاء أو المشاركين.

(٥) **اندماج الأعمال:** معاملة أو حدث آخر تمتلك المنشأة المشترية فيه السيطرة على عمل أو أكثر، وتعتبر المعلومات التي يطلق عليها أحياناً "اندماجات فعلية" أو "اندماج المنشآت المتكافئة" أيضاً اندماج أعمال.

(٦) **المقابل المالي المحتمل:** هو عادة التزام المنشأة المشترية بنقل أصول إضافية أو حصص حقوق ملكية إلى مالكي المنشأة المشترية السابقين كجزء من مبادلة السيطرة على المنشأة المشترية في حال حدوث أحداث مستقبلية أو تلبية شروط معينة، وبرغم من ذلك يجوز للمقابل المالي المحتمل إعطاء المنشأة المشترية الحق في استعادة المقابل المالي المنقول سابقاً إذا ما تمت تلبية الشروط المحددة.

٧) **السيطرة:** سلطة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لأية منشأة لتحقيق المنافع الناتجة عن أعمالها.

٨) **حصص حقوق الملكية:** لأغراض هذا المعيار الدولي، تستعمل حصص حقوق الملكية بشكل واسع لتعني حصص ملكية في المنشآت التي يملكها المستثمر والمالك والحصص الأعضاء أو المشاركة للمنشآت المشتركة.

٩) **القيمة العادلة:** القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام بها بين الأطراف المعنية والقدرة على إجراء معاملة حسب الأصول التجارية.

١٠) **الشهرة:** أصل يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى تم استملاكها في اندماج الأعمال، ولم يتم تحديدها بشكل منفرد والاعتراف بها بشكل منفصل.

١١) **قابلية التحديد:** يكون الأصل قابل للتحديد إذا:

أ - أمكن فصله، بمعنى يمكن فصله أو تقسيمه عن المنشأة وبيعه، ونقله وترخيصه وتأجيله أو مبادلته، إما فردياً أو مع عقد معني، مع أصل قابل للتحديد أو التزام، بغض النظر عما إذا كانت المنشأة تهدف إلى القيام بذلك.

ب - ناشئ عن حقوق تعاقدية أو قانونية بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق قابلة للنقل أو الفصل عن المنشأة أو عن حقوق والتزامات أخرى.

١٢) **الأصل غير الملموس:** أصل غير نقدي قابل للتحديد دون جوهر مادي ملموس.

١٣) **منشأة متبادلة:** منشأة غير التي يملكها المستثمر، تقدم أرباح الأسهم ومنافع اقتصادية أو منافع أخرى منخفضة التكاليف مباشرة إلى مالكيها، أعضائها أو المشاركين فيها، على سبيل المثال، تعتبر شركة التأمين المتبادلة واتحاد التسليف والمنشأة التعاونية منشآت متبادلة.

١٤) **حصة غير مسيطرة (حقوق الأقلية):** حقوق ملكية في شركة تابعة لا يمكن أن ننسبها إلى الشركة الأم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

١٥) **أصحاب العمل:** لأغراض هذا المعيار، يستخدم مصطلح أصحاب العمل بشكل واسع ليشمل أصحاب حقوق الملكية في المنشآت التي يملكها المستثمرون والمالكون أو الأعضاء أو المشاركون في منشآت متبادلة.

٣ - المبدأ الرئيسي:

تعترف المنشأة المشتريّة بالأصول المستملكة والالتزامات المضمونة على أساس قيمها العادلة في تاريخ الاستملاك، وتفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة الاستملاك وآثاره المالية.

٤ - هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تعزيز الملائمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات التي تقدمها المنشأة حول اندماج الأعمال وتأثيراته في بياناتها المالية. ومن أجل ذلك يضع هذا المعيار المبادئ والمتطلبات التي تحدد ما يجب القيام به من قبل المنشأة المشتريّة، وذلك كما يلي:

- ١- الاعتراف بـ وقياس الأصول المستملكة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة وأية حصة غير مسيطر عليها (حقوق الأقلية سابقاً) في المنشأة المشتريّة.
- ٢- الاعتراف بالشهرة المستملكة وقياسها في اندماج الأعمال أو الربح من الشراء بسعر مخفض (ما كان يعرف سابقاً بالشهرة السالبة في النسخة السابقة من هذا المعيار).
- ٣- أن تحدد ما يتم الإفصاح عنه من معلومات ليتمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة اندماج الأعمال وآثاره المالية.

نطاق المعيار:

يتم تطبيق هذا المعيار على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تلي تعريف اندماج الأعمال، ولا يطبق هذا المعيار على:

- أ - تأسيس مشروع مشترك.
- ب - استملاك أصل أو مجموعة من الأصول لا تشكل عملاً، وتحدد المنشأة المشتريّة في مثل هذه الحالات وتعترف بالأصول الفردية المستملكة القابلة للتحديد (وتشمل تلك الأصول التي تلي معيار التعريف والاعتراف بالأصول غير الملموسة وفق المعيار (٣٨) والالتزامات المضمونة)، كما يتم تخصيص تكلفة الأصول الفردية القابلة للتحديد والالتزامات على أساس قيمتها العادلة النسبية في تاريخ الشراء، ولا ينتج عن مثل هذه المعاملة أو الأحداث أي شهرة.

ت مجموعة من المنشآت أو الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة.

تعريف اندماج الأعمال:

يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت المعاملة أو أي حدث آخر يشكل اندماج الأعمال عن طريق تطبيق التعريف الوارد في هذا المعيار، ويتطلب هذا المعيار أن تشكل الأصول المشتراة والالتزامات المضمونة عملاً، وإن كانت الأصول المشتراة لا تشكل عملاً، يجب على المنشأة التي تعد التقارير أن تعالج المعاملة أو الحدث محاسبياً على أساس استملاك الأصل.

وقد تملك المنشأة المشتريّة السيطرة على المنشأة المشتراة بعدة طرق، مثلاً:

أ - من خلال تحويل النقدية أو النقدية المعادلة أو الأصول الأخرى.

ب - من خلال تحمل الالتزامات.

ت - من خلال إصدار حصص حقوق ملكية.

ث - من خلال توفير أكثر من نوع من المقابل المالي.

ج - دون نقل المقابل المالي بما في ذلك العقد المستقل.

طريقة الاستملاك:

يجب على المنشأة استخدام طريقة الاستملاك للمحاسبة عن الاندماج، كما سنبين لاحقاً بالتفصيل.

خطوات تطبيق محاسبة الاستملاك

- يحدد معيار التقرير المالي الدولي رقم "٣" خطوات تطبيق محاسبة الاستملاك في اندماج الأعمال وفق ما يلي:
 - أولاً: تعريف وتحديد المنشأة المشتريّة.
 - ثانياً: تحديد تاريخ الاستملاك.
 - ثالثاً: الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة المستملكة والالتزامات المضمونة.
 - رابعاً: تحديد الأصول والالتزامات التي تتطلب معالجة محاسبية منفصلة.
 - خامساً: تصنيف أو إعادة تصنيف الأصول القابلة للتحديد المستملكة والالتزامات المضمونة.
 - سادساً: الاعتراف بقياس الحصة غير المسيطر عليها في المنشأة المشتراة أو المقتناة.
 - سابعاً: قياس المقابل المالي المنقول.
 - ثامناً: الاعتراف بالشهرة وقياسها، أو المكاسب من الشراء بسعر منخفض.

أولاً: تعريف وتحديد المنشأة المشتريّة (القابضة):

- يؤكد المعيار رقم "٣" في نسخته الجديدة المعدلة كما في النسخة السابقة وبقوة على أن كل اندماج أعمال يجب أن يكون فيه منشأة مشتريّة أو منشأة مقتنية، حيث ينص المعيار على أنه "يتم تحديد إحدى المنشآت المدمجة في كل عملية اندماج أعمال لتكون المنشأة المشتريّة". وتشير إرشادات تطبيق المعيار رقم "٣" إلى أنه يجب استخدام الإرشادات التي بينها معيار المحاسبة رقم "٢٧" "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" في تحديد المنشأة المشتريّة، والتي تمثل المنشأة التي تملك السيطرة على المنشأة المشتراة.
- وتحدد الفقرة رقم "١٣" من المعيار رقم "٢٧" أنه يفترض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة الأم - بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المنشآت التابعة - أكثر من نصف مجموع حقوق التصويت في المنشأة، وذلك باستثناء بعض الظروف الاستثنائية حيث يمكن إثبات أن هذه الملكية لا تمثل سيطرة، ومن ناحية أخرى قد تتوفر السيطرة عند امتلاك المنشأة الأم النصف أو أقل من حقوق التصويت في المنشأة التابعة في الحالات التالية:
- أ - امتلاك السيطرة على أكثر من نصف حقوق التصويت بفضل اتفاق مع مستثمرين آخرين.

ب - القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للمشروع بموجب تشريع أو اتفاقية.

ت - القدرة على تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو أي مجلس آخر معادل.

ث قوة الحصول على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو أي مجلس آخر.

ويحدد المعيار رقم "٣" أنه إذا حدث اندماج أعمال ولم يشر تطبيق المعيار ٢٧ بوضوح إلى أي من المنشآت هي المنشأة المشترية، يجب النظر في العوامل الواردة في الفقرات التالية:

١ - في اندماج الأعمال الذي يتم تفعيله بشكل رئيسي من خلال نقل أو تحويل الأصول النقدية وغيرها أو من خلال تحمل الالتزامات، تكون المنشأة المشترية عادة هي المنشأة التي تحول الأصول النقدية أو الأخرى أو التي تتحمل الالتزامات.

٢ - في اندماج الأعمال الذي يتم تفعيله بشكل رئيسي من خلال مبادلة حصص حقوق ملكية، تكون المنشأة المشترية عادة هي من يصدر حصص حقوق الملكية، وعلى الرغم من ذلك، تكون المنشأة المصدرة هي المنشأة المشترية في بعض عمليات اندماج الأعمال والتي تسمى بشكل عام "عمليات الامتلاك العكسي"، ويجب الأخذ بالحسبان العوامل والظروف المتعلقة بتحديد المنشأة المشترية في اندماج الأعمال الجاري نتيجة مبادلة حصص حقوق ملكية، وتشمل:

أ - حقوق التصويت المعنية في المنشأة المدمجة بعد اندماج الأعمال: تكون المنشأة المشترية عادة هي المنشأة التي يحتفظ مالكوها كمجموعة بالحصة الأكبر في حقوق التصويت في المنشأة المدمجة.

ب - المنشأة المشترية هي الدامجة ولمالكها القدرة على انتخاب أو تعيين أو إنهاء الجهاز الحاكم للمنشأة المدمجة.

ت - تكوين الإدارة العليا للمنشأة المدمجة، تكون المنشأة المشترية المنشأة التي تسيطر إدارتها السابقة على إدارة المنشأة المدمجة.

٣ - الحجم النسبي: عادة ما تكون المنشأة المشترية هي المنشأة الدامجة التي يكون حجمها النسبي والمقاس مثلاً من خلال الأصول أو الإيرادات أو الربح أكبر.

٤ - في اندماج الأعمال الذي يضم أكثر من منشأتين، يشمل تحديد المنشأة المشترية المقابل المالي، من بين أمور أخرى، الذي بدأت المنشآت الدامجة به في الاندماج بالإضافة إلى الحجم النسبي للمنشآت الدامجة.

مثال (١):

تمتلك الشركة (أ) وهي شركة عامة محدودة ٥٠% من الشركة (ب)، و٤٩% من الشركة (ج)، وهناك اتفاق مبرم مع حملة الأسهم في الشركة (ج) بأن المجموعة ستسيطر على مجلس الإدارة.

وهنا سيتم توحيد الشركة (ج) على أساس النفوذ والسيطرة الفعلية التي تمارسها المجموعة وفقاً لعقد السيطرة.

مثال (٢):

ستدمج الشركة (أ) وهي شركة عامة محدودة، عملياتها مع الشركة (ب) وهي شركة عامة محدودة أيضاً، ووفقاً لبنود الاندماج ستمنح الشركة (ب) سهمين مقابل كل سهم من الشركة (أ) ولن يكون هناك مقابل نقدي. مع العلم أن قيمة الشركة (ب) السوقية تبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠ ل.س بينما تبلغ قيمة الشركة (أ) ٢٤٠٠٠٠٠٠ ل.س.

وسيتم تسمية المجموعة بمجموعة (ب)، وسيتم تشكيل مجلس إدارة للمجموعة من مديريين تابعين للشركة (ب).

في هذه الحالة فإن الشركة (ب) هي الشركة المشتريّة، حيث أنه:

أ- الشركة (ب) هي الأكبر.

ب- الشركة (ب) ستسيطر على الأعمال من خلال السيطرة على مجلس الإدارة.

ج- المجموعة ستسمى باسم الشركة (ب).

ثانياً: تحديد تاريخ الاستملاك:

على المنشأة المشتريّة أن تحدد تاريخ الاستملاك وهو تاريخ امتلاكها السيطرة على المنشأة المشتراة.

ويحدد المعيار القاعدة العامة لتاريخ الامتلاك كما يلي: "التاريخ الذي تتم فيه السيطرة على المنشأة المشتريّة عموماً ذلك التاريخ الذي تقوم المنشأة المشتريّة فيه بنقل المقابل المالي واستملاك الأصول وضمن التزامات المنشأة المشتراة بشكل قانوني - تاريخ الإقفال"، حيث أن تاريخ الامتلاك النموذجي هو تاريخ الإقفال، إلا أنه ليس جميع عمليات الامتلاك هي عمليات نموذجية من هذه الناحية، إذ يجب الأخذ بالحسبان جميع الحقائق والظروف الملائمة في تحديد تاريخ الامتلاك، فقد تملك المنشأة المشتريّة السيطرة قبل تاريخ الإقفال أو بعده.

ثالثاً: الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة المستمكة والالتزامات

المضمونة:

بشكل عام، المبدأ الأساسي في القياس هو أن تقوم المنشأة المشتريّة بقياس الأصول الملموسة وغير الملموسة والالتزامات المضمونة بقيمتها العادلة في تاريخ الامتلاك. ويقدم المعيار رقم "٣" للمنشأة المشتريّة اختيار طريقة من بين طريقتين لقياس الحصة غير المسيطر (حقوق الأقلية) عليها التي تنشأ في عمليات اندماج الأعمال، وهي:

أ - قياس الحصة غير المسيطرة (حقوق الأقلية) بقيمتها العادلة (حيث تعترف المنشأة المشتراة بها بقيمتها العادلة).

ب قياس الحصة غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) على أساس نسبة الحصة غير المسيطر عليها من صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة.

الاستثناءات من مبدأ الاعتراف والقياس:

حدد المعيار الدولي رقم "٣" استثناءات محددة على مبادئ القياس والاعتراف. والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

القياس	الاعتراف	طبيعة الاستثناء
	×	الالتزامات المحتملة
×	×	ضرائب الدخل
×	×	منافع الموظفين
×	×	الأصول التعويضية
×		الحقوق المعاد استملاكها
×		الأصول المحتفظ بها للبيع
×		مدفوعات المكافآت على أساس السهم

١ - الاستثناءات من مبدأ القياس:

الالتزامات المحتملة للمنشأة المشتراة:

وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٧" الالتزام المحتمل هو:

- التزام محتمل نشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة .
- أو التزام حالي نشأ عن أحداث في الماضي ولم يتم الاعتراف به لأنه:

- ليس من المتوقع أن يكون هناك تدفقاً خارجاً للمنافع الاقتصادية للمنشأة لتسوية هذا الالتزام.
- أو لا يمكن قياس قيمة الالتزام بطريقة يمكن الاعتماد عليها بصورة كافية.

ويعتبر المعيار الدولي رقم "٣" أنه لا تنطبق متطلبات المعيار ٣٧ في تحديد أي من الالتزامات المحتملة التي يعترف بها اعتباراً من تاريخ الاستملاك، ولكن يجب على المنشأة المشتريّة أن تعترف اعتباراً من تاريخ الاستملاك بالالتزام المضمون المحتمل في اندماج الأعمال، وذلك إذا كان التزام حالي ناشئ عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بموثوقية، إلا أنه وخلافاً للمعيار ٣٧ تعترف المنشأة بالالتزام المحتمل في اندماج الأعمال في تاريخ الاستملاك حتى ولم يكن مرجحاً طلب تدفق الموارد الصادرة المتضمنة للمنافع الاقتصادية بهدف تسوية الالتزام.

٢ – استثناءات لكل من مبدأ الاعتراف والقياس:

أ – ضرائب الدخل:

تعترف المنشأة المشتريّة وتقيس أصل الضريبة المؤجلة أو الالتزام الناشئ من الأصول المستملكة أو الالتزامات المضمونة في اندماج الأعمال وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "١٢".

ب – منافع الموظفين:

تعترف المنشأة المشتريّة وتقيس الالتزام (أو الأصل إن وجد) المتعلق بترتيبات منافع الموظفين في المنشأة المشتراة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩.

ج – الأصول التعويضية:

يجوز للبائع في اندماج الأعمال أن يعوض المنشأة تعاقدياً عن نتائج الظروف المحتملة أو غير المؤكدة المتعلقة بأصل والتزام محددين أو جزء منها، فقد يقوم البائع بتعويض المنشأة المشتريّة بتعويض عن خسائر تفوق مبلغ التزام معين ناجم عن احتمالية معينة، أي أن البائع يتعهد بأن لا تتعدى الالتزامات للمنشأة المشتريّة مبلغاً معيناً، وبناء عليه تحصل المنشأة المشتريّة على أصل تعويضي، وقياساً عليه يتم تعويض المشتري وفق الحاجة إلى بدل تقييم للمبالغ التي لا يمكن تحصيلها. نتيجة لذلك، إذا ارتبط التعويض بأصل أو التزام تم الاعتراف بهما في تاريخ الاستملاك وقياسهما على أساس القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك، تعترف المنشأة المشتريّة بالأصل التعويضي – في تاريخ الاستملاك – الذي تم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاستملاك، وفي ما يتعلق بالأصل التعويضي المقاس بالقيمة العادلة، فإنه لا يتم إدراج آثار

الشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن المقابيل المالية القابلة للتحويل في مقياس القيمة العادلة، كما أنه من غير الضروري وجود بدل تقييم منفصل.

وقد يتعلق التعويض في بعض الأحيان بأصل أو التزام مستثنى من مبادئ الاعتراف والقياس، مثلاً: قد يتعلق التعويض بالتزام محتمل غير معترف به في تاريخ الاستملاك لأن القيمة العادلة له غير قابلة للقياس بشكل موثوق في ذلك التاريخ، عوضاً عن ذلك، يتعلق التعويض بأصل أو التزام إذا كان أحدهما مثلاً ناتج عن منفعة من منافع الموظفين تم قياسها على أساس غير القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك، ويتم الاعتراف في مثل هذه الحالات بالأصل التعويضي وقياسه باستعمال افتراضات تتسق مع تلك المستعملة في قياس بند التعويض، وفقاً لتقييم الإدارة لقابلية تحصيل الأصل التعويضي وأي قيود تعاقدية على مبلغ التعويض.

٤ - استثناءات على مبدأ القياس:

أ - الحقوق المعاد استملاكها:

تقيس المنشأة المشتريّة قيمة الحق الذي تمت إعادة استملاكه وتم الاعتراف به كأصل غير ملموس وفقاً للفترة التعاقدية المتبقية من العقد بغض النظر عن نية المشاركين في السوق بإجراء تعاقدات جديدة محتملة في تحديد القيمة العادلة.

ب - الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع:

يتم قياس ما تم استملاكه من الأصول غير المتداولة والمصنفة كأصول محتفظ بها بغرض البيع في تاريخ الاستملاك وفق المعيار رقم "٥" بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.

ج - مدفوعات المكافآت على أساس السهم:

تقيس المنشأة المشتريّة الالتزام أو أداة حقوق الملكية المتعلقة باستبدال دفع مكافآت المنشأة المشتريّة على أساس الأسهم بالإضافة إلى دفع مكافآت المنشأة المشتريّة على أساس الأسهم وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "٢" [الدفع على أساس السهم].

رابعاً: تحديد الأصول والالتزامات التي تتطلب معالجة محاسبية منفصلة:

عند تطبيق مبدأ الاعتراف في اندماج الأعمال، فإن المنشأة المشتريّة قد تعترف بأصول والتزامات لم يتم الاعتراف بها مسبقاً من قبل المنشأة المشتراة في القوائم المالية قبل الاندماج، ولكنها تحقق شروط الاعتراف بالأصول والتزامات.

حيث يحدد المعيار القواعد والشروط التالية للاعتراف بالأصول والتزامات:

١ - يجب للتأهل للاعتراف كجزء من تطبيق طريقة الاستملاك، أن تحقق الأصول القابلة للتحديد والتزامات المضمونة متطلبات تعريف الأصول والتزامات وفق إطار إعداد وعرض البيانات المالية في تاريخ الاستملاك. مثلاً التكاليف التي تتوقعها المنشأة المشتريّة لكنها غير ملزمة في تحملها في المستقبل لتسيير خطتها أو الخروج من نشاط تابع للمنشأة المشتراة أو لإنهاء عمل موظفين في المنشأة المشتراة أو وضعهم في وظيفة جديدة، لا تعتبر هذه التكاليف التزامات في تاريخ الاستملاك.

٢ - إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الأصول المستملاكة القابلة للتحديد والتزامات المضمونة جزء من ما تبادله المنشأة المشتريّة والمنشأة المشتراة (أو مالكيها السابقين) في معاملة اندماج أعمال، وليست نتيجة معاملات منفصلة، وذلك حتى يتم الاعتراف بها كجزء من تطبيق طريقة الاستملاك [الأصول والتزامات التي يجب الاعتراف بها يجب أن تكون جزء من عملية تبادل بين المنشأة المشتريّة والمنشأة المشتراة أو مالكيها السابقين، وليس جزء من عمليات منفصلة أو صفقات أخرى].

٣ - يجب الأخذ بالحسبان أن تطبيق المنشأة المشتريّة لمبدأ وشروط الاعتراف قد يوجبها الاعتراف ببعض الأصول والتزامات التي لم تعترف بها المنشأة المشتريّة سابقاً كأصول والتزامات في قوائمها المالية، مثلاً: قد تعرف المنشأة المشتريّة بالأصول غير الملموسة القابلة للتحديد والتي تم استملاكها مثل الاسم التجاري أو البراءة.

ويقدم المعيار إيضاحات لتحديد ما يعتبر جزء من معاملة اندماج أعمال:

قد تكون هناك معاملات بين المنشأة المشتريّة والمنشأة المشتراة موجودة مسبقاً ومستمرة عند بدء مشاورات اندماج الأعمال، أو قد تبدأ تلك المعاملات خلال مرحلة المشاورات والتفاوض، وهذه المعاملات ليست جزء من اندماج الأعمال.

وفي كلا الحالتين السابقتين تحدد المنشأة المشتريّة المبالغ التي ليست جزء من عملية التبادل بين المنشأة المشتريّة والمنشأة المشتراة (أو مالكيها السابقين) في اندماج الأعمال، وتعترف المنشأة المشتريّة فقط بالقابل المالي المنقول إلى المنشأة المشتراة والأصول المستملاكة

والالتزامات المضمونة في عملية مبادلة المنشأة المشتراة كجزء من تطبيق طريقة الاستملاك، وتتم محاسبة المعاملات المنفصلة وفقاً للمعايير الدولية المعنية.

وعند تحليل المعاملات لتحديد ما يدخل في عملية اندماج الأعمال وما لا يدخل فيها، يجب الأخذ بالحسبان المعاملات التي تكون قد ابتدأتها المنشأة المشتريّة لمصلحتها أو لمصلحة المنشأة المدمجة وليست لمصلحة المنشأة المشتراة (أو مالكيها السابقين) قبل الاندماج، إذ تعتبر مثل هذه المعاملات معاملات منفصلة خارج حدود اندماج الأعمال ولا يتم تطبيق محاسبة الاستملاك عليها، ومن أمثلة هذه المعاملات المنفصلة ما يلي:

أ - المعاملة التي تعمل فعلياً على تسوية علاقات قائمة سابقاً بين المنشأة المشتريّة والمشتراة.

ب - معاملة دفع مستحقات للموظفين أو مالكي المنشأة المشتراة السابقين مقابل خدمات مستقبلية.

ت - معاملة تعيد للمنشأة المشتراة أو أصحابها السابقين ما دفعته من تكاليف متعلقة باستملاك المنشأة المشتريّة.

ويحدد المعيار رقم "٣" بأنه يجب على المنشأة المشتريّة دراسة العوامل التالية لتحديد ما إذا كانت معاملة ما جزء من اندماج الأعمال أو منفصلة عنه:

أ - الغرض من المعاملة، مثلاً: إذا تم إجراء معاملة ما لمصلحة المنشأة المشتريّة أو المنشأة المدمجة وليس لمصلحة المنشأة المشتراة أو ملاكها السابقون قبل الاندماج، فإن الحصة من قيمة أو سعر المعاملة (وأية أصول أو التزامات لها علاقة) من غير المحتمل أن تكون جزء من تبادل المنشأة المشتريّة، وبناء عليه يتم معالجتها محاسبياً من قبل المنشأة المشتريّة بشكل منفصل عن اندماج الأعمال.

ب - من ابتدأ المعاملة: تحديد الطرف الذي ابتدأ بالمعاملة قد يوفر رؤى لتحديد ما إذا كانت المعاملة جزء من اندماج الأعمال أم لا، ويعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه إذا كان الذي بدأ المعاملة هو المنشأة المشتريّة فسيكون هناك احتمال غير مرجح أو أقل من مرجح لتكون جزء من اندماج الأعمال، إذ أن المعاملة التي تبدأ بها المنشأة المشتراة أو ملاكها السابقون من غير المرجح أن تكون لمصلحة المنشأة المشتريّة أو المدمجة، وهنا يكون هناك ترجيح أكبر لتكون هذه المعاملة جزء من اندماج الأعمال.

ت توقيت المعاملة: قد يساعد معرفة توقيت المعاملة في تحديد ما إذا كانت جزء من تبادل المنشأة المشتراة أو ملاكها السابقون، مثلاً المعاملة التي تحدث بين المنشأة المشتريّة والمنشأة المشتراة خلال مفاوضات تحديد شروط الاندماج ربما تم التوصل إليها في نية تحقيق اندماج الأعمال لمصلحة المنشأة المشتريّة أو المدمجة، ويعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن المعاملات أو الصفقات التي تتم خلال التفاوض على الشروط المتعلقة باندمج الأعمال قد تتم لتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية موجهة بشكل رئيسي إلى المنشأة المشتريّة أو المدمجة، وبناء عليه يجب أن تعالج بشكل منفصل عن اندماج الأعمال.

ويقدم المعيار الدولي رقم "٣" ما يلي لتحليل المنافع الاقتصادية للمعاملات التي تتم قبل الاندماج:

بشكل أساسي لمصلحة:	المعاملة من المرجح أن تعالج
المنشأة المشتريّة أو المدمجة	معاملة منفصلة عن اندماج الأعمال
المنشأة المشتراة أو ملاكها السابقون	جزء من اندماج الأعمال

خامساً: تصنيف أو إعادة تصنيف الأصول القابلة للتحديد المستملكة والالتزامات المضمونة:

من أجل تسهيل التطبيق المستقبلي لمعايير التقرير المالي الدولية من قبل الشركة المدمجة في قوائمها المالية بعد الاندماج، فإنه يطلب من الإدارة اتخاذ قرارات في تاريخ الاستملاك تتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف بنود معينة، وتعتمد هذه القرارات على الشروط التعاقدية والاقتصادية والشروط الأخرى، والسياسات المحاسبية والتشغيلية للمنشأة المشتريّة كما هي موجودة بتاريخ الاندماج. ومن الأمثلة على ذلك:

١ - تصنيف الاستثمارات في أدوات دين محددة أو أدوات حقوق ملكية محددة، على أنها محتفظ بها للمتاجرة، أو مقتناة بغرض البيع، أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

٢ - تسمية أداة الاشتقاق كأداة تحوط.

٣ - تقييم ما إذا كان يجب فصل المشتق المتضمن عن العقد الأساسي وفقاً للمعيار ٣٩.

ويقدم هذا المعيار الاستثناءات التالية على تصنيف الأصول والالتزامات:

١ - تصنيف عقود الإيجار كإيجار تشغيلي أو تمويلي وفق المعيار ١٧.

٢ - تصنيف العقد كعقد تأمين وفق المعيار رقم "٤".

إذ يجب على المنشأة أن تصنف تلك العقود على أساس الشروط التعاقدية والعوامل الأخرى في ابتداء العقد، إلا إذا تم تعديل شروط العقد بطريقة تغير تصنيفها في تاريخ التعديل الذي يكون تاريخ الاستملاك.

سادساً: الاعتراف بـ وقياس الحصة غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) في المنشأة المشتراة أو المقتناة:

يستخدم مصطلح "الحصة غير المسيطر عليها كبديل لمصطلح حقوق الأقلية، والذي يمثل جزء من المنشأة المشتراة (التابعة) - إذا وجد - ولا يخضع لسيطرة المنشأة المشتريّة (القابضة). ويقدم المعيار المحاسبي الدولي للمنشأة المشتريّة الاختيار بين طريقتين لقياس الحصة غير المسيطر عليها في اندماج الأعمال:

١ - قياس الحصة غير المسيطر عليها على أساس القيمة العادلة.

٢ - أو على أساس حصتها أو نسبتها في صافي الأصول المحددة في المنشأة المشتراة (التابعة).

ويجب الأخذ بالحسبان أن اختيار طريقة من بين هاتين الطريقتين لا يعتبر سياسة محاسبية للمنشأة، وإنما قد تختلف الطريقة المستخدمة من اندماج أعمال لآخر من قبل نفس المنشأة. وعند اختيار أي من هاتين الطريقتين، يجب على الإدارة دراسة جميع العوامل المتوفرة إذ أن كل طريقة تؤدي إلى نتائج مختلفة لقيمة الشهرة، إضافة إلى الاختلاف في المحاسبة عن التغييرات في حقوق الملكية في المنشأة التابعة.

١ - قياس الحصة غير المسيطر عليها بالقيمة العادلة:

تحدد القيمة العادلة للحصة غير المسيطر عليها على أساس أسعار أسهم حقوق الملكية غير مقتناة من قبل المنشأة المشتريّة، أو - إذا كان متاحاً - من خلال استخدام أساليب تقييم محددة.

فإذا لم تقتني أو تستملك المنشأة المشتريّة جميع الأسهم للمنشأة المشتراة وكان هناك سوق نشطة للأسهم المتبقية المتداولة، فإن قد يكون من الممكن أن تستخدم المنشأة المشتريّة الأسعار السوقية لقياس القيمة العادلة للحصة غير المسيطر عليها، وبطريقة أخرى، يمكن للمنشأة المشتريّة قياس القيمة العادلة باستخدام نماذج أو أساليب التقييم، ووفقاً لهذا المدخل فإن

الشهرة المعترف بها تمثل جميع الشهرة للمنشأة المشتراة وليس فقط حصة المنشأة المشتراة المعترف بها وفق المعيار رقم "٣".

مثال عن قياس الحصة غير المسيطر عليها بالقيمة العادلة:

استمكت شركة الوحدة ٧٥ % في شركة الشرق، بمقابل نقدي ٢٥٥٠٠٠٠٠ ل.س، وإذا علمت أنه:

١ - ٢٥ % من أسهم شركة الشرق متداولة في سوق الأوراق المالية.

٢ - استمكت شركة الوحدة ٣٠٠٠ سهم غير متداولة في السوق.

٣ - تبلغ القيمة العادلة لمجموعة الأصول القابلة للتحديد بالنسبة لشركة الشرق ٣٣٦٠٠٠٠٠ ل.س، وقيمة أسهم شركة الشرق بتاريخ الاستملاك ٨٢٥ ل.س للسهم الواحد.

وفق مدخل القيمة العادلة:

القيمة العادلة للحصة غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية):

وفق هذا المدخل تقاس الحصة غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) اعتماداً على سعر التداول للسهم للشركة المشتراة في تاريخ السيطرة عليها من قبل شركة الوحدة (٨٢٥ ل.س للسهم الواحد)، وبالتالي تبلغ حقوق الأقلية ١٠٠٠ سهم \times ٨٢٥ ل.س = ٨٢٥٠٠٠ ل.س.

ويتم الإفصاح عن الحصة غير المسيطر عليها كما يلي:

حقوق الملكية - الحصة غير المسيطر عليها في صافي الأصول (١٠٠٠ سهم \times ٨٢٥ ل.س) = ٨٢٥٠٠٠ ل.س.

ملاحظة:

وفق هذا المدخل لقياس الحصة غير المسيطر عليها، سيتم الاعتراف بالأعمال المستملكة على أساس القيمة العادلة، مع تحديد والاعتراف بإجمالي الشهرة وتخصيصها على كل من الحصة المسيطر عليها والحصة غير المسيطر عليها كما سنرى لاحقاً.

٢ - قياس الحصة غير المسيطر عليها على أساس نسبتها من صافي أصول المنشأة المشتراة القابلة للتحديد وفقاً لمتطلبات المعيار رقم "٣" المعدل:

وفق هذا المدخل، تقاس الحصة غير المسيطر عليها على أساس نسبة هذه الحصة في قيمة الأصول والالتزامات القابلة للتحديد للمنشأة المشتراة، والمحددة بناء على متطلبات المعيار رقم "٣".

مثال:

استمكت شركة الوحدة ٧٥ % في شركة الشرق، بمقابل نقدي ٢٥٥٠٠٠٠٠ ل.س، وإذا علمت أنه:

- ١ - ٢٥ % من أسهم شركة الشرق متداولة في سوق الأوراق المالية.
- ٢ - استمكت شركة الوحدة ٣٠٠٠ سهم غير متداولة في السوق.
- ٣ - تبلغ القيمة العادلة لمجموعة الأصول القابلة للتحديد بالنسبة لشركة الشرق تبلغ ٣٣٦٠٠٠٠ ل.س، وقيمة أسهم شركة الشرق بتاريخ الاستملاك تبلغ ٨٢٥ ل.س للسهم الواحد.

وفق هذا المدخل:

حقوق الأقلية (الحصة غير المسيطر عليها) = القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد × ٢٥%.

$$= ٣٣٦٠٠٠٠ \times ٢٥\% = ٨٤٠٠٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

ويتم الإفصاح عن حقوق الأقلية كما يلي:

حقوق الملكية - الحصة غير المسيطر عليها في صافي الأصول (٣٣٦٠٠٠٠ × ٠,٢٥) = ٨٤٠٠٠٠٠ ل.س.

ملاحظة:

وفق هذا المدخل لقياس الحصة غير المسيطر عليها، الشهرة المعترف بها ستمثل فقط حصة المنشأة المشتريّة من الشهرة، كما هو الحال قبل تعديل المعيار رقم "٣".

سابعاً: قياس المقابل المالي المنقول:

يتم قياس المقابل المالي المنقول في اندماج الأعمال بالقيمة العادلة التي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة لأصول التي تنقلها المنشأة المشتريّة في تاريخ الاستملاك، والالتزامات التي تتحملها المنشأة المشتريّة إلى مالكي المنشأة المشتراة السابقين، بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي تصدرها المنشأة المشتريّة.

والأمثلة عن المقابل الذي يمكن أن يتضمن: النقدية، الأصول الأخرى، الأعمال، المنشأة التابعة للمنشأة المشتراة، المنقول المادي أو الملموس، أدوات حقوق الملكية الممتازة أو العادية، الخيارات الخ.

وإجمالي المقابل المالي المنقول هو مجموع العناصر التالية المقاسة بتاريخ الاستملاك:

- ١ - القيمة العادلة للأصول المنقولة من قبل المنشأة المشتريّة.
- ٢ - القيمة العادلة للالتزامات التي تتحملها المنشأة المشتريّة تجاه الملاك السابقين للمنشأة المشتراة.
- ٣ - القيمة العادلة لخصص حقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة المشتراة والتي تخضع للاستثناء من القياس والتي ناقشناها سابقاً، وإذا كان ملائماً، المدفوعات المبنية على

أساس السهم للمنشأة المشتريّة والمتبادلة مع المكافآت المملوكة للموظفين للمنشأة المشتريّة التي تدخل في المقابل المالي المنقول.

يشمل المقابل المالي المنقول أصول والتزامات المنشأة المشتريّة التي لديها قيم مسجلة مختلفة عن قيمتها العادلة في تاريخ الاستملاك، وبناء على ذلك، تعيد المنشأة المشتريّة قياس الأصول أو الالتزامات المنقولة بقيمتها العادلة اعتباراً من بدء تاريخ الاستملاك والاعتراف بالمكاسب أو الخسائر إن وجدت في الربح أو الخسارة. وعلى الرغم من ذلك، تبقى الأصول والالتزامات المنقولة أحياناً بعد اندماج الأعمال ضمن المنشأة المدمجة، مثلاً بسبب نقل الأصول أو الالتزامات إلى المنشأة المشتريّة وليس مالكيها السابقين، ولذلك تحتفظ المنشأة المشتريّة بالسيطرة عليها، وفي هذه الحالة، تقيس المنشأة المشتريّة تلك الأصول والالتزامات بمبالغها المسجلة مباشرة قبل تاريخ الاستملاك ولا تعترف بالمكاسب والخسائر في الربح أو الخسارة على الأصول أو الالتزامات التي تسيطر عليها قبل وبعد اندماج الأعمال.

المقابل المالي المحتمل:

يتضمن المقابل المالي الذي تنقله المنشأة المشتريّة لمبادلة المنشأة المشتريّة أي أصل أو التزام ناشئ من ترتيب مقابل مالي محتمل، وتعترف المنشأة المشتريّة بالقيمة العادلة للمقابل المالي المحتمل في تاريخ الاستملاك كجزء من المقابل المالي المنقول لمبادلة المنشأة المشتريّة. وتصنف المنشأة المشتريّة الالتزام بدفع المقابل المالي المحتمل كالتزام أو حقوق ملكية على أساس التعريفات الخاصة بأداة حقوق الملكية والالتزام المالي وفق معيار المحاسبة رقم ٣٢، كما تصنف المنشأة المشتريّة حق إعادة مبلغ مالي منقول سابقاً كأصل إذا تمت تلبية الشروط المحددة.

ففي العديد من حالات اندماج الأعمال، فإن سعر الاستملاك غير مثبت على تاريخ التبادل، ولكنه بدلا من ذلك يعتمد على نتائج أحداث مستقبلية، وهناك نوعين من الأحداث المستقبلية التي قد تستخدم بشكل عام لتعديل سعر الاستملاك، أداء المنشأة المشتريّة، والقيمة السوقية للمقابل المعطى بشكل أولي لعملية الاستملاك.

وتشير الإيضاحات التي قدمها المعيار رقم "٣" إلى أنه قد تنتج بعض التغييرات في القيمة العادلة للمقابل المالي المحتمل الذي تعترف به المنشأة المشتريّة بعد تاريخ الاستملاك عن معلومات إضافية حصلت عليها المنشأة المشتريّة بعد ذلك التاريخ عن معلومات وظروف كانت موجودة تاريخ الاستملاك، وهذه التعديلات هي تعديلات فترة القياس، وتقوم المنشأة المشتريّة

بمحاسبة التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المالي المحتمل والتي تعتبر تعديلات فترة القياس كما يلي:

أ - لا تتم إعادة قياس المقابل المالي المحتمل الذي تم تصنيفه كحقوق ملكية، وتتم محاسبة تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية.

ب - المقابل المالي المحتمل الذي تم تصنيفه كأصل أو التزام يكون:

- أداة مالية يتم قياسها وفق المعيار الدولي ٣٩ بالقيمة العادلة، إضافة إلى أية مكاسب أو خسائر ناتجة معترف بها إما في الربح أو الخسارة أو في قائمة الدخل الشامل الآخر.

- غير مشمول ضمن نطاق المعيار ٣٩، وتتم محاسبته وفق معيار المحاسبة رقم ٣٧ أو المعايير الأخرى الملائمة.

اندماج الأعمال دون نقل المقابل المالي:

قد تملك المنشأة المشتريه أحياناً دون نقل المقابل المالي، وتطبق طريقة الاستملاك في محاسبة اندماج الأعمال على عمليات الاندماج هذه، وتتضمن الظروف المتعلقة بها:

١ - أن تقوم المنشأة المشتراة بإعادة شراء عدد كافي من أسهمها لمستثمر حالي (المنشأة المشتريه) لامتلاك السيطرة.

٢ - أن تنتهي حقوق نقض الأقلية التي حالات سابقاً دون امتلاك المنشأة المشتريه السيطرة على المنشأة المشتراة التي احتفظت المنشأة المشتريه فيها بحقوق تصويت الأغلبية.

٣ - أن تتفق المنشأة المشتريه والمنشأة المشتراة على دمج أعمالهما من خلال عقد مستقل، ولا تنتقل المنشأة المشتريه مقابلاً مالياً لمبادلة السيطرة على المنشأة المشتراة ولا تحتفظ بحصص حقوق ملكية في المنشأة المشتراة سواء في تاريخ الاستملاك أو قبله، ومن الأمثلة على عملية اندماج الأعمال المتحقق من خلال عقد ضم عمليين من خلال إنشاء جامعته.

في اندماج الأعمال المتحقق بعقد منفصل، تقوم المنشأة المشتريه بنسب قيمة صافي أصول المنشأة المشتراة المعترف بها وفق هذا المعيار المحاسبي إلى مالكي المنشأة المشتراة، أي أن حصص حقوق الملكية في المنشأة المشتراة التي تحتفظ بها جهات غير المنشأة المشتريه هي حصة غير مسيطرة في البيانات المالية للمنشأة المشتريه قبل الاندماج حتى ولو نتج عن ذلك نسب كافة حقوق الملكية في المنشأة المشتراة إلى حصة غير مسيطرة.

ثامناً: الاعتراف بالشهرة وقياسها، أو المكاسب من الشراء بسعر منخفض:

تعتبر الشهرة من الأصول غير الملموسة غير القابلة للتحديد، وهي تنتج من المواقف التي يكون فيها المنشأة المشتري لديها الرغبة في دفع للحصول على حق سيطرة يفوق مجموع كل من: القيمة العادلة لصافي الأصول المستلمة التي يتم قياسها وفق متطلبات هذا المعيار. ويتطلب المعيار رقم "٣" أن تعترف المنشأة المشتري بالشهرة اعتباراً من تاريخ الاستملاك ويتم قياسها على أنها الفرق بين (١) و(٢) المبيينين في ما يلي:

١ - مجموع كل من:

أ - القيمة العادلة للمقابل المالي المنقول في تاريخ الاستملاك.

ب قيمة أي من الحصص غير المسيطرة في المنشأة المشتراة.

ت في حال اندماج الأعمال المتحقق على مراحل، القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك لحصة حقوق الملكية السابقة للمنشأة المشتري التي كانت تحتفظ بها في المنشأة المشتراة سابقاً.

٢ - صافي مبالغ الأصول المستلمة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة في تاريخ الاستملاك والتي تم قياسها وفقاً لهذا المعيار.

ووفقاً للمعيار رقم "٣" - ولكل حالة استملاك - فإن المنشأة تختار أحد طريقتين لقياس الحصة غير المسيطر عليها كما بينا سابقاً، وبالنتيجة فإن قيمة الشهرة المعترف بها (أو المكاسب من الشراء بأسعار منخفضة) تعتمد على ما إذا كانت الحصة غير المسيطر عليها تقاس بالقيمة العادلة (الخيار رقم ١)، أو أن الحصة غير المسيطر عليها تقاس على أساس نسبة من صافي أصول المنشأة المشتراة (الخيار رقم ٢).

الشهرة	GW
المكاسب من الشراء بأسعار منخفضة	GBP
الحصة غير المسيطر عليها في المنشأة المشتراة، إذا تم قياسها على أساس القيمة العادلة (الخيار رقم ١)، أو إذا تم قياسها على أساس نسبة من صافي أصول المنشأة المشتراة (الخيار رقم ٢).	NI
المقابل المالي المنقول، والذي يقاس بشكل عام على أساس القيمة العادلة.	CT
القيمة العادلة الحصة التي تمتلكها المنشأة المشتري مسبقاً في المنشأة المشتراة إذا كان الاستملاك يتم على مراحل.	PE
صافي الأصول المستلمة - والتي تتكون من القيم العادلة بتاريخ الاستملاك (أو المبالغ الأخرى المعترف بها وفق متطلبات هذا المعيار) للأصول المستلمة	NA

$$GW \text{ (or GBP)} = (CT + NI + PE) - NA$$

في اندماج الأعمال الذي تتبادل فيه المنشأتان المشترية والمشتراة (أو ملكيها السابقين) حصص الملكية المتبقية، تكون القيمة العادلة لحصص حقوق ملكية المنشأة المشتراة في تاريخ الاستملاك قابلة للقياس بموثوقية أكبر من قياس القيمة العادلة لحصص ملكية المنشأة المشترية في تاريخ الاستملاك، وإن كان الأمر كذلك، تحدد المنشأة المشترية مبلغ الشهرة باستخدام القيمة العادلة لحصص حقوق ملكية المنشأة المشتراة في تاريخ الاستملاك بدلاً من القيمة العادلة لحصص حقوق الملكية المنقولة في تاريخ الاستملاك.

وفي حالات اندماج الأعمال التي لا يتم فيها نقل المقابل المالي، لتحديد مبلغ الشهرة تستخدم المنشأة المشترية القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك لحصص المنشأة المشتراة والمحددة باستخدام أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة للمقابل المالي المنقول في تاريخ الاستملاك.

مثال (١) عن قياس الشهرة (حالة قياس الحصة غير المسيطر عليها بالقيمة العادلة):

استمكت شركة الوحدة ٧٥ ٪ في شركة الشرق، بمقابل نقدي ٢٦٢٥٠٠٠ ل.س، وإذا علمت:

١ - أن ٢٥ ٪ من أسهم شركة الشرق متداولة في سوق الأوراق المالية.

٢ - استمكت شركة الوحدة ٣٠٠٠ سهم غير متداولة في السوق.

٣ - تبلغ القيمة العادلة لمجموعة الأصول القابلة للتحديد بالنسبة لشركة الشرق تبلغ ٣٣٦٠٠٠٠ ل.س، وقيمة أسهم شركة الشرق بتاريخ الاستملاك تبلغ ٨٥٠ ل.س للسهم الواحد.

بناء عليه إذا تم استخدام مدخل القيمة العادلة لقياس الحصة غير المسيطرة:

١ - قيمة الحصة غير المسيطرة (حقوق الأقلية) = ١٠٠٠ سهم × ٨٥٠ ل.س = ٨٥٠٠٠٠ ل.س.

ل.س.

٢ - قيمة الشهرة، وتساوي:

البيان	ل.س
القيمة العادلة للمقابل المالي المنقول	٢٦٢٥٠٠٠
يضاف: الحصة غير المسيطر عليها	٨٥٠٠٠٠
المجموع	٣٤٧٥٠٠٠

يطرح: صافي قيمة الأصول والالتزامات المستكملة	(٣٣٦.٠٠٠)
الشهرة	١١٥.٠٠٠

ويمكن تحديد حصة القابضة والأقلية من الشهرة كما يلي:

المقابل المالي المنقول	٢٦٢٥.٠٠٠ ل.س
يطرح: حصة القابضة في صافي أصول التابعة	(٢٥٢.٠٠٠) ل.س
=	$٠,٧٥ \times ٣٣٦.٠٠٠ =$
= الشهرة (المخصصة للحصة المسيطرة)	١٠٥.٠٠٠ ل.س
الشهرة المخصصة لحصة الأقلية (التابعة)	١٠٠.٠٠٠ ل.س
	(١٠٥.٠٠٠ - ١١٥.٠٠٠)

وتقوم شركة الوحدة بإثبات القيد التالي:

من مذكورين		
ح/ صافي الأصول المستمكة القابلة للتحديد - بالقيمة العادلة		٣٣٦.٠٠٠
ح/ الشهرة (٣٣٦.٠٠٠ - ٣٤٧٥.٠٠٠)		١١٥.٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ حقوق الملكية - الحصة غير المسيطر عليها	٨٥.٠٠٠	
ح/ النقدية	٢٦٢٥.٠٠٠	

ووفقاً لمدخل قياس الحصة غير المسيطر عليها بالقيمة العادلة، فإن المنشأة المدمجة تعترف بالقيمة العادلة بمبلغ ٣٤٧٥.٠٠٠ ل.س (٢٦٢٥.٠٠٠ + ٨٥.٠٠٠)، ويتم الاعتراف بإجمالي الشهرة (١١٥.٠٠٠ = ٣٤٧٥.٠٠٠ - ٣٣٦.٠٠٠)، ومبلغ الشهرة المخصص للحصة المسيطرة هو ١٠٥.٠٠٠ ل.س، أما مبلغ الشهرة المخصصة للحصة غير المسيطرة فيبلغ ١٠٠.٠٠٠ ل.س.

مثال (٢): عن الاعتراف بالشهرة (في حال قياس الحصة غير المسيطرة على أساس الحصة النسبية للحصة غير المسيطرة إلى صافي أصول المنشأة المشتراة):

استمكتت شركة الوحدة ٧٥% في شركة الشرق، بمقابل نقدي ٢٦٢٥.٠٠٠ ل.س، وإذا علمت:

١ - أن ٢٥% من أسهم شركة الشرق متداولة في سوق الأوراق المالية.

٢ - استمكتت شركة الوحدة ٣.٠٠٠ سهم غير متداولة في السوق.

٣ - تبلغ القيمة العادلة لمجموعة الأصول القابلة للتحديد بالنسبة لشركة الشرق تبلغ ٣٣٦.٠٠٠ ل.س، وقيمة أسهم شركة الشرق بتاريخ الاستملاك تبلغ ٨٥٠ ل.س للسهم الواحد.

بناءً عليه إذا تم قياس الحصة غير المسيطرة على أساس حصتها في صافي الأصول المستمكة:

١- قيمة الحصة غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) = $3360000 \times 25\% = 840000$ ل.س.

٢ - قيمة الشهرة، وتساوي:

البيان	ل.س
القيمة العادلة للمقابل المالي المنقول	٢٦٢٥٠٠٠
يطرح: نصيب القابضة في صافي قيمة الأصول والالتزامات المستكملة (٧٥% من صافي الأصول)	(٢٥٢٠٠٠٠)
الشهرة	١٠٥٠٠٠

وفي هذه الحالة لا يوجد أي شهرة تخصص للحصة غير المسيطر عليها، وشركة الوحدة المشترية ستسجل استملاكها لشركة الشرق في بياناتها المالية الموحدة كما يلي:

من مذكورين		
ح/ صافي الأصول المستمكة القابلة للتحديد - بالقيمة العادلة		٣٣٦٠٠٠
ح/ الشهرة (٢٦٢٥٠٠٠ - ٢٥٢٠٠٠٠)		١٠٥٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ حقوق الملكية - الحصة غير المسيطر عليها	٨٤٠٠٠٠	
ح/ النقدية	٢٦٢٥٠٠٠	

ووفقاً لهذا المدخل لقياس الحصة غير المسيطر عليها، الشهرة المعترف بها تبلغ ١٠٥٠٠٠ ل.س تمثل فقط حصة المنشأة المشترية من الشهرة، وهذه الطريقة هي المعترف بها في الممارسة الجارية.

الشراء بأسعار منخفضة:

في هذه الحالة تكون القيمة العادلة لصافي مبالغ الأصول المستمكة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة في تاريخ الاستملاك. أكبر من مجموع كل من [القيمة العادلة للمقابل المالي المنقول في تاريخ الاستملاك + قيمة أي من الحصص غير المسيطرة في المنشأة المشترية + في حال اندماج الأعمال المتحقق على مراحل، القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك لحصة حقوق الملكية السابقة للمنشأة المشترية التي كانت تحتفظ بها في المنشأة المشترية سابقاً]. ويعتبر هذا المدخل في مجال اندماج الأعمال بمثابة بيع قسري، عندما يكون البائع مكرهاً على البيع. مثلاً في اندماج الأعمال الذي يعد بيعاً اضطرارياً يكون البائع فيه مكرهاً على البيع.

ووفقاً لمتطلبات المعيار رقم "٣"، عند حدوث اندماج بأسعار منخفضة، يتم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن الاستملاك في الأرباح أو الخسائر في تاريخ الاستملاك، كجزء من الدخل من العمليات المستمرة للمنشأة المشتريّة.

تقوم المنشأة المشتريّة وقبل الاعتراف بالربح من الشراء بأسعار منخفضة بعملية تقييم ما إذا كانت قد قامت بتحديد كافة الأصول المستملكة وكافة الالتزامات المضمونة بشكل صحيح، وتعترف بأية أصول أو التزامات إضافية تم تحديدها في عملية المراجعة هذه، وبعد ذلك تقوم المنشأة المشتريّة بمراجعة الإجراءات المستخدمة في قياس المبالغ التي يقتضي هذا المعيار الاعتراف بها في تاريخ الاستملاك وذلك لكل من ما يلي:

أ - الأصول المستملكة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة.

ب - الحصة غير المسيطرة في المنشأة المشتراة إن وجدت.

ت - في اندماج الأعمال المتحقق على مراحل حصة حقوق ملكية المنشأة المشتريّة المحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة.

ث - المقابل المالي المنقول.

وتهدف عملية المراجعة هذه إلى ضمان صحة إظهار المقاييس لمناقشة كافة المعلومات المتوفرة بدء من تاريخ الاستملاك.

مثال (الربح من الشراء بأسعار منخفضة):

في ٢٠١١/١/١ تستملك الشركة الأم (أ) ٧٥ % من حصص حقوق الملكية في الشركة (ب)، مقابل ٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س، ولأن مالكي الشركة (ب) السابقين اضطروا للتصرف في استثماراتهم في الشركة خلال تاريخ محدد، لم يكن لديهم الوقت الكافي لتسويق الشركة بشكل ملائم، وتقيس الشركة (ب) الأصول المستملكة القابلة للتحديد وفق متطلبات المعيار الدولي رقم "٣"، ويتم قياس الأصول القابلة للتحديد بـ ٩.٠٠٠.٠٠٠ ل.س والالتزامات بـ ١٩.٠٠٠.٠٠٠ ل.س، كما تشرك الشركة (ب) مستشار مستقل يقرر أن القيمة العادلة لنسبة ٢٥% من الحصة غير المسيطرة في الشركة (ب) هي ١٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س.

في هذه الحالة، مبلغ صافي أصول الشركة (ب) والبالغ ٧١.٠٠٠.٠٠٠ ل.س (محسوبة على أنها ٩.٠٠٠.٠٠٠ ل.س - ١٩.٠٠٠.٠٠٠ ل.س) أكبر من القيمة العادلة للمبلغ المنقول مضافاً إليه القيمة العادلة للحصة غير المسيطرة، لذلك وبناء على متطلبات المعيار رقم "٣" تراجع الشركة (أ) الإجراءات التي اتبعتها الشركة (ب) في تحديد وقياس الأصول المستملكة والالتزامات المحتملة، وقياس القيمة العادلة لكل من الحصة غير المسيطرة في الشركة (ب) والمبلغ المنقول، وبعد تلك المراجعة قررت الشركة (أ) أن الإجراءات وعمليات القياس التي قامت بها

الشركة (ب) كانت ملائمة، وقامت الشركة (أ) بقياس الأرباح من الشراء بأسعار منخفضة من ٧٥ ٪ من الحصة كما يلي:

ل.س	البيان
٧١٠٠٠٠٠٠	مبلغ صافي الأصول القابلة للتحديد المستلمة بالقيمة العادلة
٥٠٠٠٠٠٠٠	مطروحاً منه: القيمة العادلة للمبلغ المنقول لنسبة ٧٥ ٪ من حصة الشركة (أ) في الشركة (ب)،
(٦٥٠٠٠٠٠٠)	مضافاً إليه القيمة العادلة للحصة غير المسيطرة في الشركة (ب)
٦٠٠٠٠٠٠٠	= المكاسب من الشراء بسعر منخفض من الحصة البالغة ٧٥ ٪

والشركة المشتري ستسجل في بياناتها الموحدة بتاريخ الاستملاك القيد التالي:

٧١٠٠٠٠٠٠	من ح/ صافي الأصول المستلمة القابلة للتحديد - بالقيمة العادلة
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى مذكورين
٦٠٠٠٠٠٠٠	ح/ النقدية
١٥٠٠٠٠٠٠٠	ح/ المكاسب من الشراء بأسعار منخفضة
	ح/ حقوق الملكية - الحصة غير المسيطر عليها

إذا اختارت الشركة (ب) قياس الحصة غير المسيطرة في الشركة (ب) على أساس حصتها التناسبية في صافي الأصول القابلة للتحديد للمنشأة المشتراة، تكون قيمة الحصة غير المسيطرة المعترف به ١٧٧٥٠٠٠ ل.س، (٧١٠٠٠٠٠٠ × ٢٥ ٪)، وتكون المكاسب من الشراء بأسعار منخفضة ٣٢٥٠٠٠ ل.س [٧١٠٠٠٠٠٠ ل.س - (٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س + ١٧٧٥٠٠٠٠ ل.س)].

فترة القياس:

فترة القياس هي فترة ما بعد تاريخ الاستملاك التي تقوم خلالها المنشأة المشتري بتعديل المبالغ الانتقالية المعترف بها لصالح اندماج الأعمال، وتنتهي فترة القياس حال حصول المنشأة المشتري على المعلومات المتعلقة بالحقائق والظروف الحاصلة منذ تاريخ الاستملاك أو حال علمها بعدم القدرة على إحراز معلومات أخرى، وبرغم ذلك، يجب ألا تتجاوز فترة القياس سنة واحدة من تاريخ الاستملاك.

وتوفر فترة القياس وقتاً معقولاً للمنشأة المشتري للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد وقياس ما يلي (اعتباراً من تاريخ الاستملاك):

أ - الأصول المستلمة القابلة للتحديد، والالتزامات المضمونة وأية حصة غير مسيطرة في المنشأة المشتراة.

ب-المقابل المالي المنقول إلى المنشأة المشترية (أو أية قيمة أخرى مستخدمة في قياس الشهرة).

ت-في اندماج الأعمال المتحقق على مراحل، حصة حقوق الملكية في المنشأة المشترية التي احتفظ بها المنشأة المشترية بها مسبقاً.
ث-الشهرة أو الكسب الناتجين من الشراء بأسعار منخفضة.

وتعترف المنشأة المشترية بأي زيادة (نقصان) في المبلغ الانتقالي المعترف به لأصل (التزام) من خلال النقصان (الزيادة) في الشهرة، برغم ذلك، قد تؤدي المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها أثناء فترة القياس أحياناً إلى التعديل على المبلغ الانتقال لأكثر من أصل أو التزام.

وخلال فترة القياس تعترف المنشأة المشترية بالتعديلات على المبالغ الانتقالية مثل محاسبة اندماج الأعمال المستوفاة في تاريخ الاستملاك، وتراجع المنشأة المشترية بالتالي المعلومات المقارنة للفترة السابقة المعروضة في البيانات المالية كما يلزم بما فيها إجراء تغيير في الاستهلاك أو الاستنفاد أو أي مؤثرات أخرى على الدخل تم الاعتراف بها لاستكمال المحاسبة المبدئية.

كما تراجع المنشأة المشترية بعد انتهاء فترة القياس محاسبة اندماج الأعمال فقط لتقوم بتصحيح أي خطأ وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "٨".

عمليات الاستملاك العكسية

يحدث الاستملاك العكسي عندما يتم تحديد المنشأة التي تصدر الأوراق المالية (المنشأة المشترية القانونية) على أنها المنشأة المشترية لأغراض محاسبية، ويجب أن تكون المنشأة التي جرى استملاك حصصها في حقوق الملكية (المنشأة المشترية القانونية) هي المنشأة المشترية لأغراض محاسبية ليتم اعتبار المعاملة استملاك عكسي.

مثلاً تحدث الاستملاكات العكسية أحياناً عندما ترغب المنشأة الخاصة في أن تصبح منشأة عامة لكنها لا ترغب في تسجيل حصص حقوق الملكية، وفي مثل هذه الحالة، تكون المنشأة العامة هي المنشأة المشترية القانونية لأنها أصدرت حصص حقوق ملكية، وتكون المنشأة الخاصة هي المنشأة المشترية المحاسبية لأنه قد تم استملاك حصصها في حقوق الملكية.

قياس المقابل المالي المنقول في الاستملاك العكسي:

في الاستملاك العكسي، لا تصدر المنشأة المشتريّة التي تجري المحاسبة عادة أي مقابل مالي للمنشأة المشتراة، حيث أن المنشأة المشتراة هي التي يصدر عادة أسهم حقوق ملكية لمالكي المنشأة المشتريّة المحاسبية، وعليه يرتكز قياس القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك على المقابل المالي الذي تنقله المنشأة المشتريّة المحاسبية لصالحها في المنشأة المشتراة المحاسبية على عدد من حصص حقوق الملكية التي كان على المنشأة التابعة قانوناً إصدارها وإعطائها إلى مالكي المنشأة الأم قانوناً بنفس النسبة المئوية لحصة حقوق الملكية في المنشأة المدمجة الناتجة عن الاستملاك العكسي.

مثال:

في ما يلي بيانات المركز المالي للمنشأتين (أ) و(ب) في ٢٠١١/٦/٣٠:

البيانات	المنشأة (أ) المنشأة الأم القانونية (المشتراة لأغراض محاسبية)	المنشأة (ب) المنشأة التابعة القانونية (المشتريّة لأغراض محاسبية)
أصول متداولة	٤٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠
أصول غير متداولة	٩٠٠٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠٠
مجموع الأصول	١٣٠٠٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠٠٠
التزامات متداولة	٣٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠
حقوق الملكية		
٢٠٠٠ سهم عادي x ٥٠٠ ل.س	١٠٠٠٠٠٠٠	
١٥٠٠ سهم عادي x ١٥٠٠ ل.س		٢٢٥٠٠٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٣٠٠٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠٠٠

وفي نفس التاريخ أصدرت المنشأة (أ) ٤ أسهم مقابل كل سهم عادي في المنشأة (ب)، وبناء عليه تصدر المنشأة (أ) ٦٠٠٠ سهم (١٥٠٠ سهم x ٤) مقابل كافة الأسهم العادية للمنشأة (ب). القيمة العادلة للسهم العادي للمنشأة (ب) يبلغ ٢٢٠٠ ل.س، بينما يبلغ سعر السهم السوقي للمنشأة (أ) ٨٥٠ ل.س.

القيم العادلة للأصول المتداولة للمنشأة (أ) تبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س، وللأصول غير المتداولة ٧٥٠٠٠٠٠ ل.س.

بناء عليه:

١ - المقابل المالي المنقول:

نتيجة لإصدار المنشأة (أ) (الشركة الأم القانونية والمنشأة المشتراة لأغراض محاسبية) ٦٠٠٠ سهم عادي، يمتلك مساهمو المنشأة (ب) ٧٥ % من الأسهم الصادرة من المنشأة المختلطة (٦٠٠٠ سهم ÷ ٨٠٠٠ سهم) ، بينما يمتلك مساهمو المنشأة (أ) ٢٥ %.

ولو أخذ اندماج الأعمال طريقة المنشأة (ب) التي تصدر أسهم عادية إضافية لمساهمي المنشأة (أ) لكان يجب على المنشأة (ب) إصدار ٥٠٠ سهم (٢٥ % × ٢٠٠٠ سهم) من ٢٠٠٠ سهم صادر من المنشأة (ب)، وبناء عليه:

القيمة العادلة للمبلغ الفعلي المنقول من (ب) إلى (أ) = ٥٠٠ سهم × ٢٢٠٠ ل.س = ١١٠٠٠٠٠ ل.س.

٢ - الشهرة:

البيان	ل.س	ل.س
المقابل المالي المنقول		١١٠٠٠٠٠
يطرح: صافي القيم العادلة		
أصول متداولة	٣٠٠٠٠٠	
+ أصول غير متداولة	٧٥٠٠٠٠	
(-) التزامات	(٣٠٠٠٠٠)	(٧٥٠٠٠٠)
الشهرة		٣٥٠٠٠٠

وتكون قائمة المركز المالي الموحدة مباشرة بعد الاستملاك كما يلي:

البيان	ل.س
أصول متداولة (١١٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠)	١٤٠٠٠٠٠
أصول غير متداولة (١٨٥٠٠٠٠ + ٧٥٠٠٠٠)	٢٦٠٠٠٠٠
الشهرة	٣٥٠٠٠٠
مجموع الأصول	٤٣٥٠٠٠٠
التزامات متداولة (٧٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠)	١٠٠٠٠٠٠
حقوق الملكية	
٦٠٠٠ سهم (١١٠٠٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠٠)	٣٣٥٠٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٤٣٥٠٠٠٠

التكاليف المتعلقة بالاستملاك:

تتمثل هذه التكاليف بالتكاليف التي تتحملها المنشأة المشتري لتفعيل اندماج الأعمال، وتتضمن: تكاليف ورسوم الدراسات والاستشارات والرسوم القانونية المحاسبية ورسوم التقييم

والرسوم المهنية الأخرى أو الرسوم الاستشارية والتكاليف الإدارية العامة، بما في ذلك تكاليف إنشاء قسم داخلي لعمليات الاستملاك، ورسوم تسجيل وإصدار الأوراق المالية للديون وحقوق الملكية.

وتتم المحاسبة من قبل المنشأة المشتريّة عن هذه التكاليف كمصاييف في الفترات التي تم تحمل التكاليف واستلام الخدمات، وذلك باستثناء واحد، والمتعلق بتكاليف إصدار الأوراق المالية والديون حيث يتم المحاسبة عنها وفق المعاييرين ٣٢ و ٣٩.

الاندماج بالاستملاك التدريجي:

- ١ - من الممكن أن يحدث اندماج الأعمال على مراحل، وقد تؤدي عمليات استملاك الأسهم المتعاقبة إلى حصول المنشأة المشتريّة على السيطرة، وفي هذه الحالة، ينبغي أن تتعامل المنشأة المشتريّة مع كل معاملة تبادل أسهم بشكل منفصل باستخدام تكلفة المعاملة والقيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ كل معاملة وذلك لتحديد مبلغ أي شهرة.
- ٢ - قبل أن تكون المعاملة مؤهلة كاندماج أعمال، يمكن في الحقيقة معالجتها كاستثمار في شركة زميلة وأن تتم محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨، وإذا كان هذا هو الحال، يجب تحديد القيم العادلة لصافي الأصول المشتراة في هذه المرحلة وتحديد الشهرة أيضاً.

القياس اللاحق والمحاسبة:

بشكل عام، تقيس المنشأة المشتريّة وتحاسب لاحقاً الأصول المستملكة والالتزامات المضمونة التي تم تحملها وأدوات حقوق الملكية الصادرة في اندماج الأعمال وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المطبقة على تلك البنود والعناصر وفقاً لطبيعتها. ومع ذلك فإن هذا المعيار يقدم الإرشادات التالية المتعلقة بالقياس والمحاسبة اللاحقين لما يلي من الأصول والالتزامات وأدوات حقوق الملكية:

أ - الحقوق التي أعيد استملاكها.

ب - التزامات محتملة تم الاعتراف بها منذ تاريخ الاستملاك.

ت - أصول تعويضية.

أ - الحقوق المعاد استملاكها:

يتم إطفاء الحقوق المعاد استملاكها والاعتراف بها كأصل غير ملموس خلال الفترة التعاقدية المتبقية للعقد التي تم منح الحق فيها، وتدرج المنشأة المشتريّة التي تباع لاحقاً حقاً أعيد استملاكه

إلى طرف ثالث القيمة المسجلة للأصل غير الملموس لتحديد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن البيع.

ب - الالتزامات المحتملة:

بعد الاعتراف المبدئي وإلى أن يتم تسوية الالتزام أو إلغاؤه أو إذا ما انتهى ذلك الالتزام، تقيس المنشأة المشتريية الالتزام المحتمل الذي تم الاعتراف به في اندماج الأعمال بالحد الأعلى من:

أ - القيمة التي يتم الاعتراف بها وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧.

ب - القيمة التي تم الاعتراف بها مبدئياً باستثناء - عند اللزوم - الإطفاء التراكمي المعترف

به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٨.

ج - الأصول التعويضية:

في نهاية كل فترة لاحقة لإعداد التقارير المالية، تقيس المنشأة المشتريية كلاً من أصل التعويض الذي تم الاعتراف بها في تاريخ الاستملاك على نفس الأسس المطبقة على الالتزام أو الأصل الذي تم تعويضه وفقاً لأية قيود تعاقدية على قيمته، وأصل التعويض الذي لم يتم قياسه لاحقاً بقيمته العادلة بالإضافة إلى تقييم الإدارة لقابلية تحصيل أصل التعويض، وتلغي المنشأة المشتريية الاعتراف بأصل التعويض فقط عندما تحصل على الأصل أو تبيعه أو تخسر الحق فيه.

الإفصاح:

١ - تفصح المنشأة المشتريية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال، والذي يحدث:

أ - خلال فترة إعداد التقارير الحالية.

ب - بعد نهاية فترة إعداد التقارير وقبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

٢ - تفصح المنشأة المشتريية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير.

البيانات المالية الموحدة والمنفصلة (معيار المحاسبة الدولي ٢٧)

١ - نطاق التطبيق:

ينبغي تطبيق هذا المعيار في إعداد البيانات المالية الموحدة لمجموعات الشركات التي تسيطر عليها منشأة أم.

٢ - تعريف المصطلحات الرئيسية (وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٧)

١. البيانات المالية الموحدة: البيانات المالية لمجموعة معينة تظهر على أنها تخص منشأة اقتصادية واحدة.
٢. الشركة التابعة: عبارة عن منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى.
٣. الشركة الأم: عبارة عن منشأة تمتلك واحدة أو أكثر من الشركات التابعة.
٤. السيطرة: سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة.
٥. حقوق الأقلية: هو ذلك الجزء من حصص حقوق الملكية الذي لا يمتلكه الشركة الأم.

٣- عرض البيانات المالية:

ينبغي عرض البيانات المالية من قبل الشركة الأم باستثناء الحالات الأربعة التالية:

- ١- إذا كانت الشركة الأم هي شركة تابعة مملوكة بالكامل أو مملوكة جزئياً لمنشأة أخرى ولا يعترض مالكوها الآخرون على عدم إعداد البيانات المالية الموحدة من قبل الشركة الأم.
- ٢- إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة الأم غير متداولة في السوق العام.
- ٣- إذا لم تقم الشركة الأم بإيداع، أو أنها قيد إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو جهة تنظيمية أخرى لغرض إصدار الأسهم.
- ٤- إذا قامت الشركة الأم النهائية أو الوسيطة بإعداد بيانات مالية موحدة تمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتاحة للاستخدام العام.

٤- البيانات المالية الموحدة:

- ١/٤- يتعين توحيد كافة الشركات التابعة للشركة الأم، ويُفترض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من نصف حقوق التصويت في المنشأة.
- ٢/٤- إن كان من الممكن في ظروف استثنائية إثبات أن هذه الملكية لا تشكل سيطرة، فإن العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة لا تكون قائمة، وإن تم الحصول على أقل من نصف حقوق التصويت أو حتى نصف حقوق التصويت، فإنه لا يزال من الممكن أن توجد السيطرة عندما يكون هناك سلطة:

- * تزيد عن نصف حقوق التصويت بسبب وجود اتفاقية مع مستثمرين آخرين.
- * لإدارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وفق القانون أو عبر اتفاقية معينة.
- * لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وتكون السيطرة على المنشأة من قبل ذلك المجلس.

- * للإدلاء بأغلبية الأصوات في اجتماع مجلس الإدارة ويتم ممارسة السيطرة من قبل ذلك المجلس.

- ٣/٤- لا يمكن استثناء أي شركة تابعة من عملية التوحيد لأن أعمالها تختلف عن أعمال المنشآت الأخرى ضمن المجموعة.

- ٤/٤- تفقد المنشأة السيطرة عندما تفقد سلطة إدارة سياساتها المالية والتشغيلية، ويمكن لهذا أن يحدث، على سبيل المثال، عندما تخضع الشركة التابعة لسيطرة الحكومة أو جهة تنظيمية أو محكمة قانونية، أو نتيجة اتفاق تعاقدي.

٥/٤- لا يتطلب المعيار توحيد الشركة التابعة عندما يُقصد من الرقابة أن تكون مؤقتة، وينبغي أن يتوفر دليل على أنه تم استملاك الشركة التابعة بغية التصرف بها خلال ١٢ شهراً وأن الإدارة تبحث بشكل فاعل عن مشتري.

٦/٤- يجب توحيد الشركة التابعة التي تم استثنائها مسبقاً من التوحيد ولم يتم التصرف بها خلال فترة ١٢ شهراً بدءاً من تاريخ الاستملاك.

٧/٤- ينبغي عدم استثناء الشركة التابعة، التي تعمل تحت وطأة قيود صارمة طويلة الأمد تقوض من قدرتها على نقل الأموال إلى الشركة الأم، من التوحيد، إذا يتحتم التخلي عن السيطرة من أجل حدوث الاستثناء.

٥- الإجراءات المحاسبية:

١/٥- يجب أن تستخدم المجموعة سياسات محاسبية موحدة لإعداد التقارير حول المعاملات دون استثناء.

٢/٥- يجب عرض حقوق الأقلية بشكل منفصل عن حقوق الملكية للمنشأة الأم ويجب إظهارها ضمن حقوق الملكية، كما يجب أيضاً عرض حقوق الأقلية في أرباح أو خسائر المجموعة بشكل منفصل.

٣/٥- ينبغي حذف جميع المعاملات والأرصدة والدخل والنفقات بين المجموعات بالكامل، وقد تكون أية خسائر بين المجموعات من البنود مؤشر على خسارة انخفاض القيمة وقد تتطلب الاعتراف في البيانات المالية الموحدة.

٤/٥- يتعين إعداد البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة باستخدام نفس تاريخ الإبلاغ، وإذا كانت تواريخ الإبلاغ مختلفة، ينبغي أن تقوم الشركة التابعة بإعداد بيانات مالية إضافية لأغراض التوحيد بدءاً من نفس التاريخ الخاص بالمنشأة الأم، ما لم يكن من غير الممكن القيام بذلك، وفي مثل هذه الحالة، لا بد من إجراء تعديلات لشمّل آثار المعاملات الهامة التي حدثت بين تاريخ البيانات المالية للشركة التابعة والبيانات المالية لشركة الأم، وينبغي أن لا يتجاوز الفرق بين هذين التاريخين مدة ثلاثة أشهر.

٥/٥- إذا كانت الخسارة المطبقة على الأقلية تتجاوز حقوقها في حقوق الملكية للشركة التابعة، يتم قيد الزيادة وأية خسائر إضافية يمكن نسبها للأقلية على حساب المجموعة، ما لم يكن على الأقلية تعهداً ملزماً بتعويض الخسائر.

٦/٥- عندما تقوم الشركة التابعة لاحقاً بإعداد التقارير حول الأرباح، سيتم نسب جميع هذه الأرباح إلى المجموعة إلى أن يتم استرداد حقوق الأقلية من الخسائر التي تحملتها المجموعة.

٧/٥- في البيانات المالية المنفصلة لمنشأة الأم، ينبغي محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك إما بقياس الاستثمارات بسعر التكلفة أو وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩. وينبغي محاسبة أي من هذه البنود التي يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها برسم البيع وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥.

٨/٥- إن الاستثمارات في المنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والشركات الزميلة التي يتم محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ في البيانات المالية الموحدة (أي عندما تتوقف الشركة التابعة عن كونها شركة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك) يجب محاسبتها بنفس الطريقة في البيانات المالية المنفصلة للمستثمر.

٦- الإفصاحات:

تعتبر متطلبات الإفصاح بموجب هذا المعيار واسعة جداً، ويتعين إجراء الإفصاحات التالية في البيانات المالية الموحدة:

- أ- طبيعة العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة عندما لا تمتلك الشركة الأم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة، أكثر من نصف سلطة التصويت.
- ب- الأسباب في أن ملكية أكثر من نصف سلطة التصويت أو سلطة التصويت الممكنة للجهة المستثمر بها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة، لا تشكل سيطرة.
- ج- تاريخ إبلاغ البيانات المالية للشركة التابعة عندما تُستخدم تلك البيانات المالية لإعداد بيانات مالية موحدة وتكون ذات تاريخ إبلاغ أو فترة زمنية يختلفان عن تاريخ إبلاغ الشركة الأم وفترةها الزمنية، والسبب وراء استخدام تاريخ إبلاغ مختلف أو فترة إبلاغ مختلفة.
- د- طبيعة ونطاق أية قيود هامة على قدرة الشركات التابعة على نقل الأموال إلى الشركة الأم في صورة توزيعات أرباح نقدية أو تسديد القروض أو السلف.

٢/٦- تُطلب الإفصاحات التالية عند إعداد البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم التي تختار عدم إعداد البيانات المالية الموحدة:

- أ- حقيقة أن البيانات المالية هي بيانات مالية منفصلة وأنه تم استخدام الإعفاء من عملية التوحيد، والاسم وبلد التأسيس أو الإقامة للمنشأة التي تم إعداد بياناتها المالية الموحدة الممتثلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للاستخدام العام، والعنوان الذي يمكن منه الحصول على تلك البيانات المالية الموحدة.

ب- قائمة بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والشركات الزميلة، بما في ذلك الاسم وبلد التأسيس أو الإقامة ونسبة حصة الملكية، وإذا كان هناك اختلاف، نسبة سلطة التصويت المحتفظ بها.

ج- وصف الأسلوب المستخدم لحساب الاستثمارات في الفقرة (ب)

٣/٦- تُطلب الإفصاحات التالية عندما تقوم الشركة الأم، أو المستثمر في منشأة مسيطر عليها بشكل مشترك، أو المستثمر في شركة زميلة بإعداد بيانات مالية منفصلة:

أ- حقيقة أن البيانات هي بيانات مالية منفصلة والأسباب وراء إعداد تلك البيانات إن لم يتطلبها القانون.

ب- قائمة بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والشركات الزميلة، بما في ذلك الاسم وبلد التأسيس أو الإقامة ونسبة حصة الملكية، وإذا كان هناك اختلاف، نسبة سلطة التصويت المحتفظ بها. ج- وصف الأسلوب المستخدم لاحتساب الاستثمارات في البند (ب).

الاستثمارات في الشركات الزميلة

(معيار المحاسبة الدولي ٢٨)

١- الخلفية والمقدمة:

ينبغي تطبيق هذا المعيار على جميع طرق محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة ولكنه لا يطبق على الاستثمارات في الشركات المحتفظ بها من قبل مؤسسة ذات رأسمال مشترك وصندوق استثمار متبادل ووحدة ائتمان ومنشأة مشابهة، بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، حيث يتم تحديد هذه الاستثمارات عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة ويتم محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ .

٢- تعريف المصطلحات الرئيسية (وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨):

١- الشركة الزميلة: المنشأة التي يكون للمستثمر فيها تأثير هام، ولكنها ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك.

٢ - التأثير الهام: صلاحية المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية لجهة المستثمر بها وليس السيطرة على هذه السياسات، حيث تتضمن تلك السيطرة "السيطرة المشتركة" على تلك السياسات.

٣ - طريقة حقوق الملكية: طريقة محاسبية يتم بموجبها الاعتراف بالاستثمار مبدئياً بسعر التكلفة ويتم تعديله بعد ذلك ليعكس التغيير في حصة المستثمر من صافي أصول الجهة المستثمر بها الذي يتم بعد الاستملاك، ويتم شمل الأرباح أو الخسائر التي يمكن نسبها إلى الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان دخل المستثمر.

٣ - التأثير العام:

١/٣ - يُفترض أن يكون للمستثمر تأثير هام في حال امتلاكه بشكل مباشر أو غير مباشر ٢٠% أو أكثر من سلطة التصويت في الشركة الزميلة إلا إذا كان من الممكن بوضوح إثبات عدم وجود التأثير الهام، وإذا كانت نسبة الملكية أقل من ٢٠%، يُفترض ألا يكون للمستثمر تأثير هام إلا إذا كان من الممكن إظهار هذا التأثير، وإذا كان مستثمر آخر يحتفظ بالنسبة الكبيرة من الملكية أو حتى الأكثرية منها، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا يمكن أن ينشأ التأثير الهام من خلال ملكية بنسبة ٢٠% أو أكثر.

٢/٣ - ينشأ التأثير الهام عادة بإحدى الطرق التالية:

* التمثيل في مجلس الإدارة.

* المشاركة في عملية صياغة السياسات.

* المعاملات الهامة التي تحدث بين المنشأتين.

* التغيير في الإدارة.

* تقديم معلومات فنية أساسية.

يجب النظر في وجود حقوق التصويت المحتملة، على سبيل المثال، من خلال ملكية الشهادات الاسمية وخيارات استملاك الأسهم وما شابهها عند تقييم ما إذا كان لدى المنشأة تأثيراً هاماً، وعندما تكون حقوق التصويت المحتملة هذه غير قابلة للممارسة حالياً، فإنها لا تُؤخذ في الاعتبار.

٣/٣ - يُفقد التأثير الهام عندما يفقد المستثمر صلاحية المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للجهة المستثمر بها، ويمكن أن يحدث هذا دون فقدان سلطة التصويت أو دون حصول تغيير في مستويات الملكية، على سبيل المثال، يمكن أن يحدث هذا عند خضوع الشركة الزميلة لسيطرة الحكومة أو أنظمتها نتيجة اتفاقية تعاقدية.

٤- طريقة حقوق الملكية:

بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة مبدئياً بسعر التكلفة، ثم يتم تعديل المبلغ المسجل لاعتراض بحصة المستثمر من أرباح أو خسائر الجهة المستثمر بها بعد ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الدخل، وقد تكون التعديلات على المبلغ المسجل ضرورية للتوزيعات المقبوضة أو من خلال التغييرات في حصة المستثمر في الجهة المستثمر بها أو التغييرات الناتجة عن إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات على سبيل المثال.

٥- الاستثناءات من طريقة حقوق الملكية:

ينبغي محاسبة الاستثمار في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية إلا في الظروف الاستثنائية الثالث التالية:

١- عند تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ بها برسم البيع وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.

٢- عندما لا ينبغي على الشركة الأم عرض البيانات المالية الموحدة بسبب الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٢٧.

٣- عندما لا يحتاج المستثمر إلى استخدام طريقة حقوق الملكية إذا انطبقت جميع المعايير التالية:

أ- يكون المستثمر عبارة عن شركة تابعة مملوكة بالكامل أو مملوكة جزئياً لمنشأة أخرى، ويتم إطلاع مالكيها بعدم تطبيق المستثمر لطريقة حقوق الملكية ولا يبدوا اعتراضهم على ذلك، ويكون المالكون في هذه الحالة هم جميع أولئك المخولين بالتصويت.

ب- لا يتم تداول أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمستثمر في السوق العام.

ج- لم يودع المستثمر، وليس قيد إيداع، بياناته المالية لدى هيئة أوراق مالية أو أي جهة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أية فئة من الأدوات المالية في السوق العام.

د- تقوم الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة للمستثمر بإعداد بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام وتمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٦- توقف المستثمر عن ممارسة تأثير هام:

١/٦- إذا توقف المستثمر عن كونه يمارس تأثيراً هاماً على الشركة الزميلة، لا ينبغي استخدام طريقة حقوق الملكية وينبغي محاسبة الاستثمار باستخدام معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ، شريطة ألا تصبح الشركة الزميلة شركة تابعة أو مشروع مشترك.

٢/٦- إن المبلغ المسجل في التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة زميلة ينبغي معاملته على أنه تكلفة عند قياسه بشكل أولي كأصل مالي بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ .

٧- استملاك شركة زميلة والمعالجة المحاسبية:

١/٧- عند استملاك استثمار معين في شركة زميلة، يتم محاسبة أي فرق بين تكلفة الاستثمار وحصّة المستثمر من صافي القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الزميلة والتزاماتها المحتملة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣، لذلك، يتم شمل أي شهرة تتعلق بالشركة الزميلة ضمن القيمة المسجلة للاستثمار.

٢/٧- لا يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣، وبالتالي معيار المحاسبة الدولي ٢٨، بإطفاء تلك الشهرة، وتُستثنى الشهرة السلبية من المبلغ المسجل لاستثمار، وينبغي أن يُشمل هذا المبلغ كدخل في تحديد حصّة المستثمر من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة لفترة التي تم فيها استملاك الاستثمار.

٣/٧- يتم بعد الاستملاك إجراء تعديلات على حصّة المستثمر من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في تلك الأحداث التي تتكبد فيها الشركة الزميلة خسائر انخفاض القيمة.

٤/٧- تُستخدم أحداث البيانات المالية المتوفرة الخاصة بالشركة الزميلة في تحديد حصّة المستثمر من الأرباح أو الخسائر، وفي حال اختلاف تاريخ إعداد التقارير المالية للمستثمر عن تاريخ إعداد التقارير المالية للشركة الزميلة، ينبغي أن يعد كلاهما بيانات مالية بدءاً من تاريخ تلك البيانات المالية الخاصة بالمستثمر إلا إذا كان من غير الممكن القيام بذلك.

٥/٧- في حال إعداد البيانات المالية بتاريخ مختلف عن تاريخ إعداد التقارير المالية، ينبغي إجراء تعديلات لأي معاملات أو أحداث هامة حصلت بين تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة وتاريخ البيانات المالية للمستثمر، وينبغي ألا يتعدى الفرق بين تواريخ إعداد التقارير المالية مدى ثلاثة أشهر.

٦/٧- في حال استخدمت الشركة الزميلة سياسات محاسبية تختلف عن تلك التي يستخدمها المستثمر، ينبغي تعديل البيانات المالية الخاصة بالشركة الزميلة واستخدام السياسات المحاسبية الخاصة بالمستثمر.

٧/٧- إذا تساوت حصة المستثمر من خسائر الشركة الزميلة بحصته في الشركة الزميلة أو تجاوزتها، ينبغي على المستثمر ألا يعترف بحصته في أي خسائر إضافية.

٨/٧- تكون الحصة في الشركة الزميلة عبارة بشكل أساسي عن المبلغ المسجل لاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية بالإضافة إلى أي حصص أخرى طويلة الأجل تعتبر بشكل أساسي جزء من صافي استثمار المستثمر في الشركة الزميلة.

ومثال ذلك هو القرض طويل الأجل من المستثمر إلى الشركة الزميلة، ولا تتضمن الحصص طويلة الأجل في هذا السياق الذمم المدينة أو الدائنة التجارية أو أي ذمم مدينة مضمونة طويلة الأجل، ويجب تطبيق الخسائر المعترف بها التي تزيد عن استثمار المستثمر في الأسهم العادية على العناصر الأخرى لحصة المستثمر في الشركة الزميلة من حيث أولويتها في التصفية.

٩/٧- عند تخفيض حصة المستثمر إلى صفر، يصبح هناك خسائر إضافية ويتم الاعتراف بالالتزامات فقط إلى الحد الذي يكون فيه على المستثمر التزام قانوني أو التزام نافع أو أنه قام بتسديد دفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة، وعندما تقوم الشركة الزميلة بالإبلاغ عن الأرباح، يمكن أن يعترف المستثمر بحصته من تلك الأرباح فقط بعد أن تتساوى حصته من الأرباح بحصة الخسائر غير المعترف بها بعد.

٨- خسائر انخفاض القيمة:

١/٨- تنطبق مؤشرات انخفاض القيمة الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ على الاستثمارات في الشركة الزميلة، وبما أن الشهرة تُشمل في المبلغ المسجل للاستثمار في الشركة الزميلة ولا يُعترف بها بشكل منفصل، فلا يمكن اختبارها فيما يخص انخفاض القيمة بشكل منفصل من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦، وبدلاً من ذلك، يتم اختبار كامل المبلغ المسجل فيما يخص انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٦ من خلال مقارنة المبلغ القابل للاسترداد مع المبلغ المسجل.

٢/٨- يجب تقييم كل شركة زميلة على حدة فيما يخص المبلغ القابل للاسترداد لذلك الاستثمار ما لم تحقق الشركة الزميلة تدفقات نقدية مستقلة.

٣/٨- يتم محاسبة الاستثمار في شركة زميلة ما في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بالمستثمر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٧.

٩- الإفصاحات:

١/٩- بموجب معيار المحاسبة الدولي ٢٨، تعتبر الإفصاحات التالية إلزامية:

- * القيمة العادلة للاستثمار في الشركات الزميلة التي يوجد لها عروض أسعار منشورة.
- * المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة، بما في ذلك المبالغ الإجمالية للأصول والالتزامات والإيرادات والأرباح أو الخسائر.
- * أسباب محاسبة الاستثمارات التي تقل عن ٢٠ % بطريقة حقوق الملكية أو متى لا تتم محاسبة الاستثمارات التي تزيد عن ٢٠ % بطريقة حقوق الملكية.
- * تاريخ إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة التي تختلف عن البيانات المالية للمستثمر والأسباب وراء ذلك.
- * طبيعة ونطاق أي قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة على نقل الأموال إلى المستثمر على صورة توزيعات أرباح نقدية أو سداد للقروض أو السلف.
- * الحصة غير المعترف بها من خسائر الشركة الزميلة، لفترة وبشكل تراكمي، إذا توقف المستثمر عن الاعتراف بحصته من خسائر الشركة الزميلة.
- * أسباب عدم محاسبة الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- * المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة، إما بشكل فردي أو ضمن مجموعات، التي لا يتم محاسبتها بطريقة حقوق الملكية، بما في ذلك مبالغ إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات والإيرادات والأرباح أو الخسائر.
- * ينبغي تصنيف استثمار طريقة حقوق الملكية على أنه أصول غير متداولة.
- * يجب الإفصاح عن حصة المستثمر من أرباح أو خسائر استثمارات طريقة حقوق الملكية، والمبلغ المسجل لتلك الاستثمارات بشكل منفصل.
- * ينبغي الإفصاح عن حصة المستثمر في أي عمليات متوقفة في الشركات الزميلة بشكل منفصل.
- * إن حصة المستثمر من التغيرات المعترف بها مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة يتم أيضاً الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من قبل المستثمر، ويتم الإفصاح عنها في بيان التغيرات في حقوق الملكية كما يقتضي ذلك معيار المحاسبة الدولي ١ " عرض البيانات المالية".

٢/٩- إضافة لذلك، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٧، ينبغي الإفصاح عن النقاط التالية:

- * حصة المستثمر من الالتزامات المحتملة للشركة الزميلة التي يتم تكبدها بشكل مشترك مع المستثمرين الآخرين.

* أي التزامات محتملة يمكن أن تنشأ لأن المستثمر مسؤول بشكل منفرد عن جميع أو بعض الالتزامات الشركات الزميلة.

حالات تطبيقية على المعايير (٢٨-٢٧-٣)

١ - طريقة حقوق الملكية: (Equity Method)

في ظل هذه الطريقة يعترف بوجود علاقة اقتصادية جوهرية بين المستثمر والمستثمر لديه لذلك يتم تسجيل الاستثمار في التابعة بالتكلفة بتاريخ الاقتناء ، ثم يتم تعديل تلك التكلفة بأية تغييرات نتيجة لأرباح أو خسائر الشركة التابعة أو توزيعات الأرباح بعد السيطرة. إذ يعتبر نصيب الشركة القابضة في صافي الربح التي تحققها الشركة التابعة دورياً كزيادة لرصيد الاستثمار، بينما الخسائر والتوزيعات للأرباح كتخفيض لرصيد الاستثمار. ولذلك فإن الاستثمار في التابعة كما تسجلها الشركة القابضة بدفاترها طبقاً لطريقة حقوق الملكية يعكس باستمرار نصيب القابضة في صافي أصول الشركة التابعة، وذلك ما يمكن اعتباره تطبيقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق. فبالإضافة إلى تعديل تكلفة الاستثمار في التابعة بأرباح أو خسائر الشركة التابعة أو توزيعات الأرباح التي تجريها، فإن الأمر يتطلب أيضاً الأخذ في الحسبان الفرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة وتوزيع ذلك الفرق على الأصول والخصوم، مع ما يترتب على ذلك من الحاجة إلى استهلاك أو تخفيض دوري يؤثر على رقم صافي الربح. كذلك فإن أية عمليات متبادلة تعكس أرباحاً أو خسائراً بين القابضة والتابعة يجب استبعادها وأخذ أثرها عند تطبيق هذه الطريقة. ويمكننا التعبير عن هذه الطريقة من خلال القيود المحاسبية التالية:أ- عند الحصول على الاستثمار في التابعة:

من ح/ الاستثمار في التابعة إلى مذكورين ح/ رأس مال الأسهم		
--	--	--

ح/ رأس المال الإضافي ح/ النقدية ح/ التزامات		
---	--	--

ب- إثبات حصة القابضة من الأرباح المحققة في التابعة بنهاية العام:

من ح/ الاستثمار في التابعة إلى ح/ إيراد الاستثمار في التابعة إثبات إيراد الاستثمار في التابعة		
---	--	--

ج- أما إذا حققت التابعة خسائر فيتم تخفيض قيمة الاستثمار في التابعة بمقدار حصة القابضة كما يلي:

من ح/ خسائر الاستثمار في التابعة إلى ح/ الاستثمار في التابعة إثبات خسائر الاستثمار في التابعة		
---	--	--

د- كذلك يخفض حساب الاستثمار في التابعة بمقدار الأرباح الموزعة أو المعلن عن توزيعها ويتم إثبات ذلك محاسبياً

أ- توزيعات أرباح نقدية يكون القيد كما يلي:

من ح/ النقدية إلى ح/ الاستثمار في التابعة استلام التوزيعات		
--	--	--

ب- توزيعات معلن عنها وسيتم دفعها في العام التالي فيتم بالقيد التالي:

من ح/ توزيعات أرباح مستحقة القبض إلى ح/ الاستثمار في التابعة		
---	--	--

وعند استلامها في العام التالي نقوم بإجراء القيد التالي:

من ح/ النقدية إلى ح/ توزيعات أرباح مستحقة القبض		
--	--	--

هـ- كذلك يتأثر حساب الاستثمار في التابعة بحصة العام من الفروقات ما بين القيم الدفترية والقيم العادلة لأصول وخصوم الشركة التابعة. ويتم إطفاء ذلك بموجب القيد التالي:

من ح/ إيراد الاستثمار في التابعة إلى ح/ الاستثمار في التابعة إطفاء الفروقات ما بين القيم الدفترية والعادلة		
--	--	--

وتعتبر هذه الطريقة أكثر انسجاماً مع فلسفة توحيد الأعمال. ولتوضيح هذه الطريقة نفترض المثال التالي:

مثال رقم (١): بتاريخ ٢٠١١/١/١ قامت شركة بردى باستملاك ٩٠ % من أسهم شركة دجلة وحدة مقابل مبلغ نقدي مقداره ٤٠٠٠٠٠٠ وقد كانت قائمة المركز المالي لشركة دجلة بذلك التاريخ على النحو التالي:

قائمة المركز المالي لشركة دجلة

البيان	قيم دفترية	قيم عادلة
نقدية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
مخزون	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أراضي	٨٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
مباني بالصافي	٢٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
آلات	١٦٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٦٦٠٠٠٠	٧١٠٠٠٠
التزامات متداولة	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
رأس مال الأسهم	١٥٠٠٠٠	
رأس مال إضافي	٥٠٠٠٠	
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠	
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٦٦٠٠٠٠	

فإذا علمت ما يلي:

(١) إن المخزون تم بيعه خلال عام ٢٠١١ وإن العمر المتبقي للمباني ١٠ سنوات والآلات ٥ سنوات.

(٢) بلغت أرباح شركة دجلة بنهاية عام ٢٠٠٨ (١٦٥٠٠٠).

(٣) أعلنت شركة دجلة عن توزيع ٤٠٠٠٠٠ من أرباحها الصافية يدفع نصفها بنهاية عام ٢٠١١ والباقي في شباط من عام ٢٠١٢. والمطلوب: إثبات العمليات السابقة بدفاتر شركة بردى وفقاً لطريقة حقوق الملكية وإعداد حساب الاستثمار في التابعة وبيان رصيده في ٢٠١١/١٢/٣١.

الحل:

(١) - إثبات الاستثمار في ٢٠١١/١/١.

٤٠٠٠٠٠	من ح/الاستثمار في دجلة
٤٠٠٠٠٠	إلى ح/النقدية

من أجل إجراء القيود الأخرى لا بد من إجراء بعض العمليات والتمثلة في تحديد الشهرة وتوزيع الفروقات ما بين القيم الدفترية والعادلة على السنوات.

الشهرة:

صافي الأصول بالقيمة العادلة = الأصول – الالتزامات

$$= 710000 - 400000 = 310000 \text{ ل.س.}$$

حصة القابضة من صافي الأصول بالقيمة العادلة = $310000 \times 90\% = 279000$ ل.س،

وبالتالي فإن الشهرة تحسب كما يلي:

المقابل المالي المنقول	٤٠٠٠٠٠٠ ل.س
يضاف: حصة الأقلية (الحصة غير المسيطرة) $310000 \times 10\%$	٣١٠٠٠٠ ل.س
مجموع	٤٣١٠٠٠ ل.س
يطرح: القيمة العادلة لصافي أصول التابعة	(٣١٠٠٠٠) ل.س
= الشهرة المعترف بها	١٢١٠٠٠ ل.س

أو بطريقة أخرى:

المقابل المالي المنقول	٤٠٠٠٠٠٠ ل.س
يطرح: حصة القابضة من صافي الأصول بالقيمة العادلة (٢٧٩٠٠٠) ل.س	(٢٧٩٠٠٠) ل.س
= الشهرة المعترف بها وتخص القابضة	١٢١٠٠٠ ل.س

ويمكن بيان جدول إطفاء التغيرات في قيمة الأصول كما يلي:

البيان	المخزون	الأراضي	المباني	آلات
المبلغ الإجمالي	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	(١٥٠٠٠)
نسبة التملك	٩٠%	٩٠%	٩٠%	٩٠%
حصة القابضة	٩٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٢٥٠٠	١٣٥٠٠
العمر الإنتاجي	١	-	١٠ سنوات	٥ سنوات
حصة العام	٩٠٠٠	-	٢٢٥٠	(٢٧٠٠)
الإجمالي	٩٠٠٠-	-	٢٢٥٠-	٢٧٠٠+

حصة العام (٨٥٥٠)

الأرباح:

١ - حصة القابضة من الأرباح الصافية = $165000 \times 90\% = 148500$ ل.س.

٢ - حصة القابضة من الأرباح الموزعة = $400000 \times 90\% = 360000$ ل.س.

أ - التوزيعات النقدية: ١٨٠٠٠٠ ل.س.

ب - التوزيعات المستحقة: ١٨٠٠٠٠ ل.س.

أما القيود المحاسبية التي ستجريها القابضة في ٢٠١١/١٢/٣١ فتكون كما يلي:

١٤٨٥٠٠	من ح/ الاستثمار في التابعة
--------	----------------------------

إلى ح/ إيراد الاستثمار في التابعة إثبات إيراد الاستثمار في التابعة	١٤٨٥٠٠	
---	--------	--

من ح/ إيراد الاستثمار في التابعة إلى ح/ الاستثمار في التابعة	٨٥٥٠	٨٥٥٠
---	------	------

ويمكن دمج هذين القيدتين بقيد واحد على النحو التالي:

من ح/ الاستثمار في التابعة إلى ح/ إيراد الاستثمار في التابعة إثبات إيراد الاستثمار الصافي	١٣٩٩٥٠	١٣٩٩٥٠
---	--------	--------

ويتم إقفال إيراد الاستثمار الصافي بقائمة الدخل على النحو التالي:

من ح/ إيراد الاستثمار في التابعة إلى ملخص الدخل	١٣٩٩٥٠	١٣٩٩٥٠
--	--------	--------

من مذكورين ح/ توزيعات أرباح مستحقة القبض ح/ النقدية إلى ح/ الاستثمار في التابعة	٣٦٠٠٠	١٨٠٠٠ ١٨٠٠٠
--	-------	----------------

وبعد هذه القيود يظهر حساب الاستثمار في التابعة على النحو التالي:

ح/ الاستثمار في التابعة

البيان	ل.س	البيان	ل.س
من ح/ إيراد الاستثمار في التابعة	٨٥٥٠	إلى ح/ النقدية	٤٠٠٠٠٠
من مذكورين		إلى ح/ إيراد الاستثمار في التابعة	١٤٨٥٠٠
ح/ توزيعات مستحقة القبض	١٨٠٠٠		
ح/ النقدية	١٨٠٠٠		
رصيد ٢٠١١/١٢/٣١	٥٠٣٩٥٠		
	٥٤٨٥٠٠		٥٤٨٥٠٠

٢- إجراءات إعداد القوائم المالية الموحدة:

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة انطلاقاً من القوائم المالية الخاصة بكل شركة من شركات المجموعة. حيث يتم تجميع البيانات العائدة للشركة الأم ومنشأتها التابعة عنصراً عنصراً بواسطة إضافة العناصر المماثلة من الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية، والإيرادات والمصاريف إلى بعضها بعضاً. ويتم ذلك من خلال إعداد ورقة عمل (تسوية) تنظم فيها خطوات إعداد القوائم المالية الموحدة بطريقة منطقية وتأخذ هذه الورقة الشكل التالي:

شكل يوضح ورقة عمل التوحيد

الأرقام الموحدة	قيود التسوية والاستبعاد		الشركة التابعة	الشركة القابضة	أسماء الحسابات
	مدین	دائن			
(٥)		(٤)	(٣)	(٢)	(١)

حيث تعكس القوائم المالية العمليات المالية بين شركات المجموعة من جهة والعمليات المالية مع الأطراف الخارجية من جهة أخرى.

ولكي تعبر الأرقام الموحدة عن حقيقة الوضع المالي للشركة القابضة ومنشأتها التابعة ينبغي استبعاد العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة الواحدة وآثارها ويتم ذلك من خلال إجراء قيود يطلق عليها اسم قيود التسوية والاستبعاد وتظهر في ورقة عمل التوحيد فقط، وهي ليست قيود محاسبية حقيقية ولا يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية لأية شركة من شركات المجموعة. ولا تؤثر بأي حال من الأحوال على أرصدة الحسابات الخاصة بالشركة القابضة. أو أي من الشركات التابعة.

وتعتبر ورقة عمل التوحيد والقوائم الموحدة الناتجة عنها أوراق عمل خارجية تعد من قبل محاسب القابضة وليست جزءاً من السجلات أو الدفاتر المحاسبية للشركة القابضة أو شركاتها التابعة.

ورقة عمل التوحيد الوارد شكلها أعلاه تتضمن خمسة أعمدة:

- ١ - حيث يخصص العمود الأول لأسماء الحسابات.
- ٢ - العمود الثاني لأرصدة الحسابات العائدة للشركة القابضة.
- ٣ - العمود الثالث لأرصدة الحسابات العائدة للشركة التابعة.
- ٤ - العمود الرابع يحتوي على طرفين أحدهما مدين والآخر دائن حيث تسجل فيه قيود التسويات والاستبعاد. كما يتم في هذا العمود إجراء التعديلات المطلوبة على أرصدة الحسابات. وبالتالي فإن التعديل المطلوب يعتمد على طبيعة العنصر المعني وطبيعة التعديل المطلوب. ففي حال الخصوم، مثلاً، يتم إثبات قيمة التعديل في الطرف المدين في حالة الرغبة في تخفيض قيمة الخصوم وبالمقابل يتم إثبات قيمة التعديل في الدائن في حالة الرغبة في زيادة قيمتها، وبالعكس بالنسبة للأصول.

٥- في العمود الخامس الأخير يتم جمع قيمة كل عنصر من واقع القيم الظاهرة في عمود الشركة القابضة والقيم الظاهرة في عمود الشركة التابعة مع الأخذ بالحسبان أثر القيمة الظاهرة في

العمود الرابع (عمود قيود التسوية والاستبعاد) إن وجدت. وتمثل القيم الظاهرة في عمود الأرقام الموحدة القيم في القوائم الموحدة.

سنقوم بمناقشة إجراءات التوحيد بنهاية الفترة الأولى للتوحيد وبنهاية فترتين ماليتين، وسنفترض في أنه لا يوجد عمليات متبادلة بين الشركة القابضة والتابعة.

٣- إعداد القوائم المالية الموحدة بنهاية العام الأول للسيطرة:

يختلف إعداد القوائم المالية الموحدة عن الفترات التالية لتاريخ التوحيد في ظل الاستملاك عن تلك المعدة بتاريخ الاستملاك في الحاجة إلى إعداد قائمتي الدخل والأرباح المحجوزة الموحدة. ولغرض توحيد قائمتي الدخل للشركتين القابضة والتابعة عن أية فترة تالية لتاريخ الاستملاك فإنه ينبغي استبعاد حصة الشركة القابضة من أرباح الشركة التابعة في ورقة عمل التوحيد منعاً لاحتسابه مرتين. ويمثل صافي الربح في قائمة الدخل الموحدة بما يعادل إجمالي إيرادات المجموعة مطروحاً منها إجمالي مصاريف المجموعة وحصة الأقلية من صافي ربح التابعة. وفي ظل طريقة حقوق الملكية فإن صافي الدخل (الربح) الموحد يساوي تماماً صافي دخل (ربح) الشركة القابضة. أما رصيد الأرباح المحجوزة في قائمة الأرباح المحجوزة الموحدة فيمثل رصيد الأرباح المحجوزة للشركة القابضة في بداية العام مضافاً إليه صافي الربح الموحد مطروحاً منه توزيعات الأرباح التي تجريها الشركة القابضة. وهذا معناه أيضاً أن رصيد الأرباح المحجوزة الموحدة يساوي تماماً رصيد الأرباح المحجوزة العائد للشركة القابضة. ولغرض إعداد القوائم المالية الموحدة بعد تاريخ التوحيد في ظل طريقة حقوق الملكية فإن الأمر يحتاج إلى إجراء مجموعة من قيود التسوية والاستبعاد في ورقة عمل التوحيد (كشف التسوية) بهدف تحقيق ما يلي:

١- استبعاد إيراد الاستثمار في التابعة، وكذلك توزيعات الأرباح التي تلقتها الشركة القابضة من الشركة التابعة، وتسوية أثر ذلك عن طريق حساب الاستثمار في التابعة. ويتم ذلك على النحو التالي:

مدين

××× إيراد الاستثمار في التابعة

دائن

××× توزيعات الأرباح (الشركة التابعة)

××× الاستثمار في التابعة

أما إذا حققت الشركة التابعة خسائر فيكون القيد على الشكل التالي:

مدين

××× الاستثمار في التابعة

دائن

××× خسائر الاستثمار في التابعة

وهذا القيد من قيود التسوية والاستبعاد يضمن تعديل رصيد حساب الاستثمار في التابعة إلى ما كان عليه في بداية الفترة لكي يتم استبعاده بما يعادل صافي أصول الشركة التابعة. ٢- استبعاد رصيد حساب الاستثمار مقابل حصة الشركة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة بالقيمة الدفترية، مع إظهار الفروق بقيم الأصول والخصوم ما بين القيم الدفترية والقيم العادلة. وهذا القيد هو القيد نفسه الذي يتم إجراؤه بتاريخ التوحيد. ويأخذ هذا القيد الشكل التالي:

مدين

××× رأس مال أسهم التابعة

××× رأس مال الإضافي التابعة

××× أرباح محجوزة في التابعة

××× الأصول (زيادة القيم السوقية عن الدفترية)

××× الخصوم (نقصان القيم السوقية عن الدفترية)

××× الشهرة الموجبة.

دائن

××× الاستثمار في التابعة

××× حقوق الأقلية

××× الأصول (نقص الأصول)

××× الخصوم (زيادة الخصوم)

٣- تسجيل أية مصاريف إضافية نتيجة للحاجة إلى تخفيض فروق زيادة القيمة العادلة على القيمة الدفترية للأصول والخصوم. وفي حال نقص القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأصول والخصوم فيتم إجراء قيود عكس قيود الزيادة في القيمة وهذا يعني تخفيض المصاريف فكما هو معروف أن الشركة التابعة لن تغير من قيم أصولها وخصومها الدفترية بينما نجد أن الأصول والخصوم ستظهر بقائمة التوحيد بقيمها العادلة. ومن ثم ينبغي تعديل الأرباح الموحدة للمجموعة لتأخذ في الحسبان أثر هذه الفروق. وتختلف القيود المتعلقة بالعمليات السابقة بحسب العناصر الظاهرة بقائمة الدخل والمركز المالي للشركتين وذلك كما يلي:

أ- المخزون:

إذا كانت القيمة العادلة أكبر من القيمة الدفترية وكانت الشركتان تتبعان طريقة الجرد المستمر وتمكنت الشركة التابعة من بيع المخزون خلال العام الأول للتوحيد فينبغي تعديل تكلفة البضاعة المباعة وكذلك المخزون بالفرق ما بين القيمة العادلة عن الدفترية بحسب القيد التالي:

مدین	دائن
×××	×××
تكلفة البضاعة المباعة	مخزون

أما إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة الدفترية فيكون القيد كما يلي:

مدین	دائن
×××	×××
مخزون	تكلفة البضاعة المباعة

وإذا لم يتم بيع المخزون فلا يوجد حاجة لإجراء هذا القيد.

أما في حال اتباع الشركتين أسلوب الجرد الدوري فتستبدل تكلفة البضاعة المباعة في الجهة الشامي في مخزون أول المدة.

ب- الزيادة أو النقص في الأصول القابلة للاستهلاك:

في حال زيادة القيم العادلة للأصول عن القيمة الدفترية لها وفي مثل هذه الحالة لكي تعبر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل عن الوضع الموحد بشكل دقيق ينبغي تعديل الأرباح الموحدة للشركتين بالفرق في مصروف الاستهلاك لهذه الأصول مع مراعاة العمر المتبقي للأصول. لذا ينبغي إجراء قيد بالفرق في قيمة الاستهلاك وذلك على النحو التالي:

مدین

مصاريف الاستهلاك للأصول

دائن

مجمع الاستهلاك للأصول أو الأصول في حال عدم وجود مخصص

وفي حال نقص القيمة العادلة عن القيمة الدفترية فيكون القيد:

دائن

مدین

مصاريف الاستهلاك للأصول

مجمع الاستهلاك للأصول

٤- تسجيل التغيرات في حقوق أقلية المساهمين في الشركة التابعة خلال الفترة بإضافة حصتهم الصافية من صافي الربح وطرح حصتهم في توزيعات الأرباح.

وذلك على النحو التالي:

دائن

مدین

××× حقوق الأقلية

××× حصة الأقلية

××× توزيعات الأرباح

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يوجد قيود أخرى تظهر في ورقة عمل التوحيد في حال وجود عمليات متبادلة ما بين الشركة القابضة والتابعة. ولغايات توضيح هذه الإجراءات سيتم الاعتماد على حالة توضيحية شاملة وسيتم من خلالها تغطية عملية شراء أسهم التابعة، وكيفية احتساب حصة القابضة في دخل التابعة في نهاية العام، وحصتها من التوزيعات، وإثبات ذلك في سجلات القابضة، ومن ثم إعداد القوائم المالية الموحدة بنهاية الفترة الأولى.

مثال رقم (٢):

بتاريخ ٢٠١٠/١/١ تملكت شركة الحلبي ٨٠% من أسهم شركة الشامي وذلك بإصدار (٥٠٠) سهم بقيمة اسمية ١٠٠ وقيمة سوقية ٢٠٠ وتسديد مبلغ (٥٠٠٠٠) نقداً. وبتاريخ التوحيد تعادلت القيم الدفترية لشركة الشامي مع العادلة لها ما عدا زيادة في الأراضي بمقدار (٦٠٠٠) والآلات (٨٠٠٠) وإن العمر المتبقي لها ٥ سنوات، والمخزون (٤٠٠٠) حيث تم بيعه خلال العام. هذا وقد كانت حقوق المساهمين في شركة الشامي بتاريخ الاستملاك كما يلي:

٨٠٠٠٠ رأس مال الأسهم، ٤٠٠٠٠ رأس مال الإضافي، ٢٠٠٠٠ أرباح محجوزة. وفي ٢٠١٠/١٢/٣١ كانت القوائم المالية لكل من شركة الحلبي ودجلة كما يلي:

الشامي	الحلبي	البيان
		قائمة الدخل
١٥٠٠٠٠	٢٠١٨٤٠	المبيعات
-	٢٧٥٢٠	إيراد الاستثمار في التابعة
(٨٠٠٠٠)	(١١٢٠٠٠)	تكلفة البضاعة المباعة
٣٠٠٠٠	(٢٥٦٤٠)	مصاريف مختلفة
٤٠٠٠٠	٩١٧٢٠	صافي الربح
		قائمة الأرباح المحجوزة
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	الأرباح المحجوزة ١/١
٤٠٠٠٠	٩١٧٢٠	صافي الربح
(١٦٠٠٠)	(٤٧٠٠٠)	توزيعات خلال العام
٤٤٠٠٠	٩٤٧٢٠	الأرباح المحجوزة ١٢/٣١
		قائمة المركز المالي
٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠	نقدية
٢٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	زبائن
١٨٠٠٠	١٢٠٠٠	مخزون
٢٠٠٠٠	٢٩٠٠٠	أراضي
٦٠٠٠٠	٥٧٠٠٠	مباني
٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	آلات ومعدات
-	١٦٤٧٢٠	استثمار في الشامي
١٨٠٠٠٠	٣٢٩٧٢٠	مجموع الأصول

دائون	٣٠٠٠٠	١٦٠٠٠
رأس مال الأسهم	١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
رأس مال إضافي	٥٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
أرباح محجوزة	٩٤٧٢٠	٤٤٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية والخصوم	٣٢٩٧٢٠	١٨٠٠٠٠

المطلوب:

إجراء القيود المحاسبية بدفاتر شركة الحلبي والمتعلقة بالسيطرة في ٢٠١٠/١/١ مع العلم أن الشركة تستخدم طريقة الاستملاك.

إجراء القيود المحاسبية بدفاتر شركة الحلبي والمتعلقة بالمحاسبة عن الاستثمار في التابعة وفقاً لطريقة حقوق الملكية وذلك بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١.

إجراء قيود التسوية والاستبعاد التي ستظهر في ورقة عمل التوحيد في ٢٠١٠/١٢/٣١.

إعداد ورقة عمل التوحيد التي تظهر القوائم المالية الموحدة في ٢٠١٠/١٢/٣١.

ملاحظة: أظهرنا في القوائم المالية العائدة للشركة القابضة إثر تطبيق طريقة حقوق الملكية وانعكاساتها على حساب الاستثمار في التابعة.

الحل:

١ - تكلفة الاستثمار في الشامي:

رأس مال الأسهم: $٥٠٠ \times ١٠٠ = ٥٠٠٠٠$

رأس مال إضافي: $٥٠٠ \text{ سهم} \times ١٠٠ = ٥٠٠٠٠$

نقدية: ٥٠٠٠٠

١٥٠٠٠٠

ويتم إثبات هذه التكلفة وفقاً لطريقة الاستملاك بتاريخ ٢٠١٠/١/١ بموجب القيد التالي:

١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ من ح / الاستثمار في التابعة إلى مذكورين
٥٠٠٠٠	ح / رأس مال الأسهم
٥٠٠٠٠	ح / رأس المال الإضافي
٥٠٠٠٠	ح / النقدية
	إثبات الاستثمار في التابعة

٢ - الشهرة وفروقات قيم الأصول:

قبل إجراء القيود المحاسبية بدفاتر شركة الحلبي لإظهار التغيرات في حساب الاستثمار

في الشامي ينبغي القيام ببعض العمليات الحسابية والمتمثلة بما يلي:

صافي الأصول بالقيمة الدفترية = ١٤٠٠٠٠٠ ل.س.

حصة القابضة من صافي أصول التابعة بالقيم الدفترية:

$$112000 = 80\% \times 140000$$

صافي الأصول بالقيمة العادلة = 140000 + 18000 = 158000 ل.س.

بينما حصة القابضة من صافي الأصول بالقيم العادلة:

$$126400 = 80\% \times 158000$$

وبالتالي فإن حصة الأقلية من هذه القيمة:

$$31600 = 20\% \times 158000$$

= الشهرة

المقابل المالي المنقول	150000 ل.س
يضاف: حصة الأقلية (الحصة غير المسيطرة) $20\% \times 158000$	31600 ل.س
مجموع	181600 ل.س
يطرح: القيمة العادلة صافي أصول التابعة	(158000) ل.س
= الشهرة المعترف بها	23600 ل.س

أو بطريقة أخرى:

المقابل المالي المنقول	150000 ل.س
يطرح: حصة القابضة من صافي الأصول بالقيمة العادلة	(126400) ل.س
= الشهرة المعترف بها وتخص القابضة	23600 ل.س

كما ينبغي توزيع فروقات تقييم الأصول على سنوات العمر الإنتاجي المتبقية كما يلي:

البيان	القيمة	فترة الإطفاء	حصة العام	الرصيد
المخزون	4000	1	4000	-
آلات	8000	5	1600	6400

حصة القابضة من الفروقات السنوية: $5600 \times 80\% = 4480$

حصة الأقلية من الفروقات السنوية: $5600 \times 20\% = 1120$

٣ - الأرباح:

أ حصة القابضة من أرباح التابعة: $40000 \times 80\% = 32000$ وبذلك يكون للأقلية الباقي

ومقداره 8000

ب - توزيعات الأرباح:

حصة القابضة من توزيعات الأرباح: $16000 \times 80\% = 12800$ وبذلك تكون حصة الأقلية من التوزيعات: ٣٢٠٠ ل.س.

بعد إجراء هذه العمليات الحسابية تقوم القابضة بإثبات القيود المحاسبية التالية بدفاتره:

من حـ / الاستثمار في التابعة إلى حـ / إيراد الاستثمار في التابعة إثبات إيراد الاستثمار	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
من حـ / إيراد الاستثمار في التابعة إلى حـ / الاستثمار في التابعة إثبات حصة العام من فروقات قيم الأصول	٤٤٨٠	٤٤٨٠

ويمكن دمج هذين القيدتين بقيد واحد على النحو التالي:

من حـ / الاستثمار في التابعة إلى حـ / إيراد الاستثمار في التابعة إثبات إيراد الاستثمار الصافي	٢٧٥٢٠	٢٧٥٢٠
---	-------	-------

ويتم إقفال إيراد الاستثمار الصافي بقائمة الدخل على النحو التالي:

من حـ / إيراد الاستثمار في التابعة إلى ملخص الدخل إقفال إيراد الاستثمار في التابعة	٢٧٥٢٠	٢٧٥٢٠
--	-------	-------

من حـ / النقدية إلى حـ / الاستثمار في التابعة إثبات استلام الأرباح الموزعة من الشامي	١٢٨٠٠	١٢٨٠٠
--	-------	-------

حصة الأقلية الصافية: $8000 - 1120 = 6880$

ملاحظة: هذه القيود تم ترحيلها إلى الحسابات بدفاتر القابضة لذلك ظهرت في قائمة الدخل إيراد الاستثمار في التابعة بمبلغ (٢٧٥٢٠) وظهر رصيد حساب الاستثمار في الشامي في قائمة المركز المالي بمبلغ ١٦٤٧٢٠.

والآن ولغرض إعداد القوائم المالية الموحدة للشركتين الحلبي والشامي في ٢٠١٠/١٢/٣١ (نهاية العام الأول للتوحيد)، فإنه يقضي إجراء قيود التسوية والاستبعاد التالية في ورقة عمل التوحيد الخاصة بإعداد القوائم المالية الموحدة.

القيد رقم (١): لتعديل رصيد حساب الاستثمار في الشامي إلى رصيده في أول العام:

مدین

إيراد الاستثمار في الشامي ٢٧٥٢٠

دائن

توزيعات الأرباح - شركة الشامي ١٢٨٠٠

الاستثمار في الشامي ١٤٧٢٠

وبالتالي يصبح رصيد ح/ الاستثمار في التابعة ١٥٠٠٠٠ ل.س.

القيد رقم (٢): لاستبعاد رصيد حساب الاستثمار في التابعة مقابل حصة القابضة في صافي أصول الشركة التابعة، وتوزيع الفرق بين عناصر الأصول والخصوم كما هو الحال في أول العام:

دائن

مدین

رأس مال الأسهم الشامي ١٥٠٠٠٠ الاستثمار في الشامي ٨٠٠٠٠

رأس المال الإضافي الشامي ٣١٦٠٠ حقوق الأقلية (١٥٨٠٠٠ × ٢٠%) ٤٠٠٠٠

أرباح محجوزة الشامي. ٢٠٠٠٠

مخزون سلعي ٤٠٠٠

أراضي ٦٠٠٠

آلات ٨٠٠٠

شهرة محل ٢٣٦٠٠

القيد رقم (٣): لتخفيض أو استهلاك زيادة القيمة العادلة على القيمة الدفترية للأصول والخصوم الخاصة بالشركة التابعة.

مدین

تكلفة البضاعة المباعة ٤٠٠٠

مصروف استهلاك آلات ١٦٠٠

دائن

٤٠٠٠ المخزون السلعي
١٦٠٠ مخصص استهلاك الآلات

القيد رقم (٤): لتسجيل حصة الأقلية في صافي ربح التابعة وحصتهم في توزيعات الأرباح:

مدین ٦٨٨٠ حصة الأقلية في صافي الربح
دائن ٣٢٠٠ توزيعات الأرباح
٣٦٨٠ حقوق الأقلية

ورقة عمل التوحيد لإظهار القوائم المالية الموحدة في ٢٠١٠/١٢/٣١

الأرقام الموحدة	التسوية والاستبعاد		الشامي	الحلبي	البيان
	دائن	مدین			
٣٥١٨٤٠	-	-	١٥٠٠٠٠	٢٠١٨٤٠	قائمة الدخل المبيعات
-	-	(١)٢٧٥٢٠	-	٢٧٥٢٠	إيراد الاستثمار في التابعة
(١٩٦٠٠٠)	-	(٣)٤٠٠٠	(٨٠٠٠٠)	(١١٢٠٠٠)	تكلفة البضاعة المباعة
(٥٧٢٤٠)	-	(٣)١٦٠٠	(٣٠٠٠٠)	(٢٥٦٤٠)	مصاريف مختلفة
(٦٨٨٠)	-	(٤)٦٨٨٠	-	-	حصة الأقلية
٩١٧٢٠	-	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٩١٧٢٠	صافي الدخل
٥٠٠٠٠	-	(٢)٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	قائمة الأرباح المحجوزة رصيد ١/١
٩١٧٢٠	-	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٩١٧٢٠	صافي الدخل
(٤٧٠٠٠)	(١)١٢٨٠٠ (٤)٣٢٠٠	-	(١٦٠٠٠)	(٤٧٠٠٠)	توزيعات الأرباح
٩٤٧٢٠	١٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	٩٤٧٢٠	رصيد ١٢/٣١
٣٧٠٠٠	-	-	٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠	قائمة المركز المالي نقدية
٤٢٠٠٠	-	-	٢٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	زبائن
٣٠٠٠٠	(٣)٤٠٠٠	(٣)٤٠٠٠	١٨٠٠٠	١٢٠٠٠	مخزون
٥٥٠٠٠	-	(٢)٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٩٠٠٠	أراضي
١١٧٠٠٠	-	-	٦٠٠٠٠	٥٧٠٠٠	مباني
٧٨٠٠٠	-	(١)٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	آلات
(١٦٠٠)	(٣)١٦٠٠	-	-	-	م.أ. آلات
-	(٢)١٥٠٠٠٠ (١)١٤٧٢٠	-	-	١٦٤٧٢٠	استثمار في الشامي
٢٣٦٠٠	-	(٢)٢٣٦٠٠	-	-	شهرة محل

٣٨١٠٠٠			١٨٠٠٠٠	٣٢٩٧٢٠	إجمالي الأصول
٤٦٠٠٠	-	-	١٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	دائنون
٣٥٢٨٠	٣١٦٠٠ ^(١) ٣٦٨٠ ^(٤)	-	-	-	حقوق الأقلية
١٥٠٠٠٠	-	٨٠٠٠٠ ^(٢)	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
٥٥٠٠٠	-	٤٠٠٠٠ ^(٣)	٤٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	رأس مال إضافي
٩٤٧٢٠	١٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	٩٤٧٢٠	أرباح محجوزة
٣٨١٠٠٠	٢٢١٦٠٠	٢٢١٦٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٢٩٧٢٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

من ورقة عمل التوحيد الواردة أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

أ - إن صافي الربح بقائمة الدخل الموحدة يساوي صافي ربح الشركة القابضة إذا طبقت طريقة حقوق الملكية ويتم التوصل إلى ذلك في ورقة عمل التوحيد من خلال احتساب الفرق بين الإيرادات الموحدة والمصاريف الموحدة للشركتين. كما يلاحظ من تحليل خاتمي التسوية والاستبعاد لقائمة الدخل أن أرباح الشركة التابعة قد تم استبعادها مقابل إيراد الاستثمار في التابعة ومصاريف تخفيض أو استهلاك زيادة القيمة العادلة على القيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة. وبعد هذا الاستبعاد يبقى فقط صافي ربح الشركة القابضة والذي يساوي صافي الربح الموحد الذي يتم نقله إلى قائمة الأرباح المحجوزة الموحدة.

ب - رصيد الأرباح المحجوزة الموحدة يساوي رصيد الأرباح المحجوزة للشركة القابضة تطبيقاً لطريقة حقوق الملكية وفي ظل طريقة الاستملاك. وإن رصيد الأرباح المحجوزة الموحدة بنهاية العام يساوي إلى الأرباح المحجوزة للشركة القابضة أول العام مضافاً إليه صافي الربح الموحد ناقصاً توزيعات الأرباح التي أجرتها الشركة القابضة فقط خلال العام. وهذا الرصيد هو الذي تم إظهاره في الميزانية الموحدة. وتحليل قيود التسوية والاستبعاد في ورقة عمل التوحيد والواردة بقائمة الأرباح المحجوزة يتضح أن أثرها النهائي هو استبعاد مكونات رقم الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في نهاية العام وهي: رصيد الأرباح المحجوزة في أول العام (والذي تم استبعاده بموجب القيد رقم (٢) الخاص باستبعاد تكلفة الاستثمار في التابعة، ورقم صافي ربح الشركة التابعة والذي تم استبعاده عند إعداد قائمة الأرباح الموحدة، ورقم الأرباح التي وزعتها الشركة التابعة خلال العام والذي تم استبعاد كل من حصة القابضة وحصة الأقلية في تلك التوزيعات بموجب القيد رقم (١) و(٤) على التوالي.

ج- كما نلاحظ عدم تأثير الأرباح المحجوزة التي حققتها الشركة التابعة قبل تاريخ الاستملاك بناءً على طريقة الاستملاك المستخدمة في المحاسبة عن التوحيد.

د - يترتب على قيود التسوية والاستبعاد الخاصة بتسجيل فرق تكلفة الاستثمار بتاريخ الاستملاك على القيمة الدفترية لها بذلك التاريخ القيد رقم (٢)، وكذلك الخاصة بتسجيل استهلاك أو إطفاء هذا الفرق القيد رقم (٣)، أن تظهر الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي الموحدة بنهاية العام متضمنة فقط الجزء من هذا الفرق الذي لم يتم تخفيضه أو استهلاكه وكذلك قيمة الأراضي، لأنها لا تخضع للاستهلاك أو التخفيض حتى تاريخ الميزانية وأن قيمة الزيادة الواجب أن تخضع للاستهلاك في السنة التالية تبلغ ٦٤٠٠ وبطبيعة الحال فإن مقدار الزيادة المتبقية تلك (٦٤٠٠) وقيمة الأراضي والشهرة تظهر ضمن أرصدة الأصول في قائمة المركز المالي الموحدة بنهاية عام ٢٠١٠. تظهر حقوق الأقلية في الشركة التابعة في قائمة المركز المالي الموحدة كرقم إجمالي بما يعادل حصتهم في صافي أصول الشركة التابعة في نهاية العام ويتم احتساب هذه القيمة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} & \text{حصة الأقلية في صافي الأصول بتاريخ ٢٠٠٨/١/١: } ٢٠٠٨ \times ١٥٨٠٠٠ = ٣١٦٠٠ \\ & + \text{ حصتهم في صافي ربح التابعة: } ٢٠٠٨ \times ٤٠٠٠٠ = ٦٨٨٠ \\ & - \text{ حصتهم من توزيعات الأرباح: } ٢٠٠٨ \times ١٦٠٠٠ = (٣٢٠٠) \\ & \text{رصيد حقوق الأقلية في ٢٠٠٨/١٢/٣١} \quad \underline{\underline{٣٥٢٨٠}} \end{aligned}$$

- إعداد القوائم المالية الموحدة في العام التالي للسيطرة:

لا تختلف إجراءات توحيد القوائم المالية الموحدة في العام التالي عنها في العام الأول. حيث يتطلب الأمر إجراء القيود نفسها بورقة عمل التوحيد مع الأخذ في الحسبان نتائج النشاط للشركة التابعة الجديدة، مع ضرورة التأكيد على أن عناصر القيد رقم (٢) والمتعلقة برصيد حساب الاستثمار في التابعة وحصة الشركة القابضة من صافي أصول التابعة وكذلك حقوق الأقلية ورصيد الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول وخصوم الشركة التابعة غير المطفاً تمثل أرصدة نهاية العام الأول وهي نفسها أرصدة أول المدة.

والآن لنستمر في تحليل حالة شركة الحلبي والشركة التابعة الشامي في المثال السابق لكي نتناول إعداد القوائم المالية الموحدة بنهاية العام التالي لعام الاستملاك. حيث يساعد هذا التحليل في تفهم الكيفية التي يتم بها التعامل مع الأرصدة المتبقية من الفرق بين تكلفة الاستملاك والقيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة. وحتى يمكن تتبع استهلاكها أو تخفيضها على

مدى السنوات المتبقية من أعمارها الإنتاجية. وسوف يتبين من هذه الحالة أيضاً أن تخفيض أو استهلاك ذلك الفرق عند إجراء قيود التسوية والاستبعاد في ورقة عمل التوحيد في أي عام من الأعوام التالية لعام الاستملاك. وبما أن الشركة القابضة تطبق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الاستثمار في التابعة فسوف نتبين كيف أن تطبيق هذه الطريقة يسهل عملية إعداد القوائم المالية الموحدة، إذ إن العلاقات السابقة الإشارة إليها بين صافي ربح الشركة القابضة وصافي الربح الموحد وكذلك الأرباح المحجوزة للشركة القابضة والأرباح المحجوزة الموحدة تنطبق على أي عام من الأعوام التالية لتاريخ الاستملاك.

واستمراراً لبيانات المثال السابق للشركتين الحلبي والشامي فسوف نفترض المعلومات

التالية بالنسبة لعام ٢٠١١.

ظلت الشركة القابضة محتفظة باستثماراتها في شركة الشامي بنفس النسبة وهي ٨٠% وقد كانت القوائم المالية للشركتين في ٢٠١١/١٢/٣١ وقبل قيام الشركة بإجراء القيود المحاسبية المتعلقة بالاستثمار في الشامي وترحيلها إلى الحسابات بدفاتر الأستاذ على النحو التالي:

القوائم المالية للشركتين في ٢٠١١/١٢/٣١

البيان	الحلبي	الشامي
<u>قائمة الدخل</u>		
المبيعات	٢٥٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	(١٤٤٣٦٠)	(٩٠٠٠٠)
مصاريف تشغيل	(٥٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)
صافي الدخل	٥٥٦٤٠	٦٠٠٠٠
<u>قائمة الأرباح المحجوزة</u>		
رصيد ٢٠٠٩/١/١	٩٤٧٢٠	٤٤٠٠٠
صافي الدخل	٥٥٦٤٠	٦٠٠٠٠
توزيعات خلال العام	(٦٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)
رصيد ٢٠١١/١٢/٣١	٩٠٣٦٠	٧٤٠٠٠
<u>قائمة المركز المالي</u>		
نقدية	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠
زبائن	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
أراضي	٢٩٠٠٠	٢٠٠٠٠
مباني	٥٧٠٠٠	٦٠٠٠٠
مخزون	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
آلات	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
استثمار في التابعة	١٦٤٧٢٠	
إجمالي الأصول	٣٥٦٧٢٠	٢٠٤٠٠٠

١٠.٠٠٠	٦١٣٦٠	دائون
٨٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	رأس مال الأسهم
٤٠.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	رأس المال الإضافي
٧٤.٠٠٠	٩٠.٣٦٠	أرباح محجوزة
٢٠.٤٠٠٠	٣٥٦٧٢٠	إجمالي حقوق الملكية والخصوم

والمطلوب:

- (١) إجراء القيود المحاسبية المتعلقة بحساب الاستثمار في التابعة بدفاتر شركة الحلبي وترحيلها إلى الحسابات وفقاً لطريقة حقوق الملكية بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ وكانت توزيعات التابعة نقدية.
- (٢) إجراء القيود اللازمة في ورقة عمل التوحيد في ٢٠١١/١٢/٣١
- (٣) إعداد القوائم المالية الموحدة في ٢٠١١/١٢/٣١

الحل:

١- بدفاتر شركة الحلبي

- لإجراء القيود المحاسبية وفقاً لطريقة حقوق الملكية بدفاتر شركة الحلبي بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ يجب أولاً حساب حصة القابضة من دخل التابعة وذلك على النحو التالي:
- حصة القابضة من صافي ربح التابعة: $٨٠\% \times ٦٠٠٠٠٠ = ٤٨٠٠٠٠$
- يطرح حصة العام من فروقات القيم العادلة عن الدفترية:
- استهلاك الآلات: $٨٠٠٠ \div ٥ \times ٨٠\% = (١٢٨٠)$
- إيراد الاستثمار في التابعة ٤٦٧٢٠

حيث تسجل الحلبي القيود التالية:

- ٤٦٧٢٠ من ح/ الاستثمار في التابعة
- ٤٦٧٢٠ إلى ح/ إيراد الاستثمار في التابعة.
- إثبات إيراد الاستثمار الصافي في التابعة.
- ٤٦٧٢٠ من ح/ إيراد الاستثمار في التابعة
- ٤٦٧٢٠ إلى ملخص الدخل
- إقفال حساب إيراد الاستثمار في التابعة
- ٢٤٠٠٠ من ح/ النقدية
- ٢٤٠٠٠ إلى ح/ الاستثمار في التابعة

استلام توزيعات الأرباح من التابعة

بعد هذه القيود فإن رصيد الاستثمار في التابعة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ والذي يجب أن يظهر بقائمة المركز المالي لشركة الحلبي هو:

ح / الاستثمار في التابعة

٢٤٠٠٠ من ح/ النقدية	١٦٤٧٢٠ رصيد ١/١
١٨٧٤٤٠ رصيد ٢٠١١/١٢/٣١	٤٦٧٢٠ إيراد الاستثمار في التابعة
<u>٢١١٤٤٠</u>	<u>٢١١٤٤٠</u>

وكذلك ينبغي زيادة حساب النقدية بمقدار (٢٤٠٠٠) وهي الأرباح المستلمة من الشركة التابعة، وكذلك زيادة صافي دخل القابضة بمقدار (٤٦٧٢٠) بحيث يصبح ١٠٢٣٦٠ والأرباح المحجوزة في القابضة ١٣٧٠٨٠ وذلك في ٢٠٠٩/١٢/٣١. بحيث تصبح القوائم المالية بعد إثبات القيود السابقة وقبل التوحيد كما يلي:

البيان	الحلبي	الشامي
قائمة الدخل		
المبيعات	٢٥٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
إيراد الاستثمار في التابعة	٤٦٧٢٠	
تكلفة البضاعة المباعة	(١٤٤٣٦٠)	(٩٠٠٠٠)
مصاريف تشغيل	(٥٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)
صافي الدخل	١٠٢٣٦٠	٦٠٠٠٠
قائمة الأرباح المحجوزة		
رصيد ٢٠٠٩/١/١	٩٤٧٢٠	٤٤٠٠٠
صافي الدخل	١٠٢٣٦٠	٦٠٠٠٠
توزيعات خلال العام	(٦٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)
رصيد ٢٠١١/١٢/٣١	١٣٧٠٨٠	٧٤٠٠٠

قائمة المركز المالي

البيان	الحلبي	الشامي
نقدية	٣٠٠٠٠	٣٤٠٠٠
زبائن	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
أراضي	٢٩٠٠٠	٢٠٠٠٠
مباني	٥٧٠٠٠	٦٠٠٠٠

مخزون	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
آلات	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
استثمار في التابعة	١٨٧٤٤٠	
إجمالي الأصول	٤٠٣٤٤٠	٢٠٤٠٠٠
دائون	٦١٣٦٠	١٠٠٠٠
رأس مال الأسهم	١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
رأس المال الإضافي	٥٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
أرباح محجوزة	١٣٧٠٨٠	٧٤٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	٤٠٣٤٤٠	٢٠٤٠٠٠

٢- قيود ورقة العمل: أما قيود ورقة العمل فتظهر وبناءً على الأهداف والإجراءات التي سبق شرحها كما يلي:

- القيد رقم (١):

مدین	دائن
٤٦٧٢٠ إيراد الاستثمار في التابعة	٢٢٧٢٠ الاستثمار في التابعة
	٢٤٠٠٠ توزيعات الأرباح

- القيد رقم (٢)

مدین	دائن
٨٠٠٠٠ رأس مال الأسهم التابعة	١٦٤٧٢٠ الاستثمار في التابعة
٤٠٠٠٠ رأس المال الإضافي في التابعة	١٦٠٠ مخصص أ. آلات
٤٤٠٠٠ الأرباح المحجوزة في التابعة	٣٥٢٨٠ حقوق الأقلية
٦٠٠٠ أراضي	
٨٠٠٠ آلات	
٢٣٦٠٠ شهرة محل	

- القيد رقم (٣)

مدین	دائن
------	------

١٦٠٠ مخصص أ. آلات

١٦٠٠ مصروف أ. آلات

- القيد رقم (٤):

مدين

١٦٨٠ حصة الأقلية في صافي الربح (٦٠٠٠٠ × ٢٠% - ٣٢٠ حصة الأقلية من فروقات التقويم)

دائن

٥٦٨٠ حقوق الأقلية

٦٠٠٠ توزيعات الأرباح (حصة الأقلية من توزيعات أرباح التابعة

(٣٠٠٠٠ × ٢٠%)

وبعد ذلك يتم ترحيل القيود السابقة إلى ورقة عمل التوحيد لهدف إظهار القوائم المالية

الموحدة للشركتين الحلبي والشامي للفترة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ كما يلي:

ورقة عمل التوحيد عن الفترة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

الأرقام الموحدة	التسوية والاستبعاد		الشامي	الحلبي	البيان
	دائن	مدين			
٤١٠٠٠٠	-	-	١٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	قائمة الدخل
-	-	٤٦٧٢٠ ^(١)	-	٤٦٧٢٠	المبيعات
(٢٣٤٣٦٠)	-	-	(٩٠٠٠٠)	(١٤٤٣٦٠)	إيراد الاستثمار في التابعة
(٦١٦٠٠)	-	١٦٠٠ ^(٣)	(١٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	تكاليف البضاعة المباعة
(١١٦٨٠)	-	١١٦٨٠ ^(٤)	-	-	مصاريف تشغيل
١٠٢٣٦٠		٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٢٣٦٠	حصة الأقلية
					صافي الدخل
					قائمة الأرباح
٩٤٧٢٠	-	٤٤٠٠٠ ^(٢)	٤٤٠٠٠	٩٤٧٢٠	المحجوزة
١٠٢٣٦٠	-	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٢٣٦٠	رصيد ١/١
					صافي الدخل

	(٦٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)	-	(٦٠٠٠٠)	توزيعات الأرباح
	١٣٧٠٨٠	٧٤٠٠٠	١٠٤٠٠٠	١٣٧٠٨٠	رصيد ١٢/٣١
	٦٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	-	٣٠٠٠٠	قائمة المركز المالي
	٦٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	٤٠٠٠٠	نقدية
	٥٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	٣٠٠٠٠	زبائن
	٥٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	(٢)٦٠٠٠	٢٩٠٠٠	مخزون
	١١٧٠٠	٦٠٠٠٠	-	٥٧٠٠٠	أراضي
	٧٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	(٢)٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	مباني
	(٣٢٠٠)	-	-	-	آلات
	٧٤٨٠٠	-	-	-	م. أ. آلات
	-	-	-	١٨٧٤٤٠	استثمار في التابعة
	٢٣٦٠٠	-	(٢)٢٣٦٠٠	-	شهرة محل
	٤٥٤٤٠٠	٢٠٤٠٠٠	-	٤٠٣٤٤٠	إجمالي الأصول
	٧١٣٦٠	١٠٠٠٠	-	٦١٣٦٠	دائنون
	٤٠٩٦٠	-	-	-	حقوق الأقلية
	١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	(٢)٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
	٥٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	(٢)٤٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	رأس المال الإضافي
	١٣٧٠٨٠	٧٤٠٠٠	١٠٤٠٠٠	١٣٧٠٨٠	أرباح محجوزة
	٤٥٤٤٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٦١٦٠٠	٤٠٣٤٤٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

يلاحظ من ورقة عمل التوحيد الواردة أعلاه ما يلي:

- ١- إن رصيد حساب الاستثمار في الشامي والظاهر بقائمة المركز المالي للشركة القابضة الحلبي يعادل ١٨٧٤٤٠ وهذا يعكس نتائج استخدام طريقة حقوق الملكية للعامين ٢٠١١/٢٠١٠.
- ٢- إن صافي دخل شركة الحلبي يعادل ١٠٢٣٦٠ وهو يساوي صافي الدخل الموحد. وبناءً عليه فإن رصيد الأرباح المحجوزة في شركة الحلبي بنهاية عام ٢٠١١ والبالغ ١٣٧٠٨٠ يساوي رصيد الأرباح المحجوزة الموحدة.
- ٣- إن رصيد حقوق الأقلية في نهاية عام ٢٠١١ يعادل ٤٠٩٦٠.
- ٤- إن المجموع المدين من عمود التسوية والاستبعاد يعادل المجموع الدائن من العمود نفسه والبالغ ٢٦١٦٠٠.

محاسبة الشركات

نشأت الشركات نتيجة تطور المجتمعات البشرية وتكتل الأموال وتمركزها في وحدات اقتصادية سميت الشركات، لأنها نجمت عن مشاركة مجموعة من الأشخاص والمشروعات الفردية في مشروع واحد. ويشير التحليل العلمي لنشأة الشركات إلى أن المشاركة في الأموال لإنجاز عمل ما أو مجموعة من الأعمال، بدأ يظهر إلى الوجود في مراحل متطورة من عصر النهضة وبداية عصر الثورة الصناعية.

فعدم قدرة المشروعات الفردية عن تلبية الاحتياجات المتنامية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، ساهم في ظهور شركات الأشخاص التي تجتمع أو تقوم على المشاركة بين شخصين أو أكثر، تربط بينهم الإدارة المشتركة الموحدة والثقة المتبادلة. فظهرت شركات المحاصة ثم شركات التضامن ومن ثم شركات التوصية البسيطة.

ثم جاء التطور التالي بظهور شركات الأموال، خاصة الشركات المساهمة. فلم يعد للصفة الشخصية أي اعتبار لقيام الشركة، أن العبرة للأموال وليس ضروريا وجود المعرفة الشخصية بين الشركاء، ولذلك لا يطلق على الملاك في مثل هذه الشركات أسم شركاء وإنما مساهمون، وقد رافق ذلك وساهم في حدوثه: انفصال الملكية عن الإدارة وضخامة رأس المال المقسم إلى حصص متساوية القيمة (أسهم).

أنواع الشركات:

يوجد العديد من الطرق والأساليب لتقسيم الشركات، من بينها:

١ - بحسب حجم الأموال المستثمرة، تقسم الشركات إلى:

✓ شركات صغيرة.

✓ شركات كبيرة.

✓ شركات متوسطة.

٢ - بحسب طبيعة أعمالها، تقسم الشركات إلى:

✓ شركات صناعية.

✓ شركات تجارية.

✓ شركات زراعية.

✓ شركات خدمية.

٣ - بحسب شكل المشاركة في رأس المال، تقسم الشركات إلى:

✓ شركات ذات حصص كبيرة ومحدودة العدد (شركات الأشخاص).

✓ شركات ذات حصص صغيرة وكثيرة العدد (شركات الأموال).

٤ – بحسب ملكيتها، تقسم الشركات إلى:

✓ شركات خاصة تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين.

✓ شركات عامة تعود ملكيتها للدولة.

✓ شركات مشتركة.

٥ – بحسب الشكل القانوني، تقسم الشركات إلى:

✓ شركات ذات شخصية معنوية (يجب إظهارها).

✓ شركات ليس لها شخصية معنوية (لا يتوجب إظهارها).

٦ – بحسب الاعتبارات الأساسية، تقسم الشركات إلى:

✓ شركات ذات اعتبارات شخصية وهي شركات الأشخاص.

✓ شركات ذات اعتبارات مالية، وهي شركات الأموال.

الشكل القانوني للشركة:

وفق المادة رقم (٥) من قانون الشركات رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، فإن الشركات في سورية تتخذ

أحد الأشكال التالية:

✓ شركة التضامن.

✓ شركة التوصية.

✓ شركة المحاصة.

✓ الشركة المحدودة المسؤولية.

✓ الشركة المساهمة المغفلة.

أنواع الشركات وفق قانون الشركات السوري [المادة رقم (٦)]:

✓ الشركة التجارية، وتعتبر الشركة تجارية إذا كانت غايتها ممارسة عمل تجاري، أو إذا

اتخذت شكل شركة مساهمة مغفلة أو محدودة المسؤولية.

✓ الشركة المشتركة، هي الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات العامة بنسبة

معينة من رأس المال وتخضع لأحكام القانون الخاص بها.

✓ الشركة المساهمة المملوكة بالكامل للدولة، هي شركة مساهمة تنطبق عليها الأحكام

المتعلقة بالشركات المساهمة المغفلة. ولا يجوز طرح أسهمها للتداول إلا بموافقة مجلس

الوزراء.

✓ شركات المناطق الحرة، شركات يكون مركزها في إحدى المناطق الحرة وقد في شكل شركة تضامن أو توصية أو محدودة المسؤولية أو مساهمة مغلقة خاصة.

✓ الشركات القابضة، هي شركات مساهمة مغلقة خاصة أو عامة يقتصر عملها على تملك حصص في شركات محدودة المسؤولية أو أسهم في شركات مساهمة أو الاشتراك في تأسيس مثل هذه الشركات والاشتراك في إدارة الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصص.

✓ الشركات الخارجية، هي شركات تكون غايتها محصورة

✓ الشركات المدنية.

سنتعرض في هذه المحاضرة إلى طبيعة الشركات والمعالجات المحاسبية لتكوينها وتعديل رأسمالها مع التركيز على شركات الأموال، وبشكل أكثر تحديداً الشركات المساهمة.

شركات الأشخاص

يقصد بشركات الأشخاص، تلك الشركات التي تقوم على شخصية الشركاء، بالتالي يقوم الاعتبار الأساسي عند تكوينها على العلاقة الشخصية بين الشركاء والثقة المتبادلة بينهم. وتقسم شركات الأشخاص إلى ثلاثة أنواع: شركات التضامن؛ شركات التوصية البسيطة؛ وشركات المحاصة.

شركات التضامن:

تمثل شركات التضامن، تلك الشركات التي يكون فيها جميع الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن سداد التزامات الشركة، تتعدى حصصهم في رأس المال لتصل إلى أموالهم الخاصة. وتؤسس هذه الشركات على المعرفة الشخصية للشركاء، والثقة المتبادلة بينهم والمسؤولية التضامنية المطلقة عن جميع التزاماتها.

تكوين شركات التضامن:

تكون شركات التضامن بعقد مكتوب، ومن الناحية العملية يتضمن تكوين هذه الشركات ما يلي:

- ١ – الاتفاق بين الشركاء على تأسيس الشركة.
- ٢ – إبرام عقد قانوني تتوافر فيه جميع الشروط القانونية، كالأهلية (الأهلية القانونية) والرضا (رضا جميع الأطراف) والغرض (أن يحدد الغرض من الشركة).
- ٣ – إشهار الشركة بعد استكمال جميع الشروط والإجراءات القانونية، ويتم هذا الإشهار من خلال إيداع نسخة من العقد في ديوان المحكمة الابتدائية التي تقع في المنطقة التي يكن فيها مركز الشركة.
- ٤ – تعتبر الشركة باطلة إذا لم تتوافر الشروط الشكلية.

من الناحية المحاسبية، تنحصر المعالجة المحاسبية عن تكوين شركات التضامن في حسابات رأس المال، إذ يتم إجراء القيود اللازمة لتعهد الشركاء بتقديم حصصهم في رأس المال وإثبات عملية تقديم هذه الحصص سواء كانت نقداً أو من خلال موجودات ثابتة أو متداولة. ويتم التمييز بين حالتين: سداد الحصص فوراً أو تأجيل عملية السداد إلى وقت لاحق أو تقسيطها. حيث يتم في الحالة الثانية توسط حـ/ حصص الشركاء، الذي يعتبر حساب وسيط يجعل مدينا بالحصص المستحقة على الشركاء وحـ/ رأس المال دائناً وذلك عن التعهد بتقديم الحصص وعند

سداد الشركاء لحصصهم، يجعل دائناً مقابل مديونية الصندوق أو المصرف بحسب طريقة السداد، أو مديونية الموجودات التي يقدمها الشريك، سداداً لحصته في رأس المال. وتختلف المعالجة المحاسبية أيضاً وفقاً لطريقة السداد، وذلك ما إذا كان الشريك يسدد نقداً (أو عن طريق المصرف)، أو يسدد من خلال تقديم موجودات عينية (أصول ثابتة أو متداولة). ويمكن القول أن عملية الإثبات المحاسبي لتكوين شركات التضامن تأخذ في حسابها سداد الحصص نقدياً أو عينياً، وهنا يتم التمييز بين السداد في تاريخ التعاقد، وبين التعهد بالسداد في تاريخ التعاقد ومن ثم السداد في تاريخ لاحق.

التغيير في عقد الشركة:

يعتبر الاتفاق بين الشركاء في شركة التضامن من خلال عقد التضامن له صفة الإلزام القانوني، ويجب إشهار جميع التغييرات والتعديلات التي تطرأ على نصوص العقد كلها. فقد يحدث في أثناء حياة الشركاء وبالاتفاق بينهم تعديل لبعض نصوص العقد أو كلها، مثل زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه أو دخول شريك جديد أو انفصال أحد الشركاء مع استمرار الشركاء الباقين في الشركة، أو أية تعديلات أخرى، تتعلق باحتساب فوائد على رؤوس الأموال أو مكافآت للمديرين بين الشركاء، أو تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر.

ويجب إدخال أية تعديلات تتم في عقد شركة التضامن في العقد، وإشهار هذه التعديلات. ومن الناحية المحاسبية، القضية المهمة هي إثبات هذه التعديلات، والممثلة بكل مما يلي:

✓ تعديل رأس المال بالزيادة أو بالتخفيض.

✓ انضمام شركاء جدد أو انفصال شركاء من الشركة.

زيادة رأس المال:

إذ نص عقد الشركة على جواز تعديل رأس المال، فإنه يمكن للشركة زيادة رأس مالها. وقد تحتاج الشركة إلى التوسع في أعمالها، أو قد تحتاج إلى أموال لمقابلة التزاماتها. وقد يتعذر الحصول على هذه الأموال عن طريق الاقتراض، لذلك تلجأ الشركة أو الشركاء إلى الاتفاق على زيادة رأس المال، وتحديد نصيب كل شريك من الزيادة، وكيفية سداد تلك الزيادة، وما إذا كانت ستدفع على دفعات متتالية، وذلك بتوسيط ح/ حصص الشركاء أم لا.

وإذا تم الاتفاق على تغيير رأس المال، تتبع نفس القيود في عملية تكوين الشركة وسداد الحصص، فإذا تم سداد نصيب كل شريك مباشرة، يجعل ح/ رأس المال دائناً مقابل مديونية الصندوق أو الموجودات، إذا تم سداد الحصص نقداً أو بموجودات. أما إذا تم الاتفاق على سداد

الحصص على دفعات أو لاحقاً، يتم توسط ح/ حصص الشركاء. وقد تتم زيادة رأس المال بوحدة (أو أكثر) من الطرق التالية:

- ١ – دفع الزيادة نقداً أو عينا.
- ٢ – استخدام أرصدة الحسابات الجارية الدائنة للشركاء.
- ٣ – استخدام الاحتياطيات العامة والأرباح غير المحتجزة.
- ٥ – استخدام الأرباح الناتجة عن إعادة تقدير قيم الموجودات.
- ٤ – استخدام قروض الشركاء (القروض الدائنة).

تخفيض رأس المال:

يمكن أن يتفق الشركاء في شركة التضامن على تخفيض رأس المال لأسباب معينة، ويتم هذا التخفيض من خلال عدة وسائل، منها:

- ١ – وجود رصيد مدين لحساب الأرباح والخسائر.
- ٢ – وجود أرصدة مدينة للحسابات الجارية.
- ٣ – خسائر إعادة التقدير.
- ٤ – تخفيض رأس المال نتيجة عدم الحاجة.

التغير في أشخاص العقد (انضمام أو انفصال شريك أو شركاء):

المقصود بهذا التغيير حدوث تغير في ملكية الشركة، وذلك بانضمام أو انفصال أحد أو بعض الشركاء، إذ أن انفصال أو انضمام أحد الشركاء يعني انتهاء الشركة من الناحية القانونية، إلا أنه في الواقع العملي، تكون الشركة مستمرة، وحتى تستمر الشركة مع الحفاظ على كيانها القانوني، يتم تضمين العقد في شركات الأشخاص وقت تحريره، بنود تسمح بالاستمرار مع الحفاظ على كيانها القانوني.

ومن الناحية المحاسبية؛ تعتبر حصة الشريك حصة مستمرة، ويمكن أن تنتقل من شخص لآخر، وذلك بعد موافقة جميع الشركاء على ذلك، والتغيير في عقد الشركة يتطلب محاسبياً:

✓ تنفيذ شروط الاتفاق على انضمام شريك جديد، كما هو الحال في إعادة تقدير قيم الموجودات قبل الانضمام.

✓ تحديد المبلغ الذي يجب أن يدفعه الشريك الجديد، أو الواجب دفعه للشريك المنفصل.

✓ دراسة تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر.

انضمام شريك جديد:

أهم أسباب موافقة الشركاء على انضمام شريك جديد، هو الحاجة إلى أموال إضافية، وعدم الرغبة في الاقتراض من الغير، والقضاء على المنافسة وتوحيد الجهود مع الشريك الجديد المنضم، خاصة إذا كانت تتوافر لديه خبرات وإمكانيات فنية وعالية وإدارية، أو لديه علامة تجارية.

ومن الناحية المحاسبية، يجب الأخذ بالحسبان ما يلي:

✓ أن تقرر الشركة إعادة تقدير القيم الدفترية للموجودات والالتزامات قبل انضمام شريك، ويتم تعديل السجلات وفق القيم المعدلة، وتحدد حصة الشريك الجديد المنضم في رأس المال (حصته في صافي موجودات الشركة) بقيمة عادلة جارية.

✓ عدم القيام بإجراءات إعادة التقدير، وفي هذه الحالة فإن السجلات المحاسبية تعكس القيم الدفترية الجارية، وهنا يجب تحديد الفرق بين القيم العادلة أو القيم الجارية للأصول والقيم الدفترية، واستخدام هذا الفرق في تحديد شروط انضمام الشريك الجديد. بكلمات أخرى، سيدفع الشريك الجديد مقابل حصته في رأس المال في ضوء القيمة الجارية لصافي موجودات الشركة، مع بقاء القيمة الدفترية لأصول الشركة بالقيم الدفترية كما هي بدون تغيير، بالتالي سيسدد الشريك الجديد قيمة أكبر من القيمة الدفترية لحصته في رأس مال الشركة.

ومن ناحية أخرى، يجب على الشركاء القدامى، القيام بالإجراءات التالية قبل الانضمام سواء كان الانضمام مع بقاء رأس المال ثابتاً أو الانضمام مع زيادة رأس المال:

- ✓ إقفال الاحتياطات والأرباح المحتجزة، في د/ رأس المال أو في د/ جاري الشركاء.
- ✓ تسوية د/ جاري الشركاء في د / المصرف إذا تم الاتفاق على ذلك.
- ✓ إقفال د/ إعادة التقدير في رأس المال إن تم الاتفاق على إعادة تقدير موجودات والتزامات الشركة.

انضمام شريك جديد مع بقاء رأس المال الأصلي ثابتاً:

يترتب على هذه الحالة، تغير في حقوق ملكية الشركاء، وعددهم، ويظل رأس المال ثابتاً بدون تغيير، وفي مثل هذه الحالات، وعلى الرغم من أن رأس المال للشركة يظل ثابتاً بدون تغيير، إلا أن رأس مال كل شريك من الشركاء القدامى سيتغير، كما ستتغير نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.

انضمام شريك جديد على أساس إضافة حصة جديدة إلى رأس المال:

في هذه الحالة يتم استثمار أموال جديدة وزيادة في رأس مال الشركة وأصولها، إضافة إلى تزايد عدد الشركاء أيضا، بمعنى أن هناك زيادة في حجم رأس المال المستثمر في الشركة، مع بقاء حصص الشركاء القدامى ثابتة، إذ سيزداد رأس مال الشركة بمقدار ما يقدمه الشريك الجديد كأصول عينية أو نقدية، وتكون القيود المحاسبية مشابهة لقيود إثبات تكوين الشركة، إذ يتم تسجيل القيد التالي لإثبات ما يقدمه الشريك الجديد سدادا لحصته في رأس المال:

انضمام شريك جديد خلال السنة المالية:

قد يحدث أن يتم انضمام شريك جديد إلى شركة التضامن في السنة المالية، أي خلال السنة المالية، وتتمثل المشكلة هنا في كيفية توزيع الأرباح والخسائر التي تتحقق عن السنة التي ينضم فيها الشريك الجديد إلى الشركة.

انفصال شريك:

قد يتضمن عقد شركة التضامن ما يسمح باستمرارية وجود الكيان القانوني والاقتصادي للشركة عند انفصال أحد الشركاء بسبب الوفاة أو المرض أو الإفلاس أو غير ذلك، وذلك بعد موافقة جميع الشركاء شريطة ألا يقل عددهم عن الشريكين أو الثلاثة حسب نوع الشركة، فانفصال أحد الشركاء يعني حل الشركة وتصفيتهما، كما يعني زوال صفة الشريك من الناحية القانونية، ويحصل بالمقابل على أصول أو نقدية تساوي حقوقه حتى تاريخ الانفصال.

ويتم تحديد حقوق الشريك المنفصل في حساب يفتح لهذه الغاية، يسمى ح/ الشريك المنفصل، ويجعل هذا الحساب دائما بجميع حقوق الشريك لدى الشركة ومدينا بجميع التزامات الشريك تجاه الشركة، أو جميع ما يترتب للشركة على الشريك، ويكون رصيد هذا الحساب مدين أو دائن، فالرصيد الدائن يجب تسديده للشريك والرصيد المدين يجب على الشريك سداده للشركة.

العمليات المرتبطة بحقوق الشركاء

تتمثل هذه العمليات فيما يلي:

- ١ – المسحوبات وفوائدها.
- ٢ – قروض الشركاء وفوائدها.
- ٣ – رواتب ومكافآت الشركاء.
- ٤ – الأرباح والخسائر وطرق توزيعها.

٥ – التأمين على حياة الشركاء.

٦ – تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر.

ويتم معالجة الحقوق الخاصة بالشركات في ح/ جاري الشركاء، والتي تنتج عن توزيعات الأرباح والخسائر، والمعاملات بين الشريك وشركة التضامن. كما هو الحال في فوائد القروض التي يقدمها الشريك للشركة؛ والمكافآت والرواتب التي تمنح له، إضافة إلى مسحوبات الشريك وفوائد هذه المسحوبات.

ويجعل ح/ جاري الشريك مدين بكل ما يترتب على الشريك تجاه شركة التضامن، ودائن بكل حقوق الشريك تجاه الشركة. وبالتالي يمكن أن يكون رصيده مدين أو دائن، ويمكن للشريك أن يسحب من رصيد حسابه الجاري المدين، وأن يسدد رصيد حسابه الدائن، وقد يتم الاتفاق على احتساب فوائد على رصيد الحساب الجاري المدين.

ويجعل الحساب الجاري مدينا بجميع التزامات الشركة تجاه الشريك، مثل:

✓ مسحوبات الشريك.

✓ فائدة مسحوبات الشريك.

✓ فائدة قرض الشريك الذي يمنح له من قبل الشركة.

✓ فوائد الحساب الجاري المدين.

✓ نصيب الشريك من توزيع الخسائر.

أما الطرف الدائن من الحساب الجاري، فيبين حقوق الشريك تجاه الشركة، مثل:

✓ فوائد رأس المال.

✓ المكافآت التي تمنح للشريك.

✓ رواتب تستحق للشريك.

✓ فوائد قروض مقدمة من الشريك للشركة.

✓ فوائد الحساب الجاري الدائن.

✓ نصيب الشريك من توزيع الأرباح.

شركات الأموال

تشكل شركات الأموال شكلا مهما من أشكال التنظيم الاقتصادي والتجاري في الوقت الحالي، تلعب دورا مهما في تطور اقتصاديات الدول المختلفة، نظرا للإمكانيات التي تتميز بها، وقدرتها على تجميع الأموال في كيان واحد هو الشركة، خاصة منها الشركات المساهمة التي تمثل الشكل الرئيسي لشركات الأموال، مقارنة بشركات التضامن التي تمثل الشكل الرئيسي لشركات الأشخاص.

وتنقسم شركات الأموال إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الشركات المساهمة؛ شركات التوصية بالأسهم؛ والشركات ذات المسؤولية المحدودة. وتمثل الشركات المساهمة النوع الرئيسي من شركات الأموال، وستكون موضع تركيزنا في هذا الجزء.

طبيعة وخصائص الشركات المساهمة:

الشركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى حصص أو وحدات متساوية القيمة، عادة ما تكون صغيرة، يطلق عليها الأسهم، وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول. ويطلق على أصحاب هذه الأموال، بالمساهمين أو الملاك، بدلا من مصطلح "الشركاء" في شركات الأشخاص. ويمكن تحديد أبرز خصائص الشركات المساهمة في ما يلي:

- ١ – تنتفي الصفة الشخصية للشركاء في الشركات المساهمة، وتأخذ صفة الأموال أو ما يقدمه المساهمين من خلال أسهم رأس المال، الطابع الرئيسي للشركة.
- ٢ – تقوم الشركات المساهمة على انفصال الملكية عن الإدارة، فلا يقوم المساهمين بإدارة الشركة، وإنما تتولى ذلك نيابة عنهم إدارة مهنية، وفقا لعقد وكالة بينهم وبين الإدارة.
- ٣ – تتمتع الشركة المساهمة بشخصية معنوية مستقلة عن ملاكها، وبالتالي فإن الأصول هي ملكا للشركة وليس للملاك، كما أن الالتزامات هي التزامات عليها وليس على المساهمين أو الملاك. ولا يقع على المساهمين أية مسؤولية قانونية تجاه ديون الشركة والتزاماتها، كما أنه ليس له أي حق على أصول الشركة وموجوداتها بصفته مساهم، حتى ولو قدم هذه الموجودات سداداً لحصته في رأس المال.
- ٤ – يقسم رأس المال في الشركات المساهمة إلى حصص متساوية القيمة وصغيرة نسبياً، تسمى الأسهم، ويكون السهم غالباً قابلاً للتداول والبيع والشراء بين الأفراد.
- ٥ – مسؤولية المساهمين هي مسؤولية محددة بمقدار مساهمتهم في رأس المال.

٦ – لا علاقة لحياة الشركة واستمراريتها بأهلية الشركاء، إذ لا يتأثر بقاء الشركة في الوجود بإفلاس أحد المساهمين أو الحجر عليه.

٧ – ليس للشركة المساهمة عنوان تجاري باسم أعضائها باعتبار أن لا يوجد تأثير لشخصية الشركاء في تكوين الشركة، وإنما يجب أن يكون لها اسم تجاري يميزها عن غيرها، وقد يحدد اسمها على أساس الغرض الذي أنشأت من أجله، ويجب أن يتبع اسم الشركة عبارة "مُغفلة".

طبيعة وإجراءات تكوين الشركات المساهمة:

تقوم فكرة تأسيس الشركة المساهمة من قبل عدة أشخاص يطلق عليهم المؤسسون، ويمكن أن يكون هؤلاء المؤسسين أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، ويختلف الحد الأدنى الذي يعينه القانون للمؤسسين من دولة لأخرى، **فيبلغ في سورية ثلاثة أشخاص [المادة ٩٨/١]**، وحدد القانون عدة واجبات للمؤسسين من أبرزها القيام بإجراءات تأسيس الشركة، حيث يقوم المؤسسون بـ:

١ – تحرير العقد الابتدائي الذي يحدد الغرض من الشركة وأسمها الذي يجب أن يستوحى من غرضها، ومركزها والمدة المقررة لها، ورأس المال وأنواع الأسهم وقيمة السهم.

٢ – إعداد مشروع نظام الشركة الأساسي، حيث يتناول هذا النظام كل ما ورد بالعقد الابتدائي من ناحية جميع القواعد المتعلقة بغايات الشركة ورأس مالها ومدتها والأسهم و وسائل التمويل بخلاف رأس المال، وإدارة الشركة وتوزيع الأرباح.

٣ – تقديم طلب إلى الحكومة يعرف بطلب الترخيص، وبعد الموافقة يصدر قرار ترخيص بقيام الشركة من قبل المؤسسين.

وبعد ذلك يتطلب الأمر الحصول على رأس المال، من خلال القيام بإجراءات معينة للحصول على رأس مال الشركة، الذي يطلق عليه في الشركات المساهمة بالاكنتاب في رأس المال.

إدارة الشركة المساهمة:

تقوم الشركات المساهمة عادة على عدد كبير من المساهمين، ويصعب على هؤلاء القيام بإدارة الشركة نظرا للعديد من الاعتبارات، منها الاعتبارات المتعلقة بضخامة عددهم، والبعد المكاني، حيث قد يتواجد المساهمين في مناطق جغرافية ودول متفرقة، كما قد لا يتوافر لديهم الإمكانيات الفنية الكافية لإدارة الشركة المساهمة الذي تتميز بضخامة رأس مالها ونشاطها. ولذلك تتم عملية الإدارة في الشركات المساهمة من خلال مجموعة من المستويات تبدأ بمجلس الإدارة ثم إدارة الشركة العليا والإدارة التنفيذية، ومن ثم بقية المستويات الإدارية الوسطى والدنيا.

ويتولى مجلس الإدارة إضافة إلى الهيئة العامة للمساهمين، القيام بالإشراف الإداري على الشركة، إذ تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بانتخاب مجلس الإدارة، الذي يكون مسؤولاً أمامها عن حسن إدارة الشركة وتوجيهها، ويختلف شكل وتركيبه مجلس الإدارة من دولة لأخرى، ويكون من سلطات مجلس الإدارة رسم وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالشركة، وتعيين مدقق الحسابات، كما ينتخب من بين أعضائه رئيساً للمجلس يتولى مهمة دعوة المجلس للانعقاد ورئاسة الجلسات.

رأس المال في الشركات المساهمة:

تتكون حقوق الملكية في الشركات المساهمة بشكل أساسي من عنصرين: المبالغ التي يسدها المساهمون مقابل أسهم رأس المال التي يتم إصدارها؛ والأرباح التي تحققها الشركة ويتم احتجازها للاستثمار في عملياتها.

أنواع الأسهم:

يوجد أنواع وتصنيفات متعددة للأسهم، فهناك الأسهم القابلة للتداول التي تنتقل بالبيع والشراء، والأسهم لحاملها التي تنتقل ملكيتها بالتسليم من شخص لآخر، والأسهم للأمر التي تنتقل بالتظهير، والأسهم النقدية والأسهم العينية، إلا أنه وعلى الرغم من وجود أنواع متعددة ومتنوعة من الأسهم، إلا أنه يمكن تقسيم أسهم رأس المال من حيث الحقوق المصاحبة لكل منها إلى نوعين رئيسيين: الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

١ – الأسهم العادية:

الأسهم العادية هي الأسهم التي ليس لها أي امتياز أو أفضلية من أي نوع، ولأصحاب الأسهم العادية الحق في استلام الأرباح التي تقرر الجمعية العامة للمساهمين توزيعها كل عام، وقد لا يتم توزيع أرباح للأسهم العادية ولعدة سنوات، وهنا لا يحق لأصحاب الأسهم العادية المطالبة بأية توزيعات أرباح. وبناء عليه يمكن تحديد طبيعة الأسهم العادية من خلال الخصائص أو الحقوق التالية التي تحق لحملة الأسهم العادية:

- ✓ بيع الأسهم في أي وقت.
- ✓ الاكتتاب في الإصدارات الجديدة من الأسهم.
- ✓ الحصول على حصته من توزيعات الأرباح التي تقرر على أساس السهم الواحد.
- ✓ الحصول على حصة من فائض تصفية أصول الشركة على التزاماتها، وفقا لحصته في أسهم رأس المال.
- ✓ المشاركة في إدارة الشركة من خلال التصويت في الاجتماعات التي تعقدها الجمعية العمومية للشركة.

٢ – الأسهم الممتازة:

تسمى الأسهم الممتازة بهذا الأسهم، لأن حاملها له امتيازات أو تفضيلات على حملة الأسهم العادية، وذلك من ناحية الأرباح؛ والموجودات؛ والإدارة. ومن بين ذلك:

- ✓ لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على توزيعات الأرباح مقارنة بحملة الأسهم العادية.

- ✓ وقد يكون الامتياز محدد على أساس الأفضلية من حيث حق التصويت.
- ✓ وقد يحدد الامتياز من حيث الأولوية في الحصول على توزيعات الأرباح مع حرمان حملة الأسهم الممتازة من حق التصويت.

٣ – الأسهم العينية والأسهم النقدية:

قد تكون الأسهم سواء كانت عادية أو ممتازة، في شكل أسهم عينية أو نقدية، والأسهم العينية تمثل مقابل ما يقدمه المساهم من أصول عينية للشركة، أما الأسهم النقدية هي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها نقداً. وقد حددت المدة رقم ٩٣ من قانون الشركات ٢٩ لعام ٢٠١١ أنه إذا كان جزء من رأس المال في شكل أسهم عينية وجب على المؤسسين إرفاق تقرير معد بموجب معايير التقييم الدولية من جهة محاسبية سورية معتمدة من الوزارة.

٤ – أسهم التمتع أو الانتفاع:

قد تتحول أسهم رأس المال إلى أسهم تمتع، وذلك إذا ما قامت الشركة برد قيمة الأسهم للمساهم طبقاً لما تقتضيه أعمال الشركة، ووفق المادة (٤/٩٧) من القانون ٢٩ فإن أصحاب أسهم التمتع يستفيدون من جميع الحقوق التي يستفيد منها أصحاب الأسهم العادية ما عدا استرداد قيمة السهم الاسمية عند تصفية الشركة.

والأصل أن لا يخرج السهم من الشركة قبل انقضاء أجلها أو حلها. إلا أنه يمكن أن تلجأ الشركة في بعض الحالات إلى استهلاك الأسهم، كما هو الحال إذا كانت الشركة تستثمر امتياز حكومي، واشترطت في صك الامتياز أن الدولة تصبح مالكة لجميع موجودات الشركة الثابتة عند انقضاء مدة الامتياز، واستهلاك الأسهم يتم إما عن طريق استهلاك بعض الأسهم كالربع كل عام، أو تحديد الأسهم التي يتم استهلاكها بطريقة القرعة، أو استهلاك جميع الأسهم تدريجياً على أساس سنوي، حيث تقوم الشركة كل سنة برد جزء من قيمة الأسهم إلى المساهمين. وقد حددت المادة رقم (٢/٩٧) على أنه يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على استهلاك رأس المال بطريقة القرعة إذا كن مشروعها مما يهلك تدريجياً أو يتعلق باستثمار مرفق عام ممنوح لمدة محددة.

قيم السهم:

- ١ – القيمة الاسمية: وهي القيمة المذكورة على الصك، ويحسب رأس المال المصرح به على أساس القيمة الاسمية لمجموع الأسهم.
- ٢ – قيمة الإصدار: وهي القيمة التي يصدر بها السهم، ولا يجوز إصدار الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية، سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال.

٣ - القيمة الدفترية للسهم: ويقصد بها صافي قيمة السهم من موجودات الشركة، ويمكن حساب هذه القيمة على أساس قسمة إجمالي حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) على عدد الأسهم، أو على أساس قسمة صافي موجودات الشركة على عدد الأسهم، حيث أنه وفقا لمعادلة الميزانية فإن حقوق الملكية = الأصول - الالتزامات. فالقيمة الدفترية للسهم هي القيمة التي تؤخذ من الدفاتر والسجلات المحاسبية، والمحددة اعتمادا على البيانات التي يفصح عنها في القوائم المالية.

٤ - القيمة السوقية للسهم، وهي السعر السوقي للسهم الذي يتم بيع وشراء السهم بها، فهي تمثل السعر الذي يتم تداول السهم به في البورصة أو سوق الأوراق المالية، وتلعب عدد من المحددات في تحديد القيمة السوقية، منها الاعتبارات على مستوى الاقتصاد الوطني، والاعتبارات على مستوى القطاع الصناعي الذي تعمل فيه الشركة، والاعتبارات على مستوى الشركة نفسها. وقد تتغير هذه القيمة السوقية من لحظة لأخرى.

٥ - القيمة الحقيقية، ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى القيمة التي يجب أن يباع بها السهم أو يشتري، فيفترض وفقا لمفهوم القيمة الحقيقية أن قيمة السهم تعكس جميع الظروف والمتغيرات التي تؤثر على المنشأة، سواء كانت هذه الظروف محددة على مستوى الاقتصاد الوطني أو مستوى القطاع الذي تعمل فيه المنشأة أو على مستوى المنشأة ونفسها، ويفترض من الناحية النظرية، أن القيمة السوقية للسهم في حال تحقق فرضية السوق الكفاء، أنها تمثل القيمة الحقيقية له.

تقسيمات رأس المال:

يمكن تقسيم رأس المال إلى رأس المال المصرح به؛ ورأس المال المكتتب به؛ ورأس المال المصدر والمدفوع بالكامل.

١ - رأس المال المصدر: ويمثل القيمة الكلية للأسهم التي يرخص للشركة بإصدارها، وبالتالي يمثل مجموعة قيمة الأسهم المرخص للشركة بإصدارها عند تأسيسها أو عند زيادة رأس مالها.

٢ - رأس المال المكتتب به: يمثل قيمة ما يقوم المساهمين بالاكنتاب به من أسهم ولم تسدد قيمتها بالكامل بعد.

٣ - رأس المال المصدر والمدفوع: يمثل قيمة الأسهم التي تم إصدارها فعلا وتم الاكنتاب فيها من قبل المساهمين وسداد قيمتها، من رأس المال المصرح به.

ويتساوى رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر والمدفوع، إذا قامت الشركة بإصدار جميع أسهم رأس المال المصرح به، وتم الاكتتاب فيها وتسديد قيمتها للشركة بالكامل، أما إذا كان عدد الأسهم المصدرة أو المكتتب فيها أقل من عدد الأسهم أو كلاهما أقل من عدد الأسهم المصرح بها لرأس المال، فإن رأس المال المصدر يكون أقل من رأس المال المصرح به. فقد يكون مصرح للشركة بإصدار ١٥٠٠٠ سهم، إلا أنها لا تصدر للاكتتاب إلا ١٠٠٠٠ سهم، ثم تصدر الباقي عند الحاجة إليها، وقد تصدر للاكتتاب ١٥٠٠٠ سهم جميعها، ففي الحالة الأولى يكون رأس المال المصدر أقل من رأس المال المصرح به، أما في الحالة الثانية يكون رأس المال المصرح به مساويا لرأس المال المصدر.

ومن ناحية أخرى قد يختلف رأس المال المصدر والمدفوع عن رأس المال المكتتب به، ففي المثال السابق، بلغ رأس المال المصرح به ١٥٠٠٠ سهم، ورأس المال المصدر للاكتتاب ١٠٠٠٠ سهم، إلا أنه لم يتم الاكتتاب إلا على ٨٠٠٠ سهم، وهنا يختلف رأس المال المصدر ورأس المال المكتتب به.

المعالجة المحاسبية لتأسيس الشركات المساهمة وإثبات رأس المال

تختلف القيود المحاسبية المتعلقة بإثبات رأس المال باختلاف نوع الأسهم وطريقة تحصيل قيمتها، فقد يتكون رأس المال كما ناقشنا أعلاه، من أسهم نقدية أو أسهم عينية، أو كلاهما معاً، وقد يتكون من أسهم عادية أو أسهم ممتازة أو كلاهما معاً، سواء كانت نقدية أو عينية. وقد يتم إصدار كامل الأسهم المصرح بها أو يتم إصدار جزء منها، كما قد يتم الاكتتاب على جزء من الأسهم المصدرة، ويجب الأخذ بالحسبان جميع هذه القضايا عن المعالجة المحاسبية لرأس المال في الشركات المساهمة.

إصدار الأسهم نقداً:

قد يقوم المؤسسين بتغطية كامل قيمة الأسهم وحدهم دون طرحها على الاكتتاب العام، وقد حددت المادة رقم [١٠٠] من قانون الشركات رقم (٢٩) على أنه يجوز للمؤسسين تغطية كامل قيمة الأسهم دون طرحها على الاكتتاب العام (شركة مساهمة مغلقة خاصة).

ويتم الاكتتاب في رأس المال بإحدى طريقتين، الأولى يتقاسم فيها المؤسسون أسهم رأس المال وذلك في حال رغبة المؤسسين في تغطية رأس المال من قبلهم مباشرة، والثانية هي طرح الأسهم للاكتتاب العام من قبل الجمهور والمؤسسات. ووفقاً لقانون الشركات رقم "٢٩" [المادة

١/٩٦] فإنه لا يجوز تداول أسهم المؤسسين النقدية أو العينية قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ شهر الشركة.

مثال:

تكونت شركة مساهمة في ٢٠١٢/١/١ برأس مال مكون من ٤٥٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ٥٠٠ ل.س تدفع بالكامل عند الإصدار.

٢٢٥٠٠٠٠٠	من ح/ النقدية
٢٢٥٠٠٠٠٠	إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية
	إصدار ٤٥٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س

أما إذا تم الإصدار بأعلى من القيمة الاسمية، مثلاً بمبلغ ٦٠٠ ل.س فيكون لدينا رأس مال مدفوع إضافي (علاوة الإصدار) كما يلي:

٢٧٠٠٠٠٠٠	من ح/ النقدية
٢٢٥٠٠٠٠٠	إلى المذكورين
٤٥٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال - أسهم عادية
	ح/ رأس المال المدفوع الإضافي
	إصدار ٤٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س وسعر بيع ٦٠٠ ل.س

ويكون قسم حقوق الملكية في الميزانية بعد ذلك كما يلي:

ل.س	البيان
٢٢٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها ومصدرة، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س
٤٥٠٠٠٠٠٠	رأس مال مدفوع إضافي زيادة عن القيمة الاسمية ٤٥٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س
٢٧٠٠٠٠٠٠٠	المجموع
٦٠٠	القيمة الدفترية للسهم ١١٢٥٠٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠ سهم

الاكتتاب في رأس المال:

يمثل الاكتتاب بمثابة التعهد الذي يقدمه المكتتب ويدخل بموجبه كمساهم أو كشريك في الشركة المساهمة، وعادة ما يحدد القانون الحد الأدنى لرأس المال الذي يكفي لتحقيق الغرض من الشركة، كما قد يشترط القانون ألا يقل رأس المال المدفوع عن حد معين.

وتتم عملية الاكتتاب في أحد المصارف أو المؤسسات المتخصصة، حيث يتولى هذا المصرف استلام قيمة الأقساط التي تدفع عند الاكتتاب، وحفظ الأموال المحصلة من الاكتتاب لحساب الشركة، ولا يسلمها إلا إلى أول مجلس إدارة يتم تشكيله.

وفي سورية حدد قانون الشركات السوري رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ ما يلي:

١ - يدفع عند الاكتتاب ٤٠% من قيمة السهم الاسمية وتسدد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي للشركة [المادة رقم ٢/٩٢] من القانون رقم ٢٩/].

٢ - أما المادة رقم [١٠٠] من قانون الشركات رقم (٢٩) فقد حددت ما يلي:

✓ للمؤسسين الاكتتاب بجزء من الأسهم لا يقل عن (١٠%) ولا يزيد عن (٧٥%) وطرح الباقي للاكتتاب العام (شركة مساهمة مغلقة عامة). ولا يجوز للشخص الطبيعي الاكتتاب بأكثر من ١٠% من رأس المال.

✓ يجب أن يسدد المؤسسين ما لا يقل عن ٤٠% من قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها بعد تصديق الوزارة على النظم الأساسي.

✓ يحظر على المؤسسين الاكتتاب بالأسهم التي طرحوها على الاكتتاب العام خلال الفترة الأولى للاكتتاب.

٣ - أما المادة رقم (١١٢) من نفس القانون فقد حددت:

✓ إذ لم يكتتب على كامل قيمة الأسهم المعروضة جاز للمؤسسين الاكتتاب على الأسهم المتبقية أو السماح لمتعهد التغطية أو شركات الوساطة المالية بتغطية تلك الأسهم.

✓ وإذا لم يكتتب بكامل قيمة الأسهم وفقاً للفقرة السابقة، وكان عدد المساهمين خمسة وعشرين مساهم ورأس المال لا يقل عن ٧٥% من رأس المال المصرح به اعتبرت الشركة مؤسسة برأس المال المكتتب به.

✓ في حال انتهت مدة الاكتتاب الأولى ولم يتحقق أي من البندين السابقين، يجوز تمديد مدة الاكتتاب مدة لا تقل عن ٩٠ يوم من الموافقة على التمديد. وإذا لم يكتمل الاكتتاب بثلاثة أرباع الأسهم في نهاية فترة التمديد وكانت قيمة الأسهم المكتتب بها تقل عن الحد الأدنى لرأس مال الشركة (المحدد بقرار وزاري وفق المادة ١/٢٢٣ من القانون ٢٨) وجب على المؤسسين الرجوع عن تأسيس الشركة.

وإذا كان الاكتتاب صحيحاً يقوم المؤسسون بدعوة المكتتبين إلى جمعية عمومية تأسيسية، تكون من مهامها الرئيسية تقدير قيم الحصص العينية في حال وجودها، والتصديق على نظام الشركة

وتعيين الهيئات الإدارية الأولى. فقد أوجب قانون الشركات رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ المؤسسين دعوة الهيئة العامة التأسيسية للاجتماع خلال شهرين من إغلاق عمليات الاكتتاب [أو من تاريخ قرار التخصيص].

مثال:

في ٢٠١٢/١/١ تكونت شركة مساهمة برأس مال مكون من ٤٠٠٠٠٠ سهم عادي أصدر منها للتداول ٣٠٠٠٠٠ ل.س، بقيمة اسمية ٧٥٠ ل.س، وطلب تسديد القيمة كما يلي:
١ - ٦٠ % من قيمة السهم عند الاكتتاب خلال شهر كانون الثاني.
٢ - ٤٠ % من قيمة السهم في شهر نيسان.

الحالة الأولى: شهادة السهم تصدر بعد سداد كامل قيمة السهم:

٢٢٥٠٠٠٠٠	من ح/ اكتتابات تحت التحصيل إلى مذكورين
٢٢٥٠٠٠٠٠	ح/ أسهم مكتتب بها - أسهم عادية الاكتتاب بـ ٣٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٧٥٠ ل.س
١٣٥٠٠٠٠٠	من ح/ النقدية إلى ح/ اكتتابات تحت التحصيل
	تحصيل القسط الأول بواقع ٦٠ %

تكون حقوق الملكية بعد ذلك كما يلي:

ل.س	البيان
٢٢٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها، مصدر منها ومتداول ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٧٥٠ ل.س
٢٢٥٠٠٠٠٠	المجموع
(٩٠٠٠٠٠٠٠)	يطرح: اكتتابات تحت التحصيل
١٣٥٠٠٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية
٤٥٠	القيمة الدفترية للسهم ١٦٢٠٠٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠ سهم

وعند تحصيل القسط الثاني:

٩٠٠٠٠٠٠	من ح/ النقدية إلى ح/ اكتتابات تحت التحصيل
٩٠٠٠٠٠٠	تحصيل القسط الثاني بواقع ٤٠ %

٢٢٥٠٠٠٠٠	من ح/ أسهم مكتتب بها - أسهم عادية إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية إصدار شهادات ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٧٥٠ ل.س	٢٢٥٠٠٠٠٠
----------	--	----------

تكون حقوق الملكية بعد ذلك كما يلي:

البيان	ل.س
٤٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها، مصدر منها ومتداول ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٧٥٠ ل.س	٢٢٥٠٠٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	٢٢٥٠٠٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم ٢٢٥٠٠٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠ سهم	٧٥٠

الحالة الثانية: شهادة السهم قبل سداد كامل قيمة السهم:

١٣٥٠٠٠٠٠	من ح/ البنك - اكتتاب	١٣٥٠٠٠٠٠
١٣٥٠٠٠٠٠	إلى ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية الاكتتاب بـ ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٧٥٠ ل.س	١٣٥٠٠٠٠٠
١٣٥٠٠٠٠٠	من ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية تحويل اكتتابات محصلة إلى حساب رأس المال	١٣٥٠٠٠٠٠
١٣٥٠٠٠٠٠	من ح/ البنك - جاري إلى ح/ البنك - اكتتاب تحويل ح/ البنك - اكتتاب إلى الحساب الجاري	١٣٥٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠٠	من ح/ أقساط تحت التحصل - أسهم عادية إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية طلب قسط التخصيص بواقع ٤٠%	٩٠٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠٠	من ح/ البنك - جاري إلى ح/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية تحصيل قسط التخصيص	٩٠٠٠٠٠٠

مثال - تخصيص الأسهم:

تأسست شركة مساهمة في ٢٠١١/١/١ برأس مال مكون من ٤٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س، وكانت شروط الاكتتاب والتسديد كما يلي:

١ - ٣٠٠ ل.س، قسط أول (اكتتاب) يدفع خلال شهر كانون ثاني لعام ٢٠١١.

٢ - ٢٠٠ ل.س، قسط ثان (تخصيص) يدفع خلال شهر نيسان لعام ٢٠١١.

وقد وردت اکتتابات بـ ٤٧٥٠٠ سهم، وتقرر تخصيص الأسهم كما يلي:

١ - خصص للمكتتبين بـ ٥٠٠ سهم كحد أقصى كامل اكتتاباتهم، وبلغ إجمالي اكتتابات هذه الفئة ١٠٠٠٠ سهم.

٢ - خصص لبقية المكتتبين بـ ٥٠٠ سهم فأكثر ٨٠ % من اكتتاباتهم، وبلغ إجمالي اكتتابات هذه الفئة ٣٧٥٠٠ سهم.

والمطلوب:

١ - إثبات قيود اليومية اللازمة.

٢ - إعداد كشف إصدار رأس المال والاكتتاب به.

١٤٢٥٠٠٠٠	من ح/ البنك - اكتتاب
١٤٢٥٠٠٠٠	إلى ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية تحصيل الاكتتاب بـ ٤٧٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س، بواقع ٣٠٠
١٢٠٠٠٠٠٠	من ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية تحويل اكتتابات محصلة إلى حساب رأس المال
١٤٢٥٠٠٠٠	من ح/ البنك - جاري إلى ح/ البنك - اكتتاب تحويل ح/ البنك إلى الحساب الجاري
٨٠٠٠٠٠٠	من ح/ أقساط تحت التحصل - أسهم عادية إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية طلب قسط التخصيص بواقع ٢٠٠ ل.س × ٤٠٠٠٠٠ سهم

احتساب الاكتتابات المحصلة:

الفئة الأولى: ١٠٠٠٠ سهم خصصت بالكامل	
الفئة الثانية اكتتبت بـ ٣٧٥٠٠ سهم خصص لها ٣٠٠٠٠ سهم دفعت عند الاكتتاب ٣٧٥٠٠ سهم × ٣٠٠ ل.س = ١١٢٥٠٠٠٠ ل.س. المخصص لها ٣٠٠٠٠ سهم × ٣٠٠ ل.س = ٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.س. بالتالي تكون الاكتتابات المحصلة زيادة = ٢٢٥٠٠٠٠ ل.س.	
٢٢٥٠٠٠٠	من ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية إلى ح/ اكتتابات محصلة بالزيادة - أسهم عادية تحويل الزيادة المحصلة إلى ح/ اكتتابات محصلة بالزيادة

سداد القسط الثاني:

يجب على الفئة الأولى سداد كامل قيمة القسط و يبلغ ١٠٠٠٠٠ سهم \times ٢٠٠ ل.س = ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

ويفترض أن تسدد الفئة الثانية مبلغ ٣٠٠٠٠٠ سهم \times ٢٠٠ ل.س = ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.س. إلا أن هناك اكتتابات محصلة زيادة قدرها ٢٢٥٠٠٠٠ ل.س، بالتالي يستحق على هذه الفئة ٣٧٥٠٠٠٠ ل.س [٦٠٠٠٠٠٠٠ - ٢٢٥٠٠٠٠٠ ل.س]. ومجموع المطلوب تحصيله من القسط الثاني ٥٧٥٠٠٠٠ ل.س [٣٧٥٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س].

من مذكورين		
ح/ البنك - جاري		٥٧٥٠٠٠٠
ح/ اكتتابات محصلة بالزيادة - أسهم عادية		٢٢٥٠٠٠٠
إلى ح/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	٨٠٠٠٠٠٠	

كشف رأس المال والاكتتاب به

فئة	أسهم مكتتب بها	اكتتابات مخصصة أسهم	اكتتابات محصلة ل.س	قسط اكتتاب إلى رأس المال	مبالغ محصلة بالزيادة	قسط التخصيص		
						إجمالي ل.س	محول من اكتتابات محصلة	مستحق نقدا
١	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٠	٢٠٠٠٠٠٠	٠	٢٠٠٠٠٠٠
٢	٣٧٥٠٠	٣٠٠٠٠	١١٢٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠
	٤٧٥٠٠	٤٠٠٠٠	١٤٢٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠

تعديل رأس المال في الشركات المساهمة:

غالباً ما يحرص المؤسسون عند تأسيس الشركة والاكنتاب على الأسهم أن لا يتم إصدار جميع الأسهم المصرح بها للتداول من أول مرة، حيث يراعى عند ذلك الحاجة إلى زيادة رأس المال لاحقاً، وبالمقابل قد تجد الشركة حاجة إلى تخفيض رأس المال، لذلك نتناول في هذا الجزء زيادة رأس المال وتخفيضه.

زيادة رأس المال:

وفقاً للمادة رقم (١٠١/٢) من القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ فإنه يحق للشركة المساهمة زيادة رأسمالها بإحدى الطرق التالية:

أ - طرح أسهم جديدة للاكتتاب.

ب - إضافة الاحتياطي الاختياري أو الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها إلى رأس المال.

ت - تحويل أسناد القروض القابلة للتحويل إلى أسهم.

ث - دمج الشركة بشركة أخرى.

إصدار أسهم جديدة:

القضية الأساسية عند إصدار أسهم جديدة هي تحديد القيمة التي يجب أن تصدر بها هذه الأسهم، ووفقاً لقانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ لا يجوز إصدار الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية (أي بخصم إصدار) [المادة رقم (١/٩٥)]، إلا أنه يجوز إصدار الأسهم بعلاوة إصدار عند زيادة رأس المال [المدة ٥/١٠١]

هنا يتم إصدار هذه الأسهم على أساس سعر يزيد عن القيمة الاسمية، ويحدد السعر على أساس القيمة الدفترية للسهم قبل الإصدار والتي تمثل ناتج قسمة حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة على عدد الأسهم المصدرة والمتداولة قبل الزيادة). وهنا إذا كانت القيمة الدفترية للسهم والتي تمثل سعر الإصدار الجديد تزيد عن القيمة الاسمية للسهم، فإن هذه الزيادة أو علاوة الإصدار تمثل المبلغ الذي يجب على المساهم الجديد دفعه زيادة عن القيمة الاسمية مقابل انضمامه للشركة وحرصاً على عدم الإضرار بالمساهمين القدامى، بالتالي يصبح للمساهم الجديد نفس نصيب المساهم القديم من حقوق الملكية.

مثال:

كانت حقوق الملكية لإحدى الشركات المساهمة كما يلي:

البيان	ل.س
١٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س، مصدر ومتداول منها ١٢٠٠٠ سهم	٦٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٢٠٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	١٠٠٠٠٠٠
المجموع	٩٠٠٠٠٠٠

هنا إذا أرادت الشركة زيادة رأس مالها بمقدار ٣٠٠٠ سهم، يكون السعر الذي يصدر به السهم مساوياً للقيمة الدفترية للسهم قبل الإصدار ويساوي $٩٠٠٠٠٠٠ \div ١٢٠٠٠ = ٧٥٠$ ل.س. وهنا تبقى القيمة الاسمية ٥٠٠ ل.س ولكن هناك علاوة إصدار (رأس المال المدفوع الإضافي) قدرها ٢٥٠ ل.س لكل سهم $\times ٣٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠$ ل.س. بناء عليه تكون حقوق الملكية بعد الإصدار كما يلي:

البيان	ل.س
١٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها، مصدرة ومتداولة، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س، مصدر ومتداول منها ١٢٠٠٠ سهم	٧٥٠٠٠٠٠
رأس مال مدفوع إضافي زيادة عن القيمة الاسمية	٧٥٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٢٠٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	١٠٠٠٠٠٠
المجموع	١١٢٥٠٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم $١١٢٥٠٠٠٠ \div ١٥٠٠٠ = ٧٥٠$ سهم	٧٥٠

بالتالي لم تتغير القيمة الدفترية للسهم قبل وبعد الإصدار، أما إذا أصدر السهم الجديد بسعر يقل عن القيمة الدفترية قبل الإصدار فإن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بالمساهمين القدامى لمصلحة المساهمين الجدد، لنفرض أنه في المثال السابق تم إصدار السهم بمبلغ ٦٠٠ ل.س، بالتالي يكون رأس المال الإضافي المدفوع $٣٠٠٠ \times ١٠٠ = ٣٠٠٠٠٠$ ل.س، وتكون حقوق الملكية بعد الإصدار كما يلي:

البيان	ل.س
١٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها، مصدرة ومتداولة، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س، مصدر ومتداول منها ١٢٠٠٠ سهم	٧٥٠٠٠٠٠
رأس مال مدفوع إضافي زيادة عن القيمة الاسمية	٣٠٠٠٠٠٠

٢٠٠٠٠٠٠	الاحتياطيات
١٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
١٠٨٠٠٠٠٠	المجموع
٧٢٠	القيمة الدفترية للسهم ١١٢٥٠٠٠٠ ÷ ١٥٠٠٠٠ سهم

بالتالي سيخسر المساهم القديم ٣٠ ل.س عن كل سهم، إذا كانت القيمة الدفترية لسهمه قبل الزيادة ٧٥٠ ل.س وبعد الزيادة ٧٥٠ ل.س، بينما حقق المساهم الجديد مكسب قدره ١٢٠ ل.س عن كل سهم، إذ دفع ٦٠٠ ل.س وحقق سهم ذو قيمته الدفترية ٧٥٠ ل.س. لذلك ومنعاً للإضرار بحقوق المساهمين القدامى، يعطى أولئك المساهمين حق الأفضلية عند الاكتتاب على الأسهم الجديدة بالنسبة والتناسب لما يملكوه من الأسهم قبل الزيادة.

حق الأفضلية في الاكتتاب:

تلجأ الشركات عادة وبهدف ترغيب الجمهور بالاكتتاب على أسهمها إلى إصدار أسهم زيادة رأس المال بعلاوة إصدار منخفضة نسبياً، وهذا يؤدي إلى إلحاق بعض الضرر بالمساهمين القدامى. وحتى يتم تحقيق العدالة بالنسبة للمساهمين القدامى، يعطى أولئك المساهمين حق الأفضلية عند الاكتتاب على الأسهم الجديدة بالنسبة والتناسب لما يملكوه من الأسهم قبل الزيادة. ففي المثال السابق تم إصدار السهم بـ ٦٠٠ ل.س أي بعلاوة إصدار ١٠٠ ل.س بدلاً من ٢٥٠ ل.س، وأدى ذلك إلى انخفاض القيمة الدفترية بعد الإصدار إلى ٧٢٠ ل.س، بالتالي:

٧٥٠ ل.س	القيمة الدفترية للسهم قبل زيادة رأس المال
٧٢٠ ل.س	القيمة الدفترية للسهم بعد زيادة رأس المال
٣٠ ل.س.	خسارة كل مساهم قديم عن كل سهم يمتلكه
٦٠٠ ل.س	سعر إصدار السهم في الزيادة
١٢٠ ل.س.	ربح كل مساهم جديد عن كل سهم من الزيادة

وبالتالي فإن حق الأفضلية في الاكتتاب هو في سهم جديد مقابل كل ٤ أسهم قديمة، حيث يخسر المساهم القديم ٣٠ ل.س عن كل سهم ويكسب المساهم الجديد ١٢٠ ل.س، لو كان مساهم قديم يمتلك ٥٠٠ سهم يحق له الاكتتاب بـ ١٢٥ سهم وتكون النتيجة كما يلي:

١٥٠٠٠ ل.س	خسارة الأسهم القديمة التي يمتلكها المساهم القديم ٥٠٠ سهم × ٣٠ ل.س
١٥٠٠٠ ل.س	ربح الأسهم الجديدة التي يحق للمساهم القديم الاكتتاب بها ١٢٥ سهم × ١٢٠ ل.س

وحق الأفضلية في هذه الحالة يباع ويشتري مثل السهم ولكن خارج السجلات المحاسبية، وهنا وفي المثال السابق، يجب على كل من يرغب من المساهمين الجدد في أن يكتتب بسهم جديد أن يشتري حق أفضلية من مساهم قديم، حيث ينسب حق الأفضلية إلى الأسهم القديمة. وتبلغ قيمة حق الأفضلية في المثال السابق ٣٠ ل.س، أي أنه يجب على المساهم الجديد أن يدفع مقابل كل سهم سعر الإصدار ٧٢٠ ل.س + ٣٠ ل.س (أربع حقوق أفضلية مقابل كل سهم جديد)، وبالتالي يدفع ما يعادل القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة تماماً.

تحويل الأرباح المحتجزة أو الاحتياطيات إلى رأس مال الأسهم:

تعتبر الأرباح المحتجزة والاحتياطيات احد مصادر التمويل الذاتية التي تستخدم في تمويل الاستثمارات، وفي هذه الحالة:

- ١ - تحويل الأرباح المحتجزة والاحتياطيات يمنع إمكانية توزيعها مستقبلاً.
- ٢ - تصدر الشركة مقابل هذه الأرباح والاحتياطيات أسهم جديدة توزع على المساهمين كأسهم منحة.
- ٣ - يؤدي هذا الإجراء إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم.
- ٤ - قد يؤدي ذلك إلى تخفيض القيمة السوقية للسهم بالتالي زيادة حجم الطلب والتداول على أسهم الشركة.

مثال:

بفرض أن ميزانية إحدى الشركات أظهرت البيانات التالية في ٢٠١١/١٢/٣١:

ل.س	البيانات
١٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها، مصدر منها ومتداول ٢٠٠٠٠ سهم، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س.
٢٥٠٠٠٠٠	الاحتياطيات
١٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
١٣٥٠٠٠٠٠	المجموع
٦٧٥	القيمة الدفترية للسهم ١٣٥٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠ سهم

في ٢٠١٢/٦/١ قررت الشركة زيادة رأس مالها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.س، مقابل إصدار أسهم عادية مدفوعة بالكامل بمعدل ٥ أسهم عن كل سهم، وذلك من خلال ضم مبلغ ١٧٥٠٠٠٠٠ من الاحتياطيات والباقي من الأرباح المحتجزة.

٨/١	من مذكورين ح/ الاحتياطيات ح/ الأرباح المحتجزة إلى ح/ أسهم منحة مستحقة التوزيع قرار توزيع أسهم المنحة	٢٥٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠٠
٨/١	من ح/ أسهم منحة مستحقة التوزيع إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية إصدار شهادات ٥٠٠٠ سهم	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠

وتكون حقوق الملكية بعد ذلك كما يلي:

ل.س	البيان
١٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠ سهم عادي مصرح بها، مصدره ومتداولة، بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س.
٧٥٠٠٠٠٠	الاحتياطيات
٢٥٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
١٣٥٠٠٠٠٠٠	المجموع
٥٤٠	القيمة الدفترية للسهم ١٣٥٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠ سهم

تحويل رأس المال المقترض (قرض السندات) إلى رأس مال الأسهم:

هناك بعض أنواع السندات التي تسمى السندات القابلة للتحويل، وهي السندات التي يمكن تحويلها إلى أوراق مالية من الأوراق المالية للشركة خلال مدة محددة. وقد أجازت المادة رقم (١٢٩) من قانون الشركات رقم (٢٩) تحويل أسناد القروض القابلة للتحويل إلى أسهم إذ أبدى مالك السند رغبته بالتحويل في المواعيد المنصوص عليها في شروط الإصدار، وإذا لم يبدي رغبته بذلك فقد حقه في التحول.

تخفيض رأس المال:

قد يتم تخفيض رأس المال لأحد الأسباب التالية:

- ١ - تغطية خسائر كبيرة يصعب تغطيتها من الأرباح المتوقعة.
- ٢ - التخلص من الأموال الزائدة عن حاجة الشركة وفقاً لمقدرتها الاستثمارية.
- ٣ - حماية مصالح المساهمين في حالة الشركات التي تقوم على استغلال مورد معين أو مرفق من المرافق العامة.

ووفقاً للمادة رقم (١٠٣) من القانون رقم (٢٩) فإنه يحق للشركة المساهمة تخفيض رأس المال:

- أ - زادت خسائر الشركة عن نصف رأس مالها.
- ب - إذا تبين وجود فائض عن حاجة الشركة في رأس المال، وهنا لا يجوز أن يؤدي التخفيض إلى ما دون الحد الأدنى المقرر قانوناً لرأس مالها.
- وهناك عدة طرق يمكن أن تستخدمها الشركة لتخفيض رأس مالها:
- ١ - تخفيض قيمة السهم (القيمة الاسمية غالباً).
 - ٢ - تخفيض عدد الأسهم (إلغاء بعضها، أو إعفاء مكتتبين أو مساهمين من دفع باقي الأقساط).
 - ٣ - رد قيمة السهم (استهلاك رأس المال).
 - ٤ - إلغاء الأسهم المقتناة (أسهم الخزينة).
- ١ - تخفيض رأس المال من خلال تخفيض قيمة السهم:

هنا يتم تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة لتغطية خسائر أو لرد جزء من رأس المال وذلك في حدود القيمة الدنيا للقيمة الاسمية للسهم.

هنا يتم التمييز بين حالتين، في الأولى يكون رأس المال مدفوع بالكامل، وفي الثانية يكون رأس المال غير مدفوع بالكامل.

أ - رأس المال مدفوع بالكامل:

في هذه الحالة يثبت تخفيض قيمة السهم من خلال القيد التالي:

من ح/ رأس المال - أسهم عادية أو ممتازة (بالقيمة القديمة) إلى مذكورين		
ح/ رأس المال - أسهم عادية أو ممتازة (بالقيمة الجديدة)		
ح/ رأس المال - إعادة التقييم (بمقدار التخفيض)		

هنا يتوقف التصرف بحساب إعادة التقييم وفق ما يلي:

- استخدام حساب إعادة التقييم لتغطية خسائر محققة:

من ح/ رأس المال - إعادة التقييم (بمقدار التخفيض)		
إلى ح/ خسائر محققة من إعادة التقييم		

- استخدام هذا الحساب في رد مبالغ تخفيض رأس المال إلى المساهمين:

من ح/ رأس المال - إعادة التقييم (بمقدار التخفيض)		
إلى ح/ المساهمين		
من ح/ المساهمين		
إلى ح/ المصرف		

ب - رأس المال غير مدفوع بالكامل:

هنا يتم التمييز بين حالة ما إذا كانت شهادة السهم تصدر قبل سداد كامل قيمة السهم أو بعد سدادها، فإذا كانت قبل سداد كامل قيمة السهم، يتطلب الأمر إثبات هذا القرار بصورة توضيحية بدون أية معالجة محاسبية، أما إذا كانت تصدر بعد سداد كامل قيمة السهم فإن الأمر يتطلب إلغاء الاكتتابات تحت التحصيل والأقساط غير المسددة من خلال القيد التالي:

من ح/ أسهم مكتتب بها - أسهم عادية إلى ح/ الاكتتابات تحت التحصيل - أسهم عادية		
من ثم يتم إثبات إصدار شهادة السهم بالقيمة المدفوعة الجديدة من ح/ أسهم مكتتب بها - أسهم عادية إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية		

مثال:

أظهرت ميزانية إحدى الشركات المساهمة حقوق ملكية الأسهم في ٢٠١١/٧/٣٠ ما يلي:

٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم عادي مصرح به ومصدر ومتداول بقيمة أسمية ٢٠٠ ل.س
١٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
٣٠٠٠٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية

وفي ٢٠١١/٨/١ قررت الشركة تخفيض رأس مالها من خلال إلغاء ١٠٠٠ سهم، واستخدام مبلغ التخفيض في تغطية خسائر محققة من إعادة التقويم قدرها ١٢٠٠٠٠ ل.س ورد الباقي إلى المساهمين، والمطلوب:

✓ إثبات المعالجة المحاسبية لتخفيض الأسهم.

✓ إظهار حقوق الملكية في الميزانية بعد التخفيض.

٨/١	من ح/ رأس المال - أسهم عادية إلى ح/ رأس المال - إعادة تقويم تخفيض عدد الأسهم بمقدار ١٠٠٠ سهم × ٢٠٠ ل.س	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٨/١	من ح/ رأس المال - إعادة تقويم إلى مذكورين ح/ خسائر محققة - إعادة تقويم ح/ المساهمين قرار استخدام جزء من التخفيض لتغطية الخسائر ورد الباقي	١٢٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

٨/١	من حـ/ المساهمين إلى حـ/ المصرف رد الباقي للمساهمين	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
-----	---	-------	-------

الميزانية بعد الخفيض

١٨٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠ سهم عادي مصرح به ومصدر ومتداول بقيمة أسمية ٢٠٠ ل.س
١٠٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
٢٨٠٠٠٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية

٢ - تخفيض رأس المال من خلال عدد السهم:

هنا يتم إلغاء عدد من الأسهم بالنسبة لكل مساهم وفقاً لنسبة محددة، بحيث:

أ - لا يؤدي ذلك إلى إخراج أي مساهم.

ب - لا تتغير القيمة الاسمية أو المحددة للسهم.

ت - لا يترتب على ذلك تجزئة الأسهم.

وتتشابه القيود المحاسبية في هذه الحالة مع الحالة السابقة.

مثال:

أظهرت ميزانية إحدى الشركات المساهمة حقوق ملكية الأسهم في ٢٠١١/٩/٣٠ كما يلي:

٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠ سهم عادي مصرح به ومصدر ومتداول بقيمة أسمية ٥٠٠ ل.س
٢٠٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
٢٢٠٠٠٠٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية

وفي ٢٠١١/١٠/١ قررت الشركة تخفيض رأس مالها من خلال إلغاء ٥٠٠٠ سهم، واستخدام مبلغ التخفيض في تغطية خسائر محققة من إعادة التقييم قدرها ١٢٠٠٠٠٠٠ ل.س ورد الباقي إلى

المساهمين، والمطلوب:

✓ إثبات المعالجة المحاسبية لتخفيض الأسهم.

✓ إظهار حقوق الملكية في الميزانية بعد التخفيض.

٨/١	من حـ/ رأس المال - أسهم عادية إلى حـ/ رأس المال - إعادة تقويم تخفيض عدد الأسهم بمقدار ٥٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
-----	--	---------	---------

٨/١	من ح/ رأس المال – إعادة تقويم إلى مذكورين ح/ خسائر محققة – إعادة تقويم ح/ المساهمين قرار استخدام جزء من التخفيض لتغطية الخسائر ورد الباقى	٢٥٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠٠ ١٣٠٠٠٠٠	
٨/١	من ح/ المساهمين إلى ح/ المصرف رد الباقي للمساهمين	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠

الميزانية بعد الخفيض

١٧٥٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠ سهم عادي مصرح به ومصدر ومتداول بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س
٢٠٠٠٠٠٠٠	الأرباح المحتجزة
١٩٥٠٠٠٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية

٣ – استهلاك رأس المال (رد قيمة السهم بالكامل):

تتم هذه الحالة عند تكون الشركة قائمة على استغلال مورد معين من موارد الطبيعة كما في شركات المناجم والمحاجر وآبار النفط، أو تكون قائمة على استغلال مرفق عام كالفنادق. وهنا تلجأ الشركة إلى رد قيمة أسهم رأس المال إلى المساهمين حفاظاً على حقوقهم خلال حياتها، ويكون الرد من الأرباح التي تحققها.

هناك عدة طرق تتبعها الشركات لرد قيمة الأسهم في مثل تلك الحالات:

- ١ – رد نسبة محددة من الأسهم سنوياً، مثلاً ١٠ % سنوياً (أي لمدة ١٠ سنوات).
- ٢ – رد قيمة الأسهم عن طريق الاختيار العشوائي (القرعة مثلاً).
- ٣ – رد جزء من قيمة السهم سنوياً لكل مساهم، بحيث يتم رد كامل قيمة السهم بعد عدة سنوات.
- ٤ – شراء الأسهم من البورصة ثم إلغائها (أسهم الخزينة).

مثال:

في ما يلي الجزء المتعلق بحقوق الملكية لإحدى الشركات في ١٢/٣١: ٢٠١١

٢٠٠٠٠ سهم عادي مصدر ومتداول بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س
أرباح محتجزة	٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س
إجمالي حقوق الملكية	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

وقد قررت الشركة رد ١٠ % من قيمة الأسهم للمساهمين [١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س]، وهنا تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

أ – عند اتخاذ القرار برد قيمة ١٠ % من الأسهم:

١٠٠٠٠٠٠٠	من ح/ رأس المال – أسهم عادية إلى ح/ المساهمين	١٠٠٠٠٠٠٠
----------	--	----------

ب – عند سداد المبلغ للمساهمين:

١٠٠٠٠٠٠٠	من ح/ المساهمين إلى ح/ النقدية	١٠٠٠٠٠٠٠
----------	-----------------------------------	----------

وتكون حقوق الملكية بع ذلك كما يلي:

١٨٠٠٠٠	سهم عادي مصدر ومتداول بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س	٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.س
أرباح محتجزة		٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س
إجمالي حقوق الملكية		١١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

اقتناء الشركة لأسهم رأسمالها (أسهم الخزينة):

أسهم الخزينة هي الأسهم التي يعاد اقتنائها من قبل الشركة، وهناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركات للقيام بذلك، من بينها:

١ – زيادة العائد على رأس السهم وحقوق الملكية، إذ يؤدي استهلاك رأس المال إلى تخفيض عدد الأسهم.

٢ – زيادة حركة التداول على الأسهم في السوق المالية.

بعد شراء الشركة لأسهمها، يمكن للشركة إما أن تلغي تلك الأسهم (تخفض رأس المال)، أو أن تحتفظ بهم في خزنتها من أجل إعادة إصدارهم. الأسهم التي لم يتم إلغاؤها، وتم الاحتفاظ بها تسمى أسهم خزينة (treasury stock). تقنياً أسهم الخزينة: هي أسهم الشركة التي تم إعادة شرائها من قبل الشركة، بعد أن كانت قد صدرت، وتم دفع كامل قيمتها.

إن امتلاك أسهم الخزينة لا يعطي الشركة الحق بالتصويت، أو أن تمارس حق الأفضلية في الاكتتاب باعتبارها حاملاً للأسهم، أو للحصول على توزيعات الأرباح نقداً، أو للحصول على أصول عند تصفية الشركة. بالجوهري فإن أسهم الخزينة مماثلة لأسهم رأس المال غير المصدرة.

وهكذا لا نجد أحداً يرى ضرورة تصنيف الأسهم غير المصدرة باعتبارها أصلاً في ميزانية الشركة.

من أهم المشكلات المتعلقة بأسهم الخزينة هي:

- أ - شراء أسهم الخزينة.
- ب - بيع أسهم الخزينة (إعادة إصدار السهم).
- ت - بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة.
- ث - بيع أسهم الخزينة بأقل من التكلفة.
- ج - إلغاء أسهم الخزينة: يؤدي هذا الأسلوب إلى إلغاء أسهم الخزينة من أسهم الشركة، وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة المصدرة.

شراء أسهم الخزينة:

مثال:

في ما يلي الجزء المتعلق بحقوق الملكية لإحدى الشركات في ٣١/١٢/٢٠١١:

١٥٠٠٠ سهم عادي مصدر ومتداول بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س	٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س
رأس المال الإضافي	١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س
إجمالي رأس المال المدفوع	٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.س
أرباح محتجزة	١٠٠٠٠٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.

في ٥/١/٢٠١٢ قامت الشركة بشراء ٢٠٠٠ سهم من أسهم رأس مالها بمبلغ ٧٥٠ ل.س للسهم الواحد.

١٥٠٠٠٠٠	من ح/ أسهم الخزينة إلى ح/ النقدية	١٥٠٠٠٠٠٠
	شراء ٢٠٠٠ سهم × ٧٥٠ ل.س	

هنا لم يتغير حساب رأس المال إذ أن عدد الأسهم المصدرة لم يتأثر بالعملية، ويظهر قسم حقوق الملكية في الميزانية بعد العملية كما يلي:

١٥٠٠٠ سهم عادي مصدر ومتداول بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س	٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س
رأس المال الإضافي	١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س
إجمالي رأس المال المدفوع	٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

أرباح محتجزة	١٠٠٠٠٠٠٠
إجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.
يطرح: تكلفة شراء أسهم الخزينة ٢٠٠٠ سهم × ٧٥٠ ل.س	(١٥٠٠٠٠٠٠)
حقوق الملكية	٨٥٠٠٠٠٠٠ ل.س

بيع أسهم الخزينة:

قد يتم بيع أسهم الخزينة بمبلغ أقل أو أعلى أو مساوي لتكلفتها. ولبيان ذلك نفترض الحالتين التاليتين، في الأولى أعادت الشركة بيع السهم بمبلغ ٦٧٥ ل.س وفي الثانية بمبلغ ٨٠٠ ل.س. وهنا يتم فتح حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة لإثبات الفرق بين سعر البيع وتكلفة الاقتناء. وهذا الحساب يظهر بشكل منفصل في الميزانية كجزء من رأس المال المدفوع. إذا تم بيع السهم بمبلغ ٦٧٥ ل.س أي بأقل من تكلفتها بمبلغ ٧٥ ل.س، سيتم الفرق كما يلي:

من مذكورين ح/ النقدية	١٣٥٠٠٠٠
ح/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة إلى ح/ أسهم الخزينة	١٥٠٠٠٠٠

إذا تم بيع السهم بمبلغ ٨٠٠ ل.س أي بأعلى من تكلفتها بمبلغ ٥٠ ل.س، سيتم الفرق كما يلي:

من ح/ النقدية إلى مذكورين ح/ أسهم الخزينة ح/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة	١٥٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠
---	--------------------	----------

إلغاء أسهم الخزينة:

إذا قررت الشركة إلغاء أسهم الخزينة، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض عدد الأسهم المصدرة بمقدار الأسهم الملغاة وبالقيمة الاسمية، وهنا يجب التفرقة بين حالتين:

١ - إذا كان شراء أسهم الخزينة قد تم بمبلغ يزيد عن القيمة الاسمية، هنا يتم إضافة الفرق إلى ح/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة.

مثلاً، إذا كانت الشركة لديها ٥٠٠ سهم من أسهم الخزينة قيمة السهم الاسمية ٥٠٠ ل.س ومشتري بمبلغ ٦٠٠ ل.س [٥٠٠ سهم × ٦٠٠ ل.س] تكون المعالجة المحاسبية لإلغاء هذه الأسهم:

من مذكورين		
ح/ رأس المال – أسهم عادية		٢٥٠٠٠٠
ح/ الأرباح المحتجزة		٥٠٠٠٠
إلى ح/ أسهم الخزينة	٦٠٠٠٠٠	

٢ – إذا كان الشراء قد تم بمبلغ أقل من القيمة الاسمية، فيتم تحميل الفرق على ح/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة، وإذا لم يكفي رصيده لتغطية الفرق فيحمل الفرق على ح/ الأرباح المحتجزة. فيفرض في المثال السابق أن سعر شراء السهم كان ٤٨٠ ل.س [٥٠٠ سهم × ٤٨٠ ل.س = ٢٤٠٠٠٠ ل.س]، تكون المعالجة المحاسبية لإلغاء هذه الأسهم:

من مذكورين		
ح/ رأس المال – أسهم عادية		٢٥٠٠٠٠
إلى مذكورين		
ح/ أسهم الخزينة	٤٨٠٠٠٠	
ح/ رأس المال المدفوع الإضافي	٢٠٠٠٠	